

# ملحق الجريدة الرسمية

## مجلس النواب

### محضر الجلسة الرابعة (اليوم الأول)

من الدورة العادية الاولى لمجلس النواب الثاني عشر المنعقدة في ٢١ جمادي الأخره/١٤١٤ هجرية . الموافق ٥/١٢/١٩٩٣ ميلاديه

العدد (٤)

المجلد (٣١)

## ـ جدول الاعمال ـ



* **اللجنة المالية** : قررت انتخاب :

| | |
|---|---|
| ١ ـ معالي السيد علي أبو الراغب | رئيساً للجنة |
| ٢ ـ معالي السيد سعد هايل السرور | مقرراً للجنة |

* **اللجنة القانونية** : قررت انتخاب :

| | |
|---|---|
| ١ ـ سماحة الشيخ عبد الباقي جمو | رئيساً للجنة |
| ٢ ـ معالي السيد عبد الكريم الدغمي | مقرراً للجنة |

* **اللجنة الادارية** : قررت انتخاب :

| | |
|---|---|
| ١ ـ سعادة السيد محمد عودة نجادات | رئيساً للجنة |

٢ ـ معالي السيد أحمد الكساسبة مقرراً للجنة

* لجنة الشؤون الخارجية : قررت انتخاب :

١ ـ سعادة المهندس عبد الهادي المجالي رئيساً للجنة
٢ ـ معالي الدكتور صالح ارشيدات مقرراً للجنة

* لجنة الطعون الأولى : قررت انتخاب :

١ ـ سماحة الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني رئيساً للجنة
٢ ـ سعادة الدكتور فوزي شاكر الطعيمة مقرراً للجنة

* لجنة الطعون الثانية : قررت انتخاب :

١ ـ سماحة الشيخ عبد الباقي جمو رئيساً للجنة
٢ ـ سعادة السيد سالم الزوايدة مقرراً للجنة

* لجنة الطعون الثالثة : قررت انتخاب :

١ ـ سعادة السيد مفلح الرحيمي رئيساً للجنة
٢ ـ سعادة السيد حمزة منصور مقرراً للجنة

* لجنة الطعون الرابعة : قررت انتخاب :

١ ـ معالي السيد عبد الكريم الدغمي رئيساً للجنة
٢ ـ سعادة السيد ابراهيم شحدة مقرراً للجنة

* لجنة الطعون الخامسة : قررت انتخاب :

١ ـ سعادة السيد عبد الله أخوارشيدة رئيساً للجنة
٢ ـ سعادة السيد حماد أبو جاموس مقرراً للجنة

* لجنة الطعون السادسة : قررت انتخاب :

١ ـ سعادة السيد عبد العزيز جبر رئيساً للجنة
٢ ـ سعادة السيد طلال عبيدات مقرراً للجنة

٤ ـ طلب استقالة مقدم من معالي الدكتور محمد عضوب الزبن من لجنة الطعون الثالثة .

٥ ـ مناقشة البيان الوزاري لحكومة دولة السيد عبد السلام المجالي من قبل حضرات النواب المحترمين . ٥

٦ ـ جواب دولة رئيس الوزراء الأفخم على كلمات حضرات السادة النواب المحترمين ٦

٧ ـ التصويت على الثقة .

٨ ـ تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .



وتكلم السادة :

١ ـ السيد عبد الكريم الكباريتي
٢ ـ السيد علي أبو الراغب .
٣ ـ السيد سمير قعوار .
٤ ـ الدكتور فرح الربضي .
٥ ـ السيد توفيق كريشان .
٦ ـ السيد محمد داودية .
٧ ـ السيد سمير حباشنه .
٨ ـ السيد علي الشطي .
٩ ـ الدكتور عبد الرزاق طبيشات
١٠ ـ السيد مفلح اللوزي .
١١ ـ السيد بدر الرياطي .
١٢ ـ السيد فواز الزعبي .
١٣ ـ السيد عبد الهادي المجالي .
١٤ ـ السيد نواف القاضي .
١٥ ـ السيد محمد عودة انجادات
١٦ ـ الدكتور همام سعيد .
١٧ ـ الدكتور نادر أبو الشعر .
١٨ ـ السيد محمد الذويب .

# مجلس النواب

## محضر الجلسة

في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم الأحد الموافق ٥/ ١٢/ ١٩٩٣ ميلادي ، عقد مجلس النواب جلسته الرابعة من الدورة العادية الاولى برئاسة دولة طاهر المصري وحضور أمين عام مجلس الامة السيد صالح الزعبي.

وتغيب باجازة من الاعضاء السادة : —

وتغيب بمعذرة من الاعضاء السادة :

سعادة السيد عبد العزيز جبر

وتغيب عن الجلسة الاعضاء السادة :

معالي الدكتور عبد الله العكايلة

**وحضر من الحكومة**

١ - **دولة الدكتور عبد السلام المجالي** : رئيس الوزراء وزير الخارجية والدفاع

٢ - **معالي الدكتور معن أبو نوار** : نائب رئيس الوزراء

٣ - **معالي الدكتور سعيد التل** : نائب رئيس الوزراء ووزير التعليم العالي

٤ - **معالي السيد طاهر حكمت** : وزير العدل

٥ - **معالي الدكتور جواد العناني** : وزير الاعلام ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء

٦ - **معالي السيد وليد عصفور** : وزير الطاقة والثروة المعدنية

٧ - **معالي الدكتور عبد الله عويدات** : وزير الشباب

٨ - **معالي الدكتور هشام الخطيب** : وزير المياه والري.

٩ - **معالي الدكتور زياد فريز** : وزير التخطيط

١٠ - **معالي السيد أحمد العقايلة** : وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة

١١ - **معالي الدكتور عبد السلام العبادي** : وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية .

١٢ - **معالي الدكتور محمد مهدي الفرحان** : وزير الزراعة

١٣ - **معالي السيد سامي قموة** : وزير المالية

١٤ - **معالي السيد سلامة حماد** : وزير الداخلية

١٥ - **معالي الدكتور محمد الصقور** : وزير التنمية الاجتماعية

١٦ - **معالي السيد راضي ابراهيم** : وزير التموين

١٧ - **معالي السيد خالد الغزاوي** : وزير العمل

١٨ - **معالي السيد طلال سطعان الحسن**: وزير دولة للشؤون الخارجية

١٩ - **معالي الدكتور طارق السحيمات** : وزير البريد والاتصالات

٢٠ - **معالي الدكتور عبدالرحيم ملحس** : وزير الصحة

٢١ - **معالي الدكتور خالد الزعبي** : وزير دولة للشؤون القانونية

٢٢ - **معالي الدكتور خالد العمري** : وزير التربية والتعليم



٢٣ - **معالي الدكتور محمد عفاش العدوان** : وزير السياحة والآثار

٢٤ - **معالي الدكتور فواز ابو الغنم** : وزير دولة

٢٥ - **معالي الدكتور امين محمود** : وزير الثقافة

٢٦ - **معالي الدكتورة ريما خلف** : وزيرة الصناعة والتجارة

٢٧ - **معالي السيد عادل ارشيد** : وزير دولة

٢٨ - **معالي الدكتور عبدالرزاق النسور** : وزير الاشغال العامة والاسكان

**وحضر من الامانة العامة السادة** : د. حسين أبو عرابي ، السيد علي الحسبان ، السيد محمد الرديني، السيد غسان نجداوي .

**- افتتاح الجلسة -**

**دولة رئيس المجلس :**

بسم الله الرحمن الرحيم

النصاب قانوني وأعلن افتتاح الجلسة ، السيد الأمين العام .

**السيد الأمين العام** : شكراً دولة الرئيس،

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة .

**دولة رئيس المجلس** : هل يوافق المجلس الكريم اعفاء السيد الأمين العام من تلاوته؟

**الجميع** : موافقون .

**دولة رئيس المجلس** : البند الذي يليه .

**السيد الأمين العام :**

٢ - تلاوة الإجازات والأعتذارات : -

أ - طلب معذرة مقدم من سعادة النائب السيد عبد العزيز جبر اليوم وغداً .

**دولة رئيس المجلس** : هل يوافق المجلس الكريم على معذرة الزميل ؟

**الجميع** : موافقون .

**السيد الأمين العام :**

٣ - قرارات اللجان الدائمة ولجان الطعون والمتعلقة بانتخاب رؤساء ومقرري اللجان.

**دولة رئيس المجلس** : هذه مجرد للعلم فقط لعلم المجلس الكريم . تفضل السيد الأمين العام .

**دولة رئيس المجلس** : لقد أخذ المجلس الموقر علماً بهذه القرارات ، البند الذي يليه .

**السيد الأمين العام :**

٤ - طلب استقالة مقدم من معالي الدكتور محمد عضوب الزبن من لجنة الطعون الثالثة .

**دولة رئيس المجلس** : معالي الدكتور محمد عضوب الزبن قرر الأستقالة ونحن بحاجة الى ترشيح أو انتخاب زميل لهذه اللجنة ، الأخ محمد .

**السيد محمد عويضه** : ارشح النائب نواف القاضي .

**دولة رئيس المجلس** : بدلا من الدكتور محمد الزبن - هناك تثنيه ، هل توافقون على ذلك؟ موافقة ، وهو كذلك نواف القاضي عضو في هذه اللجنه بدلا من الدكتور محمد الزبن ، شكراً ، البند الذي يليه .

**السيد الأمين العام :**

٥ ـ مناقشة البيان الوزاري لحكومة دولة السيد عبد السلام المجالي من قبل حضرات النواب المحترمين .

شكراً ، زملائي الكرام لقد نضمنا موضوع المشاركه في مناقشة البيان الوزاري وفتحنا سجل بذلك وقد تفضل الزملاء الكرام وسجلوا اسمائهم بتركيب معين ، سنتقيد الى حد كبير بهذا التسلسل إلا إذا طلب أحد الزملاء تغيير موقعه وسوف ننظم أوقات المناقشة بشكل مناسب ومريح للجميع ونبدأ الآن بمناقشة البيان الوزاري للحكومة والمتكلم الأول السيد عبد الكريم الكباريتي . فليتفضل .

**السيد عبد الكريم الكباريتي :**

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيد المرسلين

وآل بيته الهاشميين

فإنني دولة الرئيس أهنأكم على فوزكم بثقة ممثلي الشعب لتحمل الدستور وديعة في يديك وتتكلم بإسمه وباسم المجلس الكريم وطبقاً لإرادته وترعى تطبيق أحكام الدستور.

كما وأهنأ الزميلة والزملاء النواب المحترمين بفوزهم بثقة الشعب فجاءوا تحت قبة البرلمان عن طريق الإختيار الحر الواعي والمسؤول الذي وفرته الانتخابات الحرة النزيهه ليحملوا أمانة تمثيل اماني وتطلعات الشعب ومن أجل أن تبقى الديمقراطية الأداة الأمينة المجربة للإنتقال من وضع الى وضع أرقى . . وتبقى الديمقراطية شرط التصور ووسيلته في آن واحد . . . والصيغة التي تفسح المجال أمام مشاركه القوى الحية والفاعلة والجديدة في تحمل المسؤولية . . .

ولا نريد أن ننسى الحكومة (القديمة الجديدة) التي عادت من إجازتها الإنتقالية الى ساحة الإزعاجات الديمقراطية فاستحقت وبثقة زيادات الرواتب السخية .

**دولة الرئيس :**

ما على الحكومة بأس لو انزعجت . . .

فالإنزعاج للحق ملزمه

وأن تندمج للحق . . . فهذا أفضل كثيراً من أن تنبهر بغيره .

وجزء من هذا الإنزعاج الذي اتوقعه مرجعه هو أن النفس تتعشق أن تسمع ، ما تهوى أن يقال لها بصرف النظر عن موقعه من الحق . . . أو موقفه من الحقيقه .

أما الحق فهو قوله تعالى ﴿وأوفوا الكيل والميزان بالقسط لا نكلف نفساً إلا وسعها . . . وإذا قلتم فاعدلوا ولو كان ذا قربى . . . وبعهد الله أوفوا ذلكم وصاكم به لعلكم تذكرون﴾ .

صدق الله العظيم

وأما الحقيقة فهي أن البشر هم البشر في كل العصور يستوي في ذلك عصر الراشدين أو الأمويين أو العباسيين أو في العصر الحديث . . . وسيظل الإنسان هو الانسان : لا عاصم له من خطئه إلا أن يسمع بجدية وتنزه رأي الآخرين فيه . . .



**دولة الرئيس :**

انني أدعو الله أن يلهمنا جميعاً قوة الحجة وقدرة التحاور وأن يستقر في وجدان الحكومة أن الحوار ليس كمينا وأن هناك فرقاً بين المحاورة والمصيدة . . . وأنه تحت القبة هناك مساحة واسعة لمكارم الأخلاق ، وللصدق في القول ، وللأمانة في الكتابة وأن المسلم حقاً هو من سلم المسلمون وغير المسلمين من لسانه حين يتحدث ومن يده حين يكتب . . .

واجتهاداتي يا دولة الرئيس على محدوديتها وتواضعها أريدها أن تثير مع الحكم لا عليه أن تجمع حوله ولا تنقلب عليه . . . ولن أفرض الثبات على ما لا ثبات فيه

والضيق على ما هو محل السعة

والحسم على ما هو مجال للإجتهاد

ولذا سأبدأ ببديهيات الحكم . . .

والحكم يحتاج الى شرعية وممارسته تستوجب ثلاثة أمور : رجلاً وبرنامجاً وفريق عمل . . .

وقد حبانا الله في المملكة الاردنية الهاشمية شرعية اسلامية عربية ممثلة في آل البيت .

أما في ممارسة الحكم لا يطفو على السطح سوى رجل واحد هو سيد آل البيت ولا أحد سواه .

وأما البرنامج فهما الدستور والميثاق .

وأما فريق العمل [فهو مجموعة مؤسسات الدولة وسلطاتها الثلاث] . . .

وثمة مؤسسات ثلاث يجب أن لا تُمس :

١ ـ آل البيت عنوان الشرعية .

٢ ـ القضاء عنوان العدالة .

٣ ـ الجيش والأجهزة الأمنيه عنوان الشرف الوطني .

من هذه البديهيات أنطلق . . . ومن هذه النقاط بالذات أحكم على الأحداث وأقدر مختلف المواقف.

فلا تعوذ عندي قضية الموالاة والمعارضة قضية تمس الولاء للحكم والنظام بل إختلاف في الاجتهاد وخلاف في الرأي حول أفضل السبل وأنجعها للإضافة الى رصيد المستقبل والوطن والملك وأجد أنه من أوجب واجبات الحكومة أن تعمل على الاضافة لا الإنتقاص من رصيد المستقبل والوطن والملك . . .

وعليه فإننا بهذا ننكر محاولات البعض احتكار الولاء بقدر ما ننكر على البعض الآخر احتكار الحقيقة . وانه بحكم خبرتي المتواضعة في العمل الرسمي . والتي لا تشكل (عُشر) خبرة [دولة الدكتور عبد السلام باشا] إلا إنني جلست خلف ثلاثة رؤساء وزراء عانيت معهم أزمة الثقة كل منها كان في واقع الحال أزمة حكومة أو بتعبير أدق أزمة عهد . . .

ولا أدري . . . فإن الأشياء نفسها تُرى احياناً بصورة مختلفة في كل من السلطة التشريعيه والتنفيذيه أو إن شئتم من تلك الزاوية . . . وهذه الزوايا .

فمن تلك الزاوية فإن [دولة الدكتور] يريدنا أن نمشي معه ومن هذه الزوايا فإننا نريده أن يمشي معنا ولا أشك في أن معظمنا أراد أن نمشي معا نحو المستقبل وقد أردت وأراد التجمع الذي انتمي اليه أن يمد يده فلم يلتقط [دولة الدكتور] اليد المدوروده .

وهـو مـن هـذه الزاوية يرى نفسـه بمنظار حيـاته وشـخـصـيتـه الحـافلة بالعطاء والخبره الطويله التي تقـارب عـمـري البـالغ الخـامسة والاربـعين حـارب خـلالها في القـدس ، وأنشأ كليـة الطب وكليـة التـمـريض ومـدينة الحسين الطبـيـة . وشمل أسر القوات المسلحة الأردنية بـالـتـأمين الصـحي واستكمل بناء الجـامعـة الاردنية عندما جبن البعض عن ذلك . . .

وهـو بهـذا يـرى وزنـه ويـقـدر أنه رجل لا يـدرك ومشروع لا يحُد .

وأمـا مـن هـذه الـزوايـا . . . فإننا نراه من زاويه منصبـه الحـالي ودوره السـيـاسي ومـقدار قـربه أو بعـده عن الديمـقراطية وحسه للعدالة ونهجـه في العـمل ومنهجه في التفكير ورغبته في التـعـاون منا على اساس موضوعي غير خاضع للإعـتـبـارات والعـوامل الشـخصية . . . وعلى اساس أننا كلنا أطراف في (فريق العمل) .

وقـد الـتـقـيت والتـقـينا في التـجـمع [دولة الدكتـور] وتحـدث معنا في كل شيء ولا شيء . . . وتركنا حيارى بل إن شئت الدقة أسارى لعـلامـات التـعـجب والاسـتـفـهـام . . . ولا عـجب فهو مفاوض ومناور قدير . . .

والأمـانه تقـتضي أن نقـول أنه ناور معنا ولم يفـاوض وخـلـق لـديـنـا الإنـطـبـاع بأنه يضع المستـقبل وراءه في الوقت الذي أردنا أن يكون أمامه . . .

أردنـا الوصل وأراد الفـصل . . .

ولعلنا نتسائل دون أن نغضب أحداً . . ؟

هل هو الخداع فلا نقبل منه قولا .

أم هي الغفلة فلا نقبل منه رياده .

أم هو الخطأ ـ وكل ابن آدم خطاء ـ فندعـو له بالمغفـرة . . وهذا ما أحـب أن أفعل . . .

**حضرة الزميلة وحضرات الزملاء :**

إن مـا عرضته من وقائع لم يكن هو القصد بل كـان قـصـدي أن أعـرض منهـجاً للتفكير يـؤمـن بـالفـصل بين السلطات الى حـد عـدم التعاون بينهما أو هكذا خيل الي . . .

وهـذا يـضـعنا أمـام تحـد صـعـب . . . أو امـتـحـان عصيب حاولت اجتيازه دون التوقف مـطـولاً عـنـد مخـاطـر ومحاذير الفـصل ورفض الـوصل والتي قـد تؤدي ولربما عن غير قـصـد الى تهـمـيـش دور الـنواب مـسـتـقـبـلاً وتودي بفـرص العمل المشترك وتؤدي الى استئثار فريق الحـكـومـة في صـناعـة القـرار ولا يعـود هناك جـدوى مـن صـفـتنا التـمـثيليـة وقـدرتنا على تحـسيس حـاجـات الشـعب وقـربنا من نبضه وشرعـيـة حملنا لأمـانيـه وتطلعـاته أفـراداً وكتل وأحـزاب ونـنتـهي تابعين لا شركـاء [في الفريق] وهـذا يـعني بالضرورة تعـريض الديمـقـراطيـة للخطر .

وإذا كـان البـيـان الوزاري قـد أكـد على أن الديمـقـراطية أمانة مقدسة ومسؤولية لا بد من استلهامها عند كل اجراء نتخذ وعند كل كلمة طـيـبـة تـنطق وعند كل مـوقـف شريف نقـفـه خدمة لمصلحة الوطن العليا . . .

فإن الحلقة المفقودة أو (الفريضة الغائبه) كما نسـمـيـهـا في التـجـمع هي تنفـيذ هذه الرغبة الساميه من قبل الحكومة .

لأنه دونما تنفـيـذ ذلك فإننا نفـاخـر ونقـامر بخـيـاراتنا الوطنيـة في السـلام والوحدة الوطنية



وتحـديث الإدارة وبناء الإقتصاد الوطني . . .

**دولة الرئيس :**

إن الـبـيـان الـوزاري لـلـحكومـة يتـضـمن انجـازات كـثيرة وكـبيرة لحكومـتين الأمـر الذي الـتـبـس علينا واقـتـضى منا جـهـداً للتـفـريق والتـمـيـيـز بين مـرحلتين . . . بكلمات أخرى هذه حكومـة (قديمة جديده) ترفض ان تكون انتـقـاليـة ولا تريد أن نحكـم عليها بالنيات بل أن نحكم لها أو عليـها بإنجازاتها أو عثراتها في فترة حكمها السابقة . . .

وهذه الحكومـة تقـول في بيـانها الوزاري أنها ولبلورة مـفـهـوم دولة القـانون باعتباره الضامن لحـقـوق الانـسـان والـكـافـل لأمنه وطمأنينتـه واسـتـقـراره وثقـتـه بالمسـتقبل فإنه تجسيداً لهذا المفـهـوم فـقـد قـامت هذه الحكومـة بأحـداث حـقـيبة وزارية للشؤون القانونية تأكيداً لاحترام القـانون والالتزام بسيادته نهجاً واسلوباً .

فـاذا كـان الأمـر كـذلك دولة الرئيس أفـلا يمكن وبنفس المنطق أن نقول أن هذه الحكومة قـد قامت بالغاء حقيبة وزارية للشؤون البرلمانيه وذلك لعـدم ثقـتـهـا باصـول واعـراف العـبـه الـديـمـقـراطـيـه وتـأكـيـداً لـعـدم الإلـتـزام بالديمـقـراطيـة نهجـاً واسلوباً ، وأنا لا أعتقد بـأمـانـه أن هذا هو قـصـد الحكومـة ولكنه بدا هكذا ولو أن الأمـر كـان تغـيـيراً في المسـمـيات فـقـط ويـبـقـى أن نتأكـد من رغـبـة الحكومـة وجـديتـهـا في توطيد علاقة السلطتين التشريعية والتنفـيـذيه ولو أن الوقـائع لا تبشر بمـسـتقبل جيد وردي . . .

إن القـديم دولة الرئيس أو مـا هو قـائم لا تكتـسب جـدارته إلا إذا قـدم الدليل الملمـوس على أنه تجاوز الماضي وقـادر على تحـمل اعـباء المسـتـقـبل وكـان من الأجـدر لو أن الحكومـة قـدمت كـشـفاً خاصاً بما بما كان وبما يجب أن يكون وبما سيكون . . .

وأنا في وسط هذا المناخ أريد أن أعـرف أين تلتـقي الحكومـة هذه مع الحكومـة السابقـة في الاستراتيـجـيـة والتـوجـه السياسي والإقتصادي وايـن تفترق لأنني لم استطع أن أتبين ذلك من الـبيـان الوزاري فليس خـافـيـاً على أحـد أننا نـعـيـش أزمـةً اقـتـصـادية زاد في تعـمـيـقـهـا الـتـصريحات المتـضـاربه للحكومـة منذ اتفـاق ٩/١٣ ولـيـس خـافـيـا على أحـد أننا مكبلون بـالـديـون وأن مـواردنـا في الـنـهـايـة شـديـدة المحـدودية واننا نسـتـورد طعامنا واننا نجتهد في سـبـيـلـين أولهما زيـادة الإنـتـاج وتـشـجـيـع الاسـتـثـمارات وفـتـح الأفـاق لاسـتـيـعـاب تكنولوجـيـا العصر وثانيـهما فـتح مـوارد جديدة غير تقليـدية للدخل مـثل السـياحة والترانزيت وتحـويـلات الاردنـيـين وانـنا نحـاول جـاهدين تطوير مـا نملكه من استـثمارات فعلية وجذب مـا نـقـدر على جـذبه من استـثمارات عـربيـة وأجنبية .

كل هذا ليس خافياً على أحد فهو تشخيص لحـالـة ولكنا لم نسـمع أو نقـرأ عن تصـور أو طرح جـديد يتعامل مع الحالة ومن حق الناس أن يسألوا عن جديد عند كل جلسة ثقة . . .

إن الـعـلاقـة أيهـا الزمـلاء بين الإدارة وبين التنمـيـة الشـاملة هي عـلاقـة ديناميكية يعتمد نجـاح كل طرف فـيـهـا على نجـاح وفـاعليـة الطرف الأخر . . .

فماذا فـعلت الحكومـة في جـهـاز الإدارة وما

مفهومها لتحديث أو تطهير الجهاز الإداري ... واستميحكم عذراً دولة الرئيس في أن اقتبس من مذكرات الشهيد هزاع المجالي عندما كان نائباً عام ١٩٥٦ في الصفحة ١٩٨ إذ يقول ...

«مشكلة الجهاز الإداري وضرورة تطهيره مشكلة متمادية متقادمة العهد ، عرض لها أكثر البيانات الوزارية ... فما كانت حكومة جديدة تلي الحكم في هذا البلد إلا وتبادر في بيانها الوزاري الى القول بأنها عازمة على تطهير الجهاز الإداري وهذا ولا شك دليل على أن هذا الجهاز قد امتدت اليه يد الفساد في بعض اجزائه على الأقل ...

والبديهي أن يكون ولاء الموظف للقانون والنظام وأن تكون الكفاءات العلمية والخلقية ومدى الخبرة العلمية هي الأساس الذي يعوَّل عليه في انتقاء الموظفين ...

غير أن اعتبارات شتى قد تفاعلت في تكوين هذا الجهاز فانتابه الضعف واقتحمته العيون فكاد يخرج عن الغايات التي قام من أجلها ...

ويستمر الشهيد فيقول :

ودراسة شاملة لأحوال هذا الجهاز اليوم وتطوراته ... تبرز لنا بصورة جليه الدوافع التي تكمن وراء الفساد الذي تخلله ... وهذه الدوافع تتحمل وزرها الحكومة .

فبدلاً أن يكون الولاء للقانون والنظام والدولة أرادوا ولاء لهم وتحت تأثير هذا الفهم الخطير ... لجأت الحكومة الى تحطيم القواعد السليمة التي يجب أن تأخذ بها في صدد التعيين والترفيع والنقل ، فكانت تحدث الإستثناءات وتخص بها «زُلمها» ومَن كان من انصارها أو من انحاز الى صفها المزعوم .

وكثيراً ما أقصت عن حقول الدوائر المرتكزة على كفاءات أناساً مشهود لها تلك الكفاءات لا لشيء إلا لأنها لا تأتلف وميولها.

وبهذا قبله اختل ميزان العدالة ومبدأ تساوي الفرص وانكمشت ثقة الموظفين في النظام العام ، بل وتلاشت كلياً في بعض الأحيان واصبح هم المستوظف او الموظف تبعاً لذلك تدبير شأنه بطرق ولو ملتوية لتأمين مستقبله باسرع وقت ممكن لأنه لم تعد الثقة بقدرة النظام على حمايته وأنصافة .

(انتهى الاقتباس)

تنزلت عليك شآبيب الرحمه [أبا أمجد] وكأني بك تقف اليوم على هذا المنبر لتنصف المستوظفين والموظفين والمدراء والأمناء العامين الذين يعيشون في ظل ارهاب يومي ظاهرة الإصلاح وباطنُه طلب الانبطاح ...

**دولة الرئيس :**

إن مفهوم الوحدة الوطنية أعمق وأشمل من المتعارف عليه وهو مشروط بتحقيق التوازن وتحقيق التوازن هو شرط بقاء الوطن واستمراره بل وشرط وجوده من الأساس .

ونحن أيها الزملاء نعي في هذا الزمن الصعب نعي أن هناك تناقضاً بين الأهداف السياسية المعلنة للجماعة أو الحزب التي تتركز في معظمها على الوحدة الوطنية والديمقراطية والتقدم والسماحة والتنمية وبين الأهداف الغير



معلنة التي تتركز على تدعيم موقف الجماعة أو الحزب وتقوية نفوذهما واقتناص المناصب وتحقيق المكاسب فالجماعة ... والحزب يستمدان قوتهما من قوة محازبيهما وليس من كونهما مؤسسات قائمة بذاتها ...

إن التضامن الوطني يجبُ أن يعلو فوق اشكال التضامن كلها لأنه بدون هذا ... لا يمكن أن تتحقق وحدة الأرض والشعب والمؤسسات وسيؤدي ذلك الى تفكك مجتمعي ... وهذا التفكك لا يصنع أوطانا فالدولة التي تبنى على هذا التفكك لن تكون دولة ابدا واذا أصَّرت على أن تكون كذلك فلن تكون إلا دولة بوليسية ...

فمن أجل التضامن الوطني ومن أجل الوحده الوطنيه لا بد من السعي بقوة لتعزيز السمات المؤسسية لأجهزة الدولة وتطوير وتقوية الجوانب الإيجابية فيها ومنع تسرب السلبيات الى كيانها من خوف ، وتراخ في العمل وعدم انضباطية في السلوك ، وضعف في الولاء للمؤسسة ومن ثم تجيرها للجماعة أو الحزب ...

وعندما يتحقق ذلك فإننا نكون قد ساهمنا في امتداد السلام الى جبهتنا الداخليه ونحمي بذلك هويتنا وقيمنا ويأمن المواطن الخوف وتتحقق العداله ...

أما الفقر دولة الرئيس والذي ما عاد جيوباً بل امتد شرقاً وغرباً وشمالاً وجنوباً فإن مؤسسات الدوله وصناديق التنميه والتشغيل والمعونه الوطنية تحتاج الى وقفة واعادة تقييم ضمن برنامج وطني شامل يسير بموازاة تعظيم النشاط الإقتصادي والإستثماري من خلال التشريعات والحوافز وربما يحتاج الأمر الى توحيد كل الجهود في مؤسسة واحدة دون أن يغيب عن ذهننا دولة الرئيس ضرورة السيطرة الحكوميه على لجان الزكاه وتوحيدها مع النشاطات الرسمية الاخرى حتى لا تتحول أموال الزكاه الى أدوات سياسية انتخابيه ووعودٍ بوجبات هانئه مجانيه في السماء السابعة ...

وغني عن القول أنه كلما زادت الأزمة الإقتصادية أضيف الى حساب التيارات المتطرفه رصيد جديد ...

**حضرات النواب :**

إن السلام غاية والمفاوضات وسيلة

ودونها انزلاق الى الغوغائية ... ودونها إغراق في الرومانسية فإننا يجب أن نعترف أننا نعيش عصراً لا يطيق المرتجلين ولا يغفر للمكابرين ...

والسلام لا يُرتجل وضرورة أن يكون عادلاً ومشرفاً وشاملاً أمرٌ لا مكابرة فيه ...

فكامب ديفيد ... أدى الى اجتياح لبنان ... وانفراد المنظمة قد يؤدي الى حرب الأخوان ... واستفراد الأردن قد يؤدي الى ضرب سوريا والبقاء في لبنان والجولان .

ونحن نشد على يد الحكومة لتفاوض ليبقى الأردن لاعباً بعد أن حاولوا أن يصنعوا منه ملعباً .

نفاوض لنحمي ذاتنا وانتصاراً للقضية العربية لاستعادة الأرض وتأمين الحقوق الفلسطينية والسورية واللبنانية والأردنية .

نعم نحن اردنيون أولاً ولكننا لا نفرط

بحق أي عربي وإذا كانت المنظمة قد اختارت أن تترك المظلة الأردنية الى انواء وعواصف أو سدود فهذا حقها وخيارُها ولا بد من ايجاد آلية لضبط وتنظيم العلاقة بيننا وبين منظمة التحرير والتي امست مضطربة ، عفوية ، مشوشة ، متشابكة وذلك أيضاً لضمان حقوق ومصالح الشعبين الأردني والفلسطيني وحماية من مخاطر واحتمالات المفاوضات .

ولا بد أيضا من تكثيف الجهد لنعمل على كسر الجمود واعادة الحرارة للعلاقات العربية وتطبيعها وتدعيمها والخروج من اسر الأمر الواقع الذي خلفته أزمة الخليج . . . فالسلام العربي العربي لا بد أن يسبق السلام العربي - الاسرائيلي حتى يكون سلاماً مشرفاً .

**دولة الرئيس :**

انني اذ أبدي احترامي لما ورد في البيان الوزاري للحكومه من أراء قد يكون اقتضاها الجو السياسي العام فإنني أرجو أن أستعيذ من لطف هذا المجلس لأقتبس مرة أخرى من كلام الشهيد هزاع المجالي من مذكراته صفحة (١٧٨) اذ يقول : -

أيها الزملاء . . . إن هذه الحكومة وأية حكومة ما لم تتقدم الى هذا المجلس بعلاج ناجع نافع تستطيع إنفاذه فسيكون جهدها مع حسن النيه جهداً لا طائل تحته بل قد يكون علاجاً مخدراً لا يضمن شفاء المريض .

ويقول : «إنني أحار فيما أقول في هذا الظلم الذي جاز على الرأي العام ، ولكنني أقولها صريحة لوجه الله تعالى ولوجه الحق ولوجه هذا الوطن الذي منه نبتنا وفيه نموت إن الصحيح هو غير هذا كله بل الصحيح هو أن هناك قوة خفية تسعى سعيها في البلاد ، وهذه القوة الخفية هي التي تجعل من الخير العميم شراً مستطيراً وتقلب الصراع ليكون باطلاً منفراً» .

انتهى الإقتباس - واعتقد أن الغائب الشهيد قد قرأ عليكم المسكوت عنه ، المغيب ، الغامض والمتداخل وقد قصد بالدرجة الأولى الحكم وما يميز حكومة عن أخرى وأنهي بقولِ الحق ﴿ولا تكونوا كالذين قالوا سمعنا وهم لا يسمعون﴾ .

صدق الله العظيم

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

**دولة رئيس المجلس :**

شكراً للأخ عبد الكريم الكباريتي ، الكلمة الأن للسيد علي ابو الراغب والمتحدث الذي يليه هو السيد سمير قعوار .

**السيد علي ابو الراغب :**

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيدنا محمد النبي العربي الأمين قال تعالي : ﴿إن الله يأمركم ان تُؤدوا الامانات الى اهلها واذا حكمتم بين الناسِ ان تحكموا بالعدل﴾ .

صدق الله العظيم

**دولة الرئيس ، حضرات النواب المحترمين**

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

يبدأ مجلسنا الثاني عشر اعمال اولى دوراته العادية ، في وقت يجتاز فيه الاردن محطةً هامةً من تاريخه المعاصر ، ويواجه تحديات ومتغيرات واحداث اقليمية ودولية تتطلب من



مجلسنا المزيد من الحكمة والتبصر والارادة القوية للحفاظ على مكتسبات شعبنا وامتنا ، وللنهوض من اجل بناء الاردن الجديد ، وطن الحرية والديمقراطية ، ليكون القدوة والمثل في عالمنا العربي الكبير ونقطة اشعاع حضاري فيه . ولعلكم تدركون معي المعاني السامية التي حملها خطابُ العرش السامي حين حملنا امانة العمل من أجل ان تكون مسيرتنا الديمقراطية ، النموذج الذي ترضى به الامة وترى فيه منارةً تهتدي بهديها . واني لعلى ثقة ان الامانة المقدسة التي اودعها الشعب في ايدينا ، وتلك المسؤولية التي القاها علينا ، سوف تبقى موضع اهتمامنا دوماً ، رائدنا في ذلك ان نكون عند ثقته بنا ؛ خدمةً للوطن واعلاء لشأنه .

**دولة الرئيس ، السادة النواب**

كنا نتمنى ان تتقدم الحكومة ببرنامجها الوزاري مفصلاً ومتصلاً بالمستقبل ، برنامجاً يعكس تطلعات شعبنا وطموحاته ، أما وقد اختارت الحكومة ان يكون خطاب العرش السامي بياناً وزارياً لها ، فإني أُطالب الحكومة في ردها على كلمات النواب ، بتوضيح سياساتها على مختلف الصعد ، من خلال برنامج يجيب على تساؤلات ممثلي الشعب بشأن مختلف القضايا التي تقلق القطاع الاوسع من مواطنينا .

ولعل في مقدمة القضايا التي تشغل شعبنا وتستدعي من الحكومة اجوبة واضحةً محددةً بشأنها ، القضايا والمشكلات التالية :

**أولاً : على الصعيد السياسي :**

لقد اختار الاردن ، مع الدول العربية الشقيقة ومنظمة التحرير الفلسطينية الدخول في المفاوضات السلمية التي بدأت في مؤتمر مدريد للسلام قبل نحو عامين . وكنتيجة للمتغيرات الاقليمية والدولية الكاسحة التي احاطت بقضيتنا الفلسطينية ومجمل النزاع العربي - الاسرائيلي ، فقد تقبل شعبنا هذه المخاطر ، إنطلاقاً من ان هذا الخيار هو خيارٌ عربيٌ - فلسطيني ، بقدر ما هو خيارٌ أردني آخذاً بعين الاعتبار ان مسار المفاوضات ونتيجتها النهائية يجب ان تظل محكومة بهدفها النهائي ، ممثلاً في السلام العادل الدائم المشرف الذي تقبل به الأجيال القادمة ، سلامٌ يعيدُ للاردن حقوقه المشروعة ، ويضمن للشعب الفلسطيني السيادة على ارضه ويفتح الطريق أمام عودة اللاجئين الفلسطينيين الى وطنهم ويؤمن لهم حقوقهم المشروعة . ان شعبنا يحيي الموقف الذي عبر عنه جلالة الملك حين اكد الالتزام الاردني برفض الحلول المنفردة ، وجدد التمسك بالحل الشامل المتزامن على جميع الجبهات ، بالاتفاق والتنسيق مع دول المواجهة ، وصولاً الى السلام العادل والدائم والمشرف .

ان شعبنا اذ يثمن الموقف الاردني النبيل ، الذي وفر لمنظمة التحرير الفلسطينية المظلة الشرعية اثناء مفاوضات السلام ، كان ولا يزال يتطلع الى استمرار التنسيق الاردني - الفلسطيني من أجل تبادل المعلومات والاطلاع الدائم على مجريات المفاوضات ، ولا سيما على صعيد برامج وخطط التنمية ، وذلك انطلاقاً من التشابك الواسع بين الاقتصاد الاردني واقتصادات الاراضي

الفلسطينية المحتلة والانفتاح الواسع بينهما ، عبر حركة البضائع والافراد ، بل وانطلاقاً من الاواصر التاريخية والتجاور الجغرافي والتمازج السكاني وحقائق المصير الواحد .

وهذا يقودنا مباشرةً الى الحديث عن وحدتنا الوطنية في اطار الوطن الاردني . اذ لا يخفى على أحد أن الشهور القليلة الماضية شهدت أجواءً لا تسر ، افتعلتها المصالح والمطامح الانانية والفئوية اكثر مما جاءت تعبيراً عن حقائق موضوعية ، الى ان كان الموقف الذي حسمه جلالة الملك بتأكيده على اننا شعب واحد موحد ، بشتى منابته واصوله . ولذلك فاننا نتطلع الى سياسة رسمية ثابتة تعكس هذا التوجه والالتزام القومي بوحدتنا الوطنية ، التي امتحنتها التحديات الخارجية والداخلية مراراً ، وتصلبت بمرور السنين وتعاقب الاجيال ، وتعمقت اواصر القرابة بين افراد شعبنا بجماعاته المختلفة .

**دولة الرئيس، حضرات النواب المحترمين ،**

ان الانتخابات العامة التي افرزت هذا المجلس الكريم شكلت محكاً عملياً لاختبار جدية واستمرارية خيارنا الديمقراطي الاردني . ومهما كانت الملاحظات والانتقادات على مجرى هذه العملية منذ بدايتها وحتى نهايتها محقة او خاطئة ، فإن اجراء الانتخابات في موعدها بمشاركة مختلف الوان الطيف السياسي والحزبي الاردني ، شكلت اشارة واضحة على عمق التزام بلدنا بالديمقراطية ، التي هي ، كما قال جلالة الملك نتاج جهد الجميع ، وثمرة لتضحياتهم .

لقد اثبتت التجربة ان افضل معيار على التزام الاردن بالخيار الديمقراطي هو الاعمال وليس الاقوال . والآن ، وبعد اجراء الانتخابات العامة في موعدها ، فإن مجلسنا مدعو للارتقاء بادائه البرلماني ، والى تطوير انظمته ولوائحه الداخلية ، والى اتخاذ الخطوات العملية اللازمة لتمكين النائب من التواصل مع ناخبيه ، ومن توفير المعلومات والمعطيات اللازمة له عند اتخاذه أي قرار ، او اثناء مناقشته لسياسات الحكومة او عند النظر في مشاريع القوانين المعروضة عليه . وكما تعلمون ، فإن ذلك يستدعي من السلطة التنفيذية وضع الامكانات اللازمة لذلك ، والعمل على توفير التسهيلات والادوات المناسبة لتحسين هذا الاداء .

ان شعبنا يتطلع الى السنوات الاربع من ولاية المجلس الحالي لتكون سنوات بناء واصلاح ، وانه يطمح الى ترسيخ المؤسسية بالتعاون ما بين السلطتين التنفيذية والتشريعية عند اتخاذ القرار السياسي والاقتصادي ، ودعم واطلاق المبادرات الخلاقة والابداع والتجديد ، واشراك الجميع في عملية البناء والتنمية وتعزيز المسيرة الديمقراطية

وفي هذا المقام اسمحوا لي بتأكيد المطالب الملحة التالية في اطار عملية تثبيت وترسيخ المسار الديمقراطي في بلدنا :

١ ـ الاسراع في اعداد قانون جديد لانتخاب مجلس النواب ، ليكون بحوزتنا قانون عصري ديمقراطي يحقق عدالة التمثيل لجميع مناطق البلاد وفئات الشعب كافة دون اجحاف او تمييز ، ويبسط اجراءات التسجيل والترشيح والانتخاب.



٢ ـ الاسراع بعرض مشروع قانون العمل الجديد على المجلس للنظر فيه واقراره ، آخذين بعين الاعتبار حاجة عُمالنا واصحاب العمل سواءً بسواء ، الى تشريعات حديثة تؤمن العدالة والانصاف والانتاجية العالية واستقرار العلاقات بين ارباب العمل والعمال .

٣ ـ تحسين اوضاع الجهاز القضائي على مختلف مستوياتها المعيشية والمعنوية والمهنية وتحديث التشريعات الخاصة بالسلطة القضائية بما يعزز سلطتها واحترام استقلاليتها ورفدها بالمزيد من الكفاءات والقدرات الجديدة .

٤ ـ تحديث التشريعات الخاصة بالبلديات والحكم المحلي ، بما يعزز دورها في خدمة المواطنين وتحسين الخدمات الاساسية لمختلف المناطق ، وتمكين العناصر الكفوءة من الوصول الى المجالس البلدية والقروية .

ولقد آن الأوان لأن يكون على رأس امانة عمان الكبرى مجلس وأمين منتخب ، بما يعزز رقعة الممارسة الديمقراطية ، ويشرك ابناء عمان في انتخاب ممثلين عنهم ، لادارة شؤون مدينتهم ولتحسين الخدمات وتوزيعها بعدالة على مختلف مناطق العاصمة واحيائها وتحسين صورة عاصمتنا وابراز طابعها الحضاري والثقافي .

٥ ـ ولقد آن الأوان ايضا للالتفات الى حقوق المرأة كمواطنة وعاملة وربة اسرة . اننا ندعو لتشكيل لجنة وطنية عليا تعمل على حصر التشريعات ذات المساس بأوضاع المرأة من أجل العمل على تحديثها وتحريرها من المعوقات التي تحد من مساواة المرأة ومشاركتها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

كما ادعو الحكومة للالتزام بالعمل على ااة المعوقات الادارية والعمل على مكافحة السلوكيات والمواقف المعطلة لترقية المرأة العاملة في اجهزتها وتمكينها من تسلم المراكز القيادية التي تؤهلها لها قدراتها وكفاءاتها المهنية والعلمية .

**ثانيا : على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي**

لقد استطاع الاردن خلال السنوات الاخيرة ، ومن خلال تطبيق برنامج التصحيح الاقتصادي معالجة بعض جوانب الازمة الاقتصادية التي عصفت بنا في اواخر الثمانينات ، حيث تمكن من اعادة جدولة الديون الخارجية ووقف تدهور سعر صرف الدينار وتثبيته ، كما نجح مؤخرا في كبح جماح التضخم وحقق الاقتصاد الاردني خلال العام الماضي نمواً مقبولاً .

ومع الامل بالحفاظ على هذه المكتسبات والحرص على تطويرها ، الا ان سياسات التصحيح التي أُعتمدت اغفلت الأعراض والآثار السلبية التي رافقتها ، وجعلت من الاقتصاد الاردني اقتصاد جباية وضرائب ، كما اخلت هذه السياسات بالمعادلة الاقتصادية المتوازنة ، فقد تفجرت خلال السنوات الأخيرة مشكلات الفقر والبطالة ، وتآكلت الطبقة الوسطى واتسعت الفوارق في الدخول بين فئات المجتمع ، مما بات يستدعي تصويب

السياسات الاقتصادية المعتمدة قبل ان تستفحل آثارها الاجتماعية الخطيرة ، وذلك بضرورة الاستعجال بتنشيط التنمية الوطنية وتحفيز الاستثمار .

لقد دعونا في السابق ، وعملنا من موقع المسؤولية خلال السنوات القليلة الماضية من أجل أن يكون التزامنا ببرنامج التصحيح الاقتصادي المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي مستندا الى رؤية وطنية اردنية ، والى تبصر تام بالابعاد والآثار الاجتماعية للسياسات الاقتصادية المعتمدة ، حتى لا تؤدي بنا من حيث لا نريد الى تعميق الاختلالات الاجتماعية . لكن هذا الموقف الذي اتخذناه كان يصطدم على الدوام بالفريق الوزاري المعني بالملف الاقتصادي ، الذي اصر على الاكتفاء بالالتزام ببرنامج التصحيح بحذافيره ، وكما هو معد بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي .

انكم تعلمون مدى الارتباط الوثيق بين العملية الديمقراطية والتنمية ، والتأثير المتبادل بين عوامل الاستقرار السياسي والاستقرار الاقتصادي . والآن ، وبعد ان انطلقت مسيرتنا الديمقراطية لا بد من تعزيز المكتسبات السياسية من خلال الالتفات الى التحديات الاقتصادية التي تواجهنا ، خاصة في المرحلة المقبلة ، وبالترافق مع احتمالات التوصل الى تسوية سياسية في الشرق الاوسط . واني اود هنا الاشارة الى بعض معالم السياسة الاقتصادية المنشودة :

١ ـ اننا نطالب بمراجعة خطة التنمية الاردنية التي وضعت اخيرا ، وان توضع على رأس اولوياتها التصدي لمشكلات الفقر والبطالة وتحقيق التوزيع العادل للدخل القومي بين مختلف الاقاليم وفئات السكان .

٢ ـ ان الحكومة مدعوة الى نفض الغبار عن قانون تشجيع الاستثمار وتحديثه ليكون احد أدوات وروافع النقلة الاستثمارية المطلوبة ، ولاستقطاب رؤوس الاموال الوطنية والعربية من أجل تزخيم التنمية والاستثمار في الصناعة والمشاريع الانتاجية

وانني أُطالب الحكومة التوسع في الاعفاءات الضريبية للمشاريع الجديدة ، بل واطالب بأن تصل حد الاعفاء الشامل من الضريبة ، اذا ما وجهت الاستثمارات الجديدة الى المحافظات والمناطق النائية وخصوصاً في القطاع الصناعي المكثف للعمالة .

٣ ـ لا بد من اعادة النظر جذريا بالعبء الضريبي المفروض على المواطن من خلال اجراء اصلاح ضريبي شامل يتناول قانون ضريبة الدخل وقانون الجمارك والقوانين الضريبية الاخرى .

٤ ـ أطالب الحكومة بالعمل على رعاية الخدمات الطبية وتوفير الدعم اللازم لها انطلاقاً من كونها احد الروافع الاستثمارية الكبيرة القادرة على رفد البلاد بالعملات الصعبة ، خاصة مع تزايد فرص تحول الاردن الى مركز اقليمي متميز للخدمات الطبية والعلاجية

٥ ـ ان قطاع الانشاءات كان ولا يزال احد اعمدة اقتصادنا الوطني برغم ما لحقه من ظلم وجور ، جراء وجود تشريعات وشروط عقود العمل غير العادلة التي ادت الى إضعاف شركات المقاولات الوطنية . ان انتشال هذا القطاع الهام واخذ دوره في بناء مشروعاتنا الوطنية يتطلب اعادة النظر في هذه التشريعات والعقود واعطاء هذا القطاع الرعاية التي يستحقها .

٦ ـ اما قطاع النقل الذي لا تخفى على احد تطوره السريع خلال العقدين الاخيرين فقد بات بحاجة الى التفاته خاصة ، سواء من حيث الحاجة الى اعادة بناء وتجديد اسطول النقل البري ، استعداداً لمرحلة رفع الحصار عن العراق وانفراج العلاقات مع دول الخليج .

٧ ـ ان السياحة هي القطاع المرشح للنمو الاسرع في المرحلة المقبلة . ان هذا يتطلب وضع برنامج استثماري شامل لاقليم العقبة والبحر الميت والمناطق السياحية المختلفة والاسراع بتمليك الاراضي اللازمة للاستثمار السياحي ، وتشجيع القطاع الخاص على التوجه نحو استكمال بناء بنية الخدمات السياحية ، وعلى تنشيط السياحة العلاجية.

**دولة الرئيس ، حضرات النواب المحترمين**

في الوقت الذي نعتقد فيه ان الاستثمار واستئناف الزخم الانمائي هو الذي يوفر الاساس لمعالجة مشكلتي البطالة والفقر ، الا ان هذا لا يعني تجاهل الاجراءات والتدابير العاجلة التي تسهم في تخفيف حدة البطالة والفقر . وهنا لا بد من تنظيم سوق العمل الداخلي التي تتسم بارتفاع معدلات الاعتماد على العمالة الوافدة . وهذا يتطلب التشدد في تنفيذ السياسات الحكومية التي تحدد شروط ونسب استخدام العمالة الوافدة في كل قطاع اقتصادي .

كما واطالب باحياء «لجنة الاسعار والاجور» بتمثيل متوازن لارباب العمل والعمال ووزارة العمل من أجل وضع الاطار العام لمستويات الأجور والاسعار سنويا .

كما واطالب الحكومة بايلاء التدريب المهني الاهمية التي يستحق ، واعادة النظر في مؤسسة التدريب لضمان كفاءة التدريب ، وللاسهام في اعداد مستويات مختلفة من القوى العاملة ، مثل العمال المهرة واشباه المهرة ، وتحويل معاهد المجتمع الى كليات للبولتكنيك وتزويد الطلبة بالخبرة التكنولوجية والمعرفة العملية اللازمة ، والا استمرت في تخريج جيوش من المرشحين للانضمام الى صفوف العاطلين عن العمل .

من ناحية اخرى لا بد من التنويه هنا الى اهمية تعزيز وتنشيط قنوات الاتصال بالمغتربين الاردنيين في الخارج ، وذلك من خلال مؤسسة حكومية معنية بشؤون المغتربين .

ان مهمة هذه المؤسسة ان تعمل على توثيق روابط المغتربين بوطنهم وتعزيز مشاركتهم في التنمية والبناء الوطني والدفاع عن مصالحهم وحقوقهم في بلاد الاغتراب .

**دولة الرئيس ،**

**حضرات النواب المحترمين**

لقد حاولت الحكومات المتعاقبة تحسين الاداء الاداري ومحاربة البيروقراطية ، لكن النتائج المتحققة ، محدودة للغاية ، بل تكاد لا ترى او تلمس . ان المطلوب على هذا الصعيد كثير ، والا فلن نستطيع ان نصمد امام التحديات القادمة ، ونحن نعاني من هذا الترهل الاداري والتنظيمي ، وما يواجهه اي مستثمر او متعامل مع دوائر الدولة من تعقيدات بيروقراطية ، فالمطلوب اصلاحات نوعية كبيرة تنهي مسلسل الاجراءات الروتينية التي تسبق انجاز اية معاملة مهما كانت بسيطة ومتواضعة ، والمطلوب العودة لاعتماد الكفاءة والقدرة في التعيينات الحكومية ، وضمان تكافؤ الفرص ، ووضع الشخص المناسب في المكان المناسب . وتحسين الرواتب والاجور في جهاز الدولة والقطاع العام ، من أجل استقطاب الكفاءات اللازمة ورفع مستوى الاداء الحكومي . اننا ، باختصار ، بحاجة الى ثورة ادارية وليس مجرد اصلاح اداري ، لتحرير جهاز الدولة من البيروقراطية والروتين.

هذا اذا اردنا حقاً النجاح في مواجهة التحديات الاقتصادية القادمة .

**دولة الرئيس ، حضرات النواب الكرام**

ان المرحلة التي نعيشها تتطلب منا اقامة علاقة مميزة ما بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ، علاقة تقوم على قواعد مؤسسية تسودها اجواء الثقة والاحترام المتبادل وتكامل الادوار والمسؤوليات .

انها مرحلة تتطلب ان يكون على سُدة السلطة التنفيذية فريق وزاري مميز ، قادر على مواجهة التحديات والمتطلبات المستقبلية البالغة الدقة ، بحيث يكون هذا الفريق الوزاري على مستوى طموحات الشعب وتوقعاته وآماله .

وارجو ان اكون واضحا وصريحا في تحديد موقفي من الحكومة ، ومن برنامجها الوزاري في ضوء استحقاقات المرحلة التي يعيشها بلدنا بشكل خاص والمنطقة بشكل عام ، هذا الموقف المنزه عن الميل والغرض والمترفع عن الحسابات الشخصية سواء بالنسبة لدولة رئس الوزراء او لفريقه الوزاري الذين هم في موضع التقدير والاحترام . . . لكنه الموقف المستند الى القناعة التامة بحاجة الاردن الى الكثير من الجهد والكثير من العمل لمواجهة مشكلاته الاقتصادية والاجتماعية بوعي وعلم ومسؤولية ، وهذا لا اظنه متوافراً في الحكومة بتركيبتها الحالية التي تفتقر الى روح الفريق بسبب عدم الاختصاص واختلاف الاهواء ، وتبعثر الاهداف وعدم الدقة والتروي في اختيار الوزراء القادرين على النهوض بهذه الاعباء واجتراح الحلول الملائمة لمشاكلنا وقضايانا العديدة . . .

وعليه ، ومع ايماني بأن المعارضة لوجه المعارضة هو العبث بعينه ، ومع انني الاقرب دائماً الى الاعتدال المتبصر والتفهم الواضح ، الا انني اجد نفسي مضطراً لاتخاذ الموقف غير المؤيد للحكومة .

مع الدعاء الى الله العلي القدير أن يكون قد هداني الى ما فيه خير بلدنا الغالي وعزة ابنائه الطيبين .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته



**دولة رئيس المجلس :** شكراً للسيد علي ابو الراغب ، والكلمة الآن للسيد سمير قعوار والمتحدث الذي يليه فرح الربضي .

**السيد سمير قعوار :**

بسم الله الرحمن الرحيم

**دولة الرئيس :**

**الزملاء النواب المحترمين**

يلتئم مجلس النواب الأردني الثاني عشر في هذه الأيام ليتحاور مع الحكومة ، ويناقش مع أعضائها ، ويطرح أمام الرأي العام ، سبل المشاركة والتعاون والتفاعل ، في هذه المرحلة، الدقيقة من تاريخ وطننا وأمتنا ، والتي تعتبر أخطر وأهم مرحلة في التاريخ العربي الحديث .

إن ما تشهده أروقة المجلس هذه الايام ليس تعبيراً احتفالياً بوصولنا الى هنا ، وإنما هو بداية مرحلة جديدة تحدث ضمن المتغيرات العالمية التي أساسها إحترام حرية الإنسان وحماية حقوقه ، في حياة كريمة «هي هبة من هبات الله» .

الديمقراطية الحقيقية في النهج والأسلوب والتطبيق هي أهم مظاهر حركة التاريخ الجديد.

إن معالم النظام العالمي الجديد ، أساسها القوة وليس الضعف ، والوحدة وليس التفريق ، والتكتلات وليس الإنفراد ، والإكتفاء والتنافس ، وليس التبعية والإعتماد والإتكالية .

وعالمنا العربي ، ونحن منه في موقع الصدارة ونحن فيه أكثر تأثراً بما يجري وبما يدور وبما يرسم في أروقة وجلسات المباحثات/ثنائية أو متعددة ، سرية أو معلنة ، وما نسمع عنه من لقاءات في عواصم العرب والعالم ، وما يعلن عن إستعداد المنظمات الدولية من تبن لمشاريع ، كلها تتجه نحو تشكيل سياسي وإقتصادي جديد ، قد يصغر أو يكبر ، قد يكون محدوداً أو يتسع ، كل هذا يجري في وقت يقترب فيه العالم من حل لبؤر التوتر والصراعات الإقليمية وغيرها.

ويأتي إنعقاد مجلسنا الكريم ولقائنا بالحكومة الموقرة في ظل هذه المعطيات ، والمستجدات ، والمتغيرات ، والتي إذا لم نتعامل معها ، ونتعرف على تفاصيلها ، ونشارك في صنعها من موقع الوعي والإقتدار، والتمسك بالثوابت الوطنية والقومية ، والإرتقاء بالأداء العربي الى مرحلة الشمولية ووحدة الصف ، قد نجد أنفسنا وبتسارع خطير متأخرين عن اللحاق ، وقد صدرت ملامح المرحلة القادمة ، التي سترخي بظلالات سلبية ، وقد تفرض نتائج لا يقبلها جيلنا ولا الأجيال القادمة ، ولا نعرف ماذا سيكتب التاريخ ؟

والسؤال : ما هي الجاهزية لهذا التحدي ؟

**دولة الرئيس :**

**الأخوة النواب ،**

الوحدة الوطنية ليست شعاراً موسمياً ، وليست بداية حديث مناسبي ، إنما هي النسيج الإجتماعي والثقافي والفكري والسياسي

الذي وحد الماضي والحاضر والمستقبل ، فالحفاظ عليها وصيانتها والإلتزام بها ليس ترفاً سياسياً أو رفاهاً إقتصادياً وإنما هو التعبير الشرعي عن إرادة الأجيال التي نمثلها هنا نحن في هذا المجلس الكريم خير تمثيل ونعبر عنها أصدق وأرقى تعبير .

لهذا فإنني ومن منطلق القناعة اليقينية بحق إخواننا وأهلنا في منظمة التحرير الفلسطينية ، لإختيار سبل الوصول الى حقوقهم الشرعية المعترف بها دولياً وإنسانياً وعودة القدس لتكون عاصمة لكل الموحدين بالله . . .

لقد سعى الأردن وبقيادته الهاشمية الى لم الشمل العربي والى إزالة أسباب الخلافات العربية ، والى تجسير سبل الإلتقاء العربي ، خاصة في هذا الزمن الذي لا يحتمل الفرقة ، ولا يقبل الإنقسام .

وكان الأردن اكثر دول العرب تضررا لموقفه القومي ولوعيه بخطورة الأحداث وفهمه لأبعاد ما يرسم وما يخطط لهذه المنطقة وما يدور في عواصم الدنيا من تصورات للسيطرة على إقتصادها وتمزيقها وإبقائها في حالة من التبعية وسلب الإرادة .

ومجلسنا أيها الأخوة مطالب ومن موقع الإلتزام بدور القيادة الهاشمية وتعظيماً لدورها وقدراتها على التحرك بإتجاه المجالس البرلمانية العربية ، ومؤسسات شعبية وفكرية وغيرها لدفع مسيرة التضامن العربي وإيجاد دور للشعوب وممثليها ومفكريها في درء الخطر ، وتوحيد الموقف ، وإجلاء المرحلة .

إن اهتمامنا بالأحداث والمتغيرات التي ترسم للشرق الأوسط ولوجوده ، سياسة وإقتصادا ، مياه وبيئة ، موارد وسكانا ، سوقا واحدة أو أسواقاً ، تجمعات أو تكتلات إقتصادية ، يجب أن لا يبعدنا كثيراً عن واقعنا ، وعن مجتمعنا ، وعن مقدرات القوة والضعف فيه ، فهذا واجب لا يقل قدسية وتقديراً عن الواجب الأول .

**دولة الرئيس :**

**الأخوة النواب ،**

إن الوطن بحاجة الى إعادة ترتيب لأوضاعه الإقتصادية والإجتماعية ، وما ينسحب منها وعنها ، من أزمات تكبر مع الأيام ، وتصبح الحكومة أية حكومة غير قادرة على المواجهة الصعبة لحلها ، فأزمة البطالة والأسعار ، وتعمق جيوب الفقر والتوتر الإجتماعي ، وتآكل المداخيل والرواتب وضعف الأداء الإداري وغيرها من الأزمات الحادة ، يجب أن تكون في مقدمة الأجندة الوطنية لعمل هذه الحكومة ، ويجب ان يوضع بين أيدي السادة الزملاء النواب من الدراسات والمعلومات ما يجعلهم قادرين على التحاور والتشاور مع الحكومة للوصول الى حلول جذرية في زمن منظور لأزمات هذا الوطن وخاصة في قطاعات الخدمات والإنتاج كي تبقى جبهته الداخلية قوية متينة متآلقة ، وفي حالة المرور السريع عن هذه الأزمات وعدم التعمق في وضع الحلول لها ، سنجد أنفسنا ندور حولها وهي تكبر وتكبر ، لتبتلع في يوم من الأيام كل جهدنا وإهتمامنا ، ونقف والحكومة غير قادرين على مواجهتها ، وإنني من هذا المنبر أطلب من المؤسسات والوزارات ذات العلاقة بالسكان والعمالة والبطالة



والأسعار وكلفة المعيشة وغيرها أن تتحرى الدقة في المعلومات ، والدراسات الوافية ، كي نتعاون سوية نواباً وحكومة في الوصول الى الحلول الجذرية .

**دولة الرئيس :**

**السادة النواب الكرام :**

في عصر الديمقراطية ، وفي عالم الفكر والعلم والأبداع يقع على كاهل الجهاز الإداري المتميز عمليات التنمية والتغيير والتطوير ، والعناية بالجهاز الإداري من واقع العمل المؤسسي البعيد عن الجهوية والفئوية ، المعتمد على إستقطاب الكفاءات والتأهيل والتطوير ، والمرتكز على حقيقة أن الإدارة هي أساس تحقيق الأهداف ، وأن الإنسان الكفؤ المؤهل المبدع هو القائد الإداري الذي يحول مؤسسته وإدارته الى مواقع الإنتاج والى مراتب الإبداع ، وكل نظريات التنمية الحديثة ترتكز على العنصر البشري القادر ، المنتج وتلغي من تطبيقاتها الإدارة بالمعرفة ، والإدارة بالقربى ، فبناء الوطن يعتبر من المقدسات ومن الأمانات التي يسجلها التاريخ وتقرأها الأجيال ويحكم عليها من يدرسون الواقع ويحللون الوجود .

من هنا فإن إرتباط حل الأزمات الإقتصادية والإجتماعية يجب ان يقترب كثيراً من الإهتمام بالإدارات والكفاءات التي سيوكل اليها أمر التخطيط للحل ، وللمؤسسات التي تعنى بوضع الحلول والتصورات ، وأن يكون على قمة الهرم وفي وسطه وأطرافه من الكفاءات ما يجعل عملنا ذا صبغة شمولية وذا حلول مستقبلية طويلة الأمد ، إعتماداً على العمل والخبرة والمؤسسية .

وتطوير الإدارة لا يكون بالأشخاص وبالرموز فقط وإنما يمتد الى القوانين والتشريعات والأنظمة ، ليرتقي الأداء الإداري بمجمله الى المستوى المطلوب لدولة تريد أن تتعايش وتتعامل مع مستجدات القرن الواحد والعشرين ، وتريد أن تتعامل بالحقائق وبالمعلومات والتي بدونها يكون العمل إرتجالاً ، والإنجاز نتيجة غير واضحة .

وتعلمون جميعاً أيها الأخوة ، أن حلقات العمل الإداري يجب ان ترتقي في الأداء والإنجاز في كل مرحلة من مراحل النمو الإقتصادي والإجتماعي .

**دولة الرئيس ،**

**الزملاء النواب الكرام :**

هذه بعض الملامح لقضايا وأولويات أردت أن أضعها أمام مجلسنا الكريم والحكومة الموقرة ، وسآتي على تفاصيل للكثير منها وخاصة الأزمات الإقتصادية والإجتماعية أثناء مناقشة مشروع موازنة الدولة لعام ١٩٩٤ .

وإنني في ختام كلمتي ، أتقدم من جلالة الملك الحسين المعظم قائد الوطن وباني نهضته والأمين على مسيرته بالتحية والتقدير والإجلال ، وأدعو الله أن يساعدنا جميعاً لنكون عوناً لجلالته في سعيه المخلص لتحقيق الحياة الكريمة لأبناء هذا الوطن العزيز ،

والسلام عليكم .

**دولة رئيس المجلس :** وعليكم السلام ، شكراً للسيد سمير قعوار ، والكلمة الآن للدكتور فرح الربضي والمتحدث الذي يليه

السيد توفيق كريشان .

**الدكتور فرح الربضي :**

**دولة الرئيس حضرات الزملاء ،**

إسمحوا لي أولاً أن أرفع الشكر لمقام حضرة صاحب الجلالة الملك الحسين العظيم الذي هيأ لبلدنا حياةً نيابية بصيغة ديمقراطية أصيلة . وهذه مأثرة من مآثر بني هاشم التي يزخر بها تاريخ أمتنا . فقد جاء قرار جلالة الملك المعظم باجراء انتخابات نيابية على أساس صوت واحد للمواطن الواحد قمة في الحق والعدل والحكمة . وسيكون مجلسنا هذا جزءاً من تاريخ هذا البلد وأحد المعالم والمراحل الهامة في عمر الديمقراطية الأردنية .

فقد أفرزته عملية انتخابية نزيهة عبر فيها الشعب بملء حريته وبطريقة ديمقراطية عن ارادته وتطلعاته ومطامحه . ثم انه جاء وفق شعارات ضخمة تستهدف تصحيح المسيرة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لهذا البلد.

وكان من نتائج هذه الانتخابات أن أوكل الشعب إلينا وأودعنا طموحاته وتطلعاته وأئتمنا على تجربة الديمقراطية وجعلها أمانة في أعناقنا جميعا . لذا وجب علينا أن نرعاها ونتعهدها حتى يشتد عضدها وتنعم بها أجيالنا القادمة .

**دولة الرئيس ، حضرات الزملاء**

إن المشكلات التي يعاني منها بلدنا صعبة وكثيرة . منها ما هو اقتصادي ومنها ما هو اجتماعي وما هو صحي وتربوي . ولكي نتغلب على هذه المشكلات لا بد من التعاون بين الحكومة ونواب الشعب . لا بد لنا من العمل يداً واحدة ، فنحن جميعا نبحر في سفينة واحدة . . . القائد والحكومة والشعب ونواب الشعب . . . كلنا نمضي لبلوغ مرفأ الاستقرار والطمأنينة والأمن والحياة الأفضل. فإن عمل أحدنا بمفرده وأحدث خرقاً في السفينة هلكنا جميعا . . . سلامتنا تتطلب التعاون والجهد المشترك . وما التناحر بيننا والمشاحنات والكيد والتحاسد إلا عوامل تهديم وتخريب لهذا الجهد المشترك . وبالتالي فهي تؤدي الى إحباط آمالنا وآمال شعبنا وزوال هيبة النواب والحكومة معاً .

يجب ألا يفهم من هذا أننا نسير في فلك الحكومة . . . ويجب الا يفهم أيضاً أننا نتحرك في دائرة المعارضة . . . إننا نعمل في دائرة النظام والدستور . . . القاسم المشترك بيننا جميعاً هو الوطن والمواطن . وخدمة هذا الوطن والمواطن هو الشعار الذي رفعناه على مدى الأيام .

نحن نؤمن بأن المعارضة ركنٌ أساسي من أركان الحياة النيابية ، فإن لم تكن هنالك معارضة فلا جدوى ولا نفع من هذه الحياة النيابية . ولكن ما هي المعارضة المطلوبة ؟؟ إن المعارضة الصحيحة هي التي تكون غاياتها وأهدافها تقويم اعوجاج الحكومة ـ إن حصل ذلك ـ وتوجيه مسيرتها الى ما فيه مصلحة الشعب وتلبية رغباته ومطالبه العادلة . ومن باب العدل والأنصاف أن تأتي محاسبتنا للحكومة وفق المعايير التي نحاسب بها أنفسنا.

ما أسهل الهجوم على الحكومة لمن أراد ذلك . فالحكومة بطبيعة عملها مكشوفة تماماً



. . . حجم أعمالها كبير ومسؤولياتها متشعبة ومتسعة . . . عدد الموظفين ضخم . . . ومن هنا يسهل على أي معارض أن يجد قصة لوصف الحكومة بالفساد أو الإهمال أو التقصير أو الانحراف أو الأسراف . . . الى ما لا نهاية من القصص ذات النكهة الخاصة كمادة حسد وغيرة ونميمة في المجالس والصالونات واللقاءات .

إنني أخاطب زملائي النواب التمسك بروح المحبة والتخاطب بموضوعية والتعامل بعقلانية ؛ وبذلك نصل الى هدفنا ومبتغانا لنترك وراءنا الماضي بسلبياته وأحقاده ولنأخذ مما مضى دروساً وعبراً تفيدنا في الوصول الى حاضرنا ومستقبلنا ؛ وليكن صوتنا عاليا في محاسبتنا للحكومة إذا وجدناها تخطيء وليكن صوتنا قوياً أيضاً في احترامنا لها إذا وجدناها صادقةً في خدمة هذا الوطن . ولنعاهد الله وشعبنا على أن نظل رقيباً أميناً على أعمال السلطة التنفيذية دونما أي اعتبار إلا مخافة الله ومصلحة الشعب الذي وضع في أعناقنا أمانة لا بد من المحافظة عليها وصونها من أي عبث.

فعندما نعالج مشكلاتنا وبيان الحكومة يجب أن نتذكر دوماً بأن الشعب قد أولانا ثقته ومسؤولية كلمته . ومن هنا يجب أن تكون هذه الكلمة كلمة حق وعدل تنتصر لما هو حقٌ وطنيٌ وديموقراطي .

وتطرح جانبا كل ما هو ظلمٌ وطغيانٌ وفساد . متذكرين دائماً أن الحكومات المتعاقبة لم تستكمل أسس دعائم بناء الثقة مع أبناء الشعب لا بل عملت على تبديد هذه الأسس سنوات طويلة من الظلم والكبت والقهر . ومن هنا فانني أخاطب الحكومة فأقول : يا دولة رئيس الوزراء ويا أصحاب المعالي الوزراء !! لن تكون حكومتكم قادرةً بمفردها على تحقيق ما وعدتم به في بيانكم الوزاري إلا إذا بنيتم دولة المؤسسات واستخدمتم في ذلك أفضل أبناء الاردن سمعةً وسيرةً وممارسةً وأكثرهم إنتماءاً للبلد . لا بد من مأسسة الدولة . . . فغياب دولة المؤسسات أدى إلى قيام الشللية . . . إذ أصبح لكل حكومةٍ شلتها تغيب بغياب رئيس الحكومة وتعود بعودته . . . وهذا ما قلل احترام الحكومات لدى الشعب .

**دولة الرئيس حضرات الزملاء**

في قائمة المشكلات التي أود طرحها تحتل التربية والتعليم الرقم الأول . فكل الهزائم التي تواجهها الأمة تظل ـ في رأيي ـ أقل فجيعة من هزيمتها التربوية والفكرية . صحيح أن التربية والتعليم في بلدنا حظيت باهتمام كبير من قبل الحكومات المتعاقبة ؛ إلا أن هذا القطاع بقي دون المستوى الذي نطمح الى بلوغه بسبب كثير من الممارسات والمعوقات والسلبيات : وأول هذه السلبيات هي :

- عدم وضع الرجل المناسب في المكان المناسب وربما كان ذلك عائداً الى محاولة سيطرة فئة من الفئات على مقدرات البلد التربوية ليصبغوا النشء بصبغتهم . ومن هذه الأسباب أيضا خلق شلل تغيب بغياب وزير ما لتظهر شلة تبرز مع قدوم وزير جديد . . . والمطلوب هنا أن تكون التربية لكل الناس . . . إنها تهم كل بيت من بيوتنا ولا

يجوز أن تتحكم بمسيرتها فئة معينة أو شلة من الشلل .

- ومن السلبيات أيضاً جمود المناهج على حالة من الاستقرار وعدم الحراك في الاتجاه المتطور المرغوب . وما نسمعه بين الحين والآخر عن إعادة النظر في مناهجنا إن هو إلا محاولات لا تمس الجوهر والهيكل من قريب أو بعيد . فلنعمل جميعا على إعادة النظر في جميع مناهجنا بصورةٍ مستمرة ولنجعل مناهجنا متطورة وفق معطيات الحياة الجديدة .

- ومن هذه السلبيات تجاهل الحكومات المتعاقبة لمطلب المعلمين الملح لأنشاء نقابة مهنية لهم . إن التعليم مهنة كسائر المهن ومن الحق والعدل أن تكون للمعلمين نقابة مهنية إسوة ببقية المهن الأخرى . ومن شأن هذه النقابة أن تسهم كثيراً في تطوير العملية التربوية وأن تعمل على حل العديد من المشكلات التي يواجهها المعلمون وخاصة تدريبهم وتأهيلهم ومتابعة دراساتهم العليا والإسهام في حل مشكلة السكن الخاصة بهم.

- ومن السلبيات التي تعيق فعالية مدارسنا عدم توافر الأبنية المدرسية . صحيح أن وزارة التربية والتعليم أنفقت على إنشاء المدارس أموالاً كبيرة ، وعملت على صيانة المدارس القديمة ، وجندت لهذه الغاية طاقماً فعالاً من المهندسين والاداريين ؛ وكلنا يشهد لهؤلاء بالعمل الجاد الدؤوب . وصحيح أن الوزارة استطاعت ان تحدث نقلة نوعية ممتازة في مجال الأبنية المدرسية . إلا أننا نطمح إلى المزيد من إنشاء المدارس والمزيد من صيانة المدارس القديمة منها . وبهذه المناسبة فإنني أناشد الحكومة العمل على تثبيت المهندسين العاملين في هذا القطاع والذين لا يتجاوز عددهم في كل المملكة سبعين مهندساً .

**السيد فرح الربضي**

* وهنا انصت الجميع لآذان الظهر *

وفي حديثي عن التربية والتعليم لا أستطيع أن اتجاهل إحدى الممارسات التي لا تتفق والعدالة . وأعني بها المباحث التي يتقدم بها الطالب لامتحان التوجيهي . فقد أولت وزارة التربية والتعليم - التربية الدينية اهتماماً خاصاً لما لهذا المبحث من أثر فعال - في تهذيب الطلبة وتقويم اخلاقهم وسلوكهم وتعاملهم مع ربهم ومع أفراد مجتمعهم . وتحقيقاً لهذه الغاية سنت الوزارة تشريعات تقضي بوجوب تدريس التربية الاسلامية في المدارس المسيحية الخاصة إذا كانت هنالك نسبة معقولة من الطلبة المسلمين في صفوف هذه المدارس . والغاية من ذلك أن يتساوى الطلبة المسلمون في المدارس الخاصة والمدارس الحكومية في المباحث التي يتقدمون اليها في امتحان التوجيهي ؛ بالاضافة الى تربيتهم دينياً كما أسلفنا . وتطبيقا لهذا فإن الطالب المسلم يحق له أن يقصر في مبحثين في امتحان التوجيهي بينما يحق للطالب المسيحي أن يقصر في مبحث واحد . والسبب في ذلك وجوب نجاح الطالب المسلم في التربية الدينية بالاضافة الى المباحث المطلوبة الاخرى .

وبتطبيق الدستور وتفعيله يصبح المواطنون



كلهم سواءً لا فرق بين مسلم ومسيحي ولا فرق بين ذكر وأنثى . . . الكل أمام الدستور متساوون تسودهم روح العدالة الاجتماعية . وهنا نسجل على وزارة التربية والتعليم خرقاً لهذا الدستور وحرماناً لقطاع من المواطنين من حقوقهم الأساسية . فالسؤال هو : ألا تقتضي العدالة هنا أن يدرس الدين المسيحي للطلبة المسيحيين في المدارس الحكومية التي تشهد تجمعاً مناسباً من الطلبة المسيحيين ؟ لماذا يحرم هؤلاء من التربية الروحية التي تسهم في تكوين أخلاقهم وتقويم سلوكهم ؟ ولماذا يحرم هؤلاء من المساواة مع اخوانهم المسلمين في المباحث المطلوبة في التوجيهي ؟

وقبل أن أنهي حديثي عن التربية والتعليم أود أن أتطرق الى مسألة لها علاقة بموضوع التربية . . . وأقصد بذلك الرسوم الجامعية . إن من ينظر إلى واقع الجامعات في الدول المحيطة بنا سرعان ما يلفت نظره مجانية التعليم الجامعي فيها . . . وأما في الاردن فالرسوم الجامعية مرتفعة جداً ولا يستطيع الطالب تحمل أعبائها . فلماذا هذا الارتفاع وقد فرضت الحكومة رسوماً على كل معاملة يحتاج اليها المواطن الاردني ابتداءاً من ولادته وحتى وفاته ؟؟ ما من معاملة رسمية إلا وللجامعات فيها نصيبٌ مالي . . . إننا نطالب بصوتٍ عالٍ بمجانية التعليم الجامعي في جامعاتنا الحكومية .

**دولة الرئيس ، حضرات الزملاء**

وأما عن قطاع الزراعة فنحن نعلم أنها تشكل أساساً ثابتاً لتأمين قوت شعبنا الطيب ومن هنا وجب علينا - حكومة ونوابا - أن نعمل على تعديل هيكل الأنتاج الزراعي والحيواني تعديلاً جذرياً بهدف ربطه ربطاً وثيقاً بالطلب المحلي وتحقيق أكبر قدر ممكن من الكفاية الذاتية . وهذا أمر يستدعي العمل على تطوير وتوسيع استغلال الأراضي البعلية والمراعي لتأمين حاجة البلاد من الحبوب والأعلاف وتنمية الثروة الحيوانية وخفض كلفة الانتاج الزراعي وزيادة الانتاجية . ونحن نلمس جيداً إهتمام الحكومة باستغلال الموارد المائية وترشيد استعمالاتها وتنميتها ومع ذلك فإننا نطالبها بالمزيد من العمل الجاد في هذا المجال وخاصة إنشاء السدود لكي لا يضيع ما تجود به السماء علينا . وعلى الحكومة أن ترسم وتنفذ سياسة تسويقية جادة للأنتاج الزراعي الحالي وتوجه المزارعين الى إنتاج زراعي جديد يوفر لهم جانبا من دخلهم . فمهما كان انتاجاً ضخماً فلا فائدة منه للمزارع ما لم تقم سياسة تسويقية فعالة . . . في الدول المتقدمة زراعياً المزارع ينتج والحكومة تسوق .

والحكومة أيضاً مطالبة باقامة صندوق حكومي لدعم الصادرات الزراعية . ولا بد من تقديم قروض ميسرة للمزارعين تمكنهم من استغلال اراضيهم أفضل استغلال . ولا بد أيضاً من أن تضع الحكومة نظاماً لتأمين المحاصيل الزراعية كي تحمي المزارعين ضد الكوارث الطبيعية وهنا نستذكر الحوادث التي حلت بمزارعينا قبل حوالي عامين حين اتلفت الثلوج أشجارهم . ولقد قامت الحكومة انذاك بمنح المواطنين قروضاً إعتبرها المزارعون تعويضاً لهم عم لحق بهم من خسارة . . . ولكنهم فوجئوا قبل حوالي شهرين بأن

الحكومة راحت تسترجع منهم هذه القروض قبل أن تدب العافية في أشجارهم وتعود الى حالتها الانتاجية الطبيعية . فحسناً تفعل الحكومة إن هي أعفتهم من هذه القروض أو أجلت استرجاعها .

وأما الطرق الزراعية فهي عصب حياتنا الاقتصادية . والمطلوب من الحكومة فتح المزيد من هذه الطرق ؛ وخاصة إذا علمنا انها لا تكلف الحكومة كثيراً إذا ما قيست التكاليف بزيادة الانتاج المتأتي عن وجود هذه الطرق .

وهنالك مشكلة هامة وأساسية من مشكلاتنا الزراعية ولها علاقة مباشرة بأنتاجنا الزراعي . ونقصد بهذه المشكلة تقسيم الأراضي وإفرازها . فكثير من الأراضي أهملها أهلها لأنها مشاع بين الورثة . . . وتحولت مساحات واسعة من هذه الأراضي الى غابات يصعب استغلالها . والمطلوب من الحكومة إعادة النظر في قوانين الإفراز وتقسيم الأراضي لأن حصر القسمة بعشرة دونمات للحصة الواحدة كحد أدنى أدى إلى أضرار كبيرة في تلك الأراضي غير المفرزة .

وأما المديونية والبطالة فهي مشكلة المشاكل في الاردن . فقد إختارت الحكومات المتعاقبة نهجاً أدى الى الأزمة الاقتصادية الاجتماعية التي نعاني منها في الاردن . وهذا نهجٌ يتصف أول ما يتصف بالتبعية الخارجية . فالأستدانة من الخارج نهجٌ رتب على الاردن مديونية خارجية عالية ؛ وهو نهج تجاهل قدرات البلاد الانتاجية ولم يبد اهتماماً مناسباً بزيادة مساهمة قطاعي الصناعة والزراعة في الناتج المحلي الاجمالي . وخروجاً من هذا المأزق راحت الحكومات المتعاقبة تجدول ديوننا الخارجية ؛ وفاتها أن هذا النهج لا يحل المشكلة . فهو نهج يفترض سلفاً أن هنالك نمواً منشوداً لا بد وأن يتحقق . . . وهو نهج يفترض أن الأردن معنيٌ بصورة فردية لمواجهة مشكلة مديونيته . إن هذا النهج يعني - في نظرنا - عملية تأجيل للأزمة ووسيلة لمزيد من الاستدانة وتكريساً لتعبة اقتصادنا لمصلحة رأس المال الخارجي .

وحلاً لهذه المشكلة فإننا نقترح على الحكومة أن تتعاون مع الدول المدينة الأخرى لأنشاء تجمع لها يتعامل مع الأطراف الدائنة ويتحدث معها بلغة واحدة لحل هذه المشكلة المشتركة ؛ لأن هذه المشكلة ؛ إن استمرت ، أصبح الوضعُ المالي والاقتصادي والاجتماعي للدول المدينة مهدداً بالدمار .

وترتبط بهذه المشكلة مشكلةٌ أخرى لا تقل خطورةً في نتائجها عن نتائج المديونية ؛ ونقصد بهذه المشكلة الغلاء الفاحش الذي يعاني منه مواطننا في الأردن . وحلاً لهذه المشكلة نقترح على الحكومة ما يلي :

١ - انتهاج سياسة متوازنة توفق بين الأجور والأسعار . وهذا يستدعي رفع رواتب الموظفين وأجور العاملين بما يتناسب والأسعار المالية لحاجاتهم .
٢ - تحديد الأسعار وضبطها .
٣ - دعم المواد التموينية الأساسية .
٤ - التوجه للقطاع الخاص المرتبط بالانتاج الوطني في مجال الزراعة والصناعة وتنشيط دور هذا القطاع وتفعيله .
٥ - عقد مؤتمر وطني لمناقشة الوضع الاقتصادي في البلد والخروج بحلول معقولة لهذا الوضع .



وأما عن البطالة فأنني سأكتفي بذكر الملاحظات التالية التي نتمنى على الحكومة أن تأخذها بعين الاعتبار :

١ - المحافظة على نسبة معقولة من النفقات التنموية ضمن الأنفاق العام للدولة وبما يؤدي الى توفير مزيد من فرص العمل وزيادة الانتاج والدخل .
٢ - ايجاد مزيد من فرص العمل عن طريق زيادة الاستثمار في البلاد لاستغلال الامكانات وتوسيع المشاريع الزراعية والصناعية والسياحية التي تستطيع استيعاب وتوفير اعداد كبيرة من فرص العمل .
٣ - انشاء صندوق تنمية وتشغيل يقدم التمويل والمساعدة الفنية اللازمة لقيام وإدارة المشاريع الصغيرة التي تتصف بقدرتها على توفير عمل جديد . ويمكن لهذا الصندوق ان يدعم مؤسسات العمل الاجتماعي التطوعي.

ومن الأمور التي تحظى باهتمامنا تحديث الادارة والابتعاد عن الروتين القاتل . فلا زالت معظم مؤسساتنا - إن لم نقل كلها - تخضع لروتين ممل ثقيل الظلال . والمطلوب من الحكومة أن تعمل على تبسيط الاجراءات في كل أمور الناس . وحسناً فعلت حين أنشأت جهازاً للرقابة والتفتيش الاداري ؛ ونقصد به ديوان الرقابة . غير أن الحكومة أنشأت هذا الديوان بنظام ؛ والأصلُ - وبموجب الميثاق الوطني - أن يصدر بقانون . وكم تمنينا أن يكون هذا الديوان مرتبطاً بمجلس الامة لا برئيس الوزراء ، وذلك حتى تكون قراراته بعيدة عن التأثيرات الخارجية والمزاجية للسلطة التنفيذية .

وفي مجال الضمان الاجتماعي نود أن نذكر الحكومة بأن الموظفات غير المتزوجات يساهمن في دفع الاشتراكات والاسهامات المالية . وإذا ما توفيت إحداهن فإن الورثة لا يفيدون شيئاً . . . فلا حق لهم في التقاعد ، وحتى المكافآت ليس من الحق والعدل أن يحرم الورثة في مثل هذه الحالة من تقاعد هذه المتوفاة .

ومن الحالات الشبيهة بهذه الحالة التأمين الصحي للموظفات المتزوجات . إن زوج الموظفة محروم من التأمين الصحي . وهذه مخالفة للدستور الأردني لأن الرجل والمرأة متساويان في ظل هذا القانون .

ومن القضايا التي تقض مضاجع قطاع واسع من الاردنيين قانون المالكين والمستأجرين فلقد أكل الدهر وشرب على هذا القانون . . . ووفقاً لهذا القانون نجد حالات صارخة لا يقبلها ضمير حي أو منطق سليم أو عقل سوي . ولقد آن الأوان لتعديل هذا القانون ليتناسب مع معطيات العصر ويكون أقرب الى العدالة والحق والانصاف

وأما عن الضرائب فحدث ولا حرج . وكان الله في عون المواطن الذي لم يعد قادراً على تحمل الأعباء الثقيلة التي ترافق فرض هذه الضرائب . . . ولكثرة هذه الضرائب

أخذ الكثيرون يتصورون أن الحكومة ستفرض على المواطن ضريبة الهواء الذي يتنفسه والمطر الذي تجود به السماء . فلترحم الحكومة مواطنيها على الأرض حتى يرحمها من في السماء .

**دولة الرئيس ، حضرات الزملاء**

إننا ونحن نعبر عن إلتزامنا الكامل بوقوفنا الى جانب الشعب العربي الفلسطيني في نضاله العادل وعدم التفريط بذرة من تراب فلسطين الطهور لنؤكد أننا مع السلام الشامل العادل الذي يعترف بالحق التاريخي للفلسطينيين على تراب وطنهم .

وإننا نحيي العراق شعباً وقيادة ؛ ونطالب قوى الظلم والبغي برفع المعاناة عن شعب العراق الشقيق ورفع الظلم المتمثل في استمرار الحصار على شعبنا في العراق . . . هذا الحصار الظالم الذي لم يعد له ما يبرره بعد أن استجاب العراق الى مطالب مجلس الأمن .

وأما عن هموم أبناء لواء عجلون ومشكلاتهم وقضاياهم فانني سأتقدم بمذكرة مع زملائي نواب اللواء إلى دولة رئيس الوزراء نبين فيها هذه الهموم والمشكلات والقضايا . ولكن لا بد لي من كلمة قصيرة في هذا المجال : إن لواء عجلون ظل على مر الأيام ومع تعاقب الحكومات نسياً منسياً . . . إنه لواء مهمل تماماً . . . إنه غني بطبيعته وغاباته وهو غني بآثاره . . . ومع ذلك لم تحاول حكومة واحدة أن تولي السياحة فيه أية أهمية . حتى توصيات مؤتمر التنمية الذي رعاه سمو الأمير الحسن قبل حوالي ثلاثة أعوام لم تحاول الحكومات المتعاقبة أن تضع واحدة منها موضع التنفيذ فألى متى هذا الاهمال للواء يبلغ تعداد أبنائه مائة وعشرة آلاف نسمة ؟؟

وختاماً فإنني اتمنى للحكومة كل التوفيق في إنجاز ما إلتزمت به في بيانها الوزاري . . . وأما موقفي من منح الثقة وحجبها فهو متوقف على رد دولة رئيس الوزراء حول مطالب لواء عجلون وخاصة تحويل اللواء الى محافظة ؛ وهو مطلب حق وعدل ونتمسك بتحقيقه بكل اصرار وثبات .

والسلام عليكم ورحمة الله

**دولة رئيس المجلس** : وعليكم السلام ، شكراً للدكتور فرح الربضي ، الكلمة الآن للسيد توفيق كريشان والمتحدث الذي يليه السيد محمد داوديه .

**السيد توفيق كريشان :**

**السيد الرئيس :**

**حضرات الزميلات والزملاء الكرام**

إنه لمن دواعي الفخر والاعتزاز أن أتحدث في هذه الجلسة التي تعقد لطرح الثقة بالحكومة بعد أن شرفني الأهل والأحبة في محافظة معان بأن أكون نائباً لهم في مجلس الأمة الاردني .

إن الثقة التي نلناها وشرف التمثيل الذي حظينا به وما تعهدنا به يستدعي منا أن نكون جديرين بهذه الثقة وفخورين بهذا التمثيل وأوفياء لتلك العهود .

ومن هنا أجد لزاما علي وأنا اناقش البيان الوزاري أن أعبر تعبيراً حقيقياً وأن أنقل بأمانة وصدق وصراحة ما يحس به ويتطلع اليه هذا



الشعب الذي نفخر بالانتساب اليه وأبناء محافظة معان التي أتشرف بتمثيلها .

وكأني بتلك الجموع من أبناء شعبنا العظيم وهي ترقب منا أداء نيابياً متميزاً من خلال الجهد الصادق والعمل الدؤوب الذي يوحد ولا يفرق لا نبتغي إلا مرضاة الله وثقة المواطن الذي هو الأساس في بناء مجتمع المحبة والتآخي وممارسة دورنا في الرقابة والتشريع لتحقيق ما يصبو اليه الوطن والمواطن ومستقبل الأجيال .

**السيد الرئيس :**

**حضرات الزميلات والزملاء**

في ضوء ما ورد في البيان الوزاري للحكومة فإن مناقشتي لهذا البيان سوف تنصب على أمرين :

الأول : ما تضمنه البيان الوزاري من مرتكزات وانجازات وتطلعات من قبل الحكومة نحو مختلف جوانب حياتنا السياسية والاقتصادية وغيرها على مستوى الوطن والمواطن .

والثاني : ما يتعلق بمطالب محافظة معان .

أما الأمر الأول فهو يتناول ما يلي :

**أولاً : في المجال السياسي :**

لقد تضمن البيان مجموعة من المبادىء الأساسية والخطوط العريضة التي ترسم وتنظم فلسفة الحكم ومنهجيته في هذا البلد ، ولا جدال في أن هذه المبادىء والخطوط هي ما يجب أن يحرص الجميع على ترسيخها واشاعتها .

كما تضمن البيان اشارة الى ما يواجه الاردن من تحديات في هذه المرحلة وقد استطاع بفضل القيادة الواعية وتضافر جهود أبنائه وصدق انتمائهم من مواجهتها بعزم وثقة وثبات .

واستكمالاً لما تقدم فإنني أطالب الحكومة بتبيان بعض التفصيلات والخطوات العملية التي اتخذت وتلك التي سوف تتخذ لترجمة ما ورد في تلك المبادىء والخطوط العريضة التي تضمنها البيان ، كما واطالب الحكومة بتوعية المواطنين على المتغيرات السياسية التي فرضتها المستجدات الدولية نتاجُ ما يسمى «بالنظام العالمي الجديد» والذي ستكون له نتائج خطيرة على مختلف جوانب حياتنا ومستقبل الأجيال ، مما يقتضي المزيد من الوعي والحذر وأخذ زمام المبادرة لنتبوأ المكانة اللائقة لنا بين الامم ومواجهة التحديات ورياح السموم التي قد تعصف بمقدرات الامة ووجودها أمام الهيمنة والقوة الأحادية .

وفيما يتعلق بمبادرة السلام فإنني مع السلام العادل المشرف الذي يضمن الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني الشقيق وسيادته على أرضه مثلما يضمن حقوق العرب والمسلمين في القدس مهوى أفئدة المسلمين والمؤمنين في شتى بقاع الأرض وبما يضمن تحقيق أقوى الروابط بين الشعبين التوأمين على ضفتي النهر الخالد لأن الوحدة بينهما هو الأقوى وهي واجب ديني قبل أن تكون مطلباً وطنياً أو قومياً .

أما التطبيع قبل التوقيع في مسار المحادثات المتعددة على حساب الأصل وهي المحادثات

المتعلقة بالأرض والحقوق الشرعية فإنها مرفوضة ويجب التصدي لها .

كما واطالب الحكومة والبرلمانات العربية والهيئات الدولية والشعبية بالسعي الجاد البعيد عن المهاترات والمزايدات لرفع الحصار الجائر عن الشعبين الشقيقين في العراق وليبيا ، وهذا يقودني الى القول بضرورة العمل والدعوة الجادة ليكون دور الامم المتحدة في تعاملها مع القضايا الدولية المتشابهة يستند الى معيار واحد بعد أن أظهر التطبيق العملي لقراراتها بعدها عن هذا المبدأ مما يستدعي اعادة النظر في ميثاقها لتحقيق واقرار هذا المبدأ الصحيح .

أما ميثاق جامعة الدول العربية فلا بد وأن يشهد التعديل المطلوب لمواجهة ما تعرضت له امتنا وما زالت من مختلف أنواع التحدي ومظاهر التمزق والفرقة وضياع الفرص ولا يفوتني هنا أن أشير الى ضرورة تفعيل دور الاردن الريادي في تحقيق ما تصبو إليه امتنا من تضامن وتعاون على طريق الوحدة المنشودة.

**ثانياً : في المجال الاعلامي**

لما تضطلع به وسائل الاتصال الجماهيرية سواء المقروءة منها أو المسموعة أو المرئية من دور فاعل في احداث النقلة النوعية للمجتمع بمختلف شرائحه واتجاهاته فإن الأمر يتطلب ضرورة اصدار تشريعات لضبط مدخلات ومخرجات النشاطات الاعلامية المختلفة لتعزيز ثقة المواطن بها وبدورها الايجابي فضلاً عن احداث التغييرات في برامج التلفزيون والاذاعة وخاصةً برامج الأطفال جيل المستقبل وفق خطة وطنية هادفة تنبع من فلسفة الاردن ومنهجيته لبناء الانسان المواطن في مجتمع قوي متماسك .

ولأن الصحافة دورها الكبير ورسالتها التاريخية فلا بد وأن تحظى بالدعم المادي والمعنوي لتبقى منارة خير في سماء الوطن ومشعل هداية وتنوير للرأي العام ، مما يقتضي أن تهدف تشريعاتها وأن يحرص القائمون عليها على تحقيق ذلك الدور ونشر تلك الرسالة والالتزام بصدق الكلمة وما تهدف إليه .

**ثالثاً : في المجال الاقتصادي**

هناك مفهوم يردده رجال الاقتصاد بأن الاقتصاد مخ السياسة وأنهما وجهان لعملة واحدة وأنا مع هذا القول ابتداءً ومعه في نتائجه إن لم نحسن التعامل مع امور معيشتنا بما يتوائم مع واقعنا وامكاناتنا .

فمعظم أنواع الجرائم والانحرافات والمآسي الاجتماعية قد يكون دافعها الرئيس ضنك العيش وضيق ذات اليد ، وهذا بالتالي يفرض علينا جميعاً التصدي لمشاكل الفاقة وجيوب الفقر بروح الفريق وضمن الامكانات المتاحة وأن نسلك وبنفس العزيمة كل الطرق التي من شأنها محاصرة البطالة وخاصة ما بين الشباب والشابات من خريجي الجامعات والمعاهد وهذا يستلزم تضافر الجهود من خلال برنامج وطني طموح يجمع القطاعين العام والخاص لاطلاق عقال الانتاج ونبذ الاستهلاك الهدمي .

ولتكن لنا عبرة من الدول المشابهة لنا بظروفها وامكاناتها واستطاعت من خلال الانتاج والتصميم أن تصبح في خانة الدول



التي تقع ما بين العالم المتمدن والنامي كدول شرق آسيا وبتحسين الأداء وتطوير الامكانات المتاحة يمكننا معالجة مشاكل التأمين وتوسيع قاعدة الضمان الاجتماعي وتحسين رواتب المتقاعدين .

وفي هذا الصدد فإن الأمر يقتضي اصدار تشريعات جديدة أو تعديل تشريعات قائمة سواءً ما يتعلق منها بالوظيفة العامة أو بالعمل والعمالة والضمان الاجتماعي .

ولأن للرقابة دورها الكبير في مختلف أوجه العمل فإن الرقابة على المال العام ترتبط ارتباطاً مباشراً بالسلطة التشريعية نظراً للعلاقة المباشرة بين وظيفة الرقابة ودور السلطة التشريعية ، ومن هنا فإنني أرى أن يكون لديوان المحاسبة وهو الجهاز الخاص بالرقابة المالية دور أكثر فاعلية في أداءه لهذا الدور مما يستدعي أن يحظى بالدعم والتطوير .

**رابعاً : المجال الاداري**

وكثيراً ما كانت بعض الحكومات تلجأ الى اصدار تشريعات واحداث تغييرات وتعديلات لبعض المرافق التي كانت قد تعرضت لخلل كي تمارس نشاطها .

وإنني أرى أن التطوير الاداري لا يتحقق بالمعالجات الظاهرة ولا يتم بتعيين موظف بدل آخر أو تغيير اسم وظيفة أو دائرة باسم آخر أو فك ارتباط دائرة أو مؤسسة وربطها باخرى فهذه كلها ليست بالعلاج الناجع إذا لم ترافقها دراسة جدية ومعالجة جذرية للمرفق أو الجهاز الاداري نظاماً وادارة وتنظيماً ، وإذا لم تكن العدالة والمساواة واتاحة الفرص لكافة العناصر المؤهلة والطاقات الخلاقة هادياً ومرشداً لأية اجراءات من هذا القبيل وكذلك لا بد من التصدي لأية عراقيل أو عقبات قد تقف أمام جدية هذا التطوير ومن هنا فأنني أتوجه الى الحكومة بضرورة الكشف عن الطاقات في المجتمع الاردني واعطائها الفرصة لأن تتبوأ المراكز القيادية كل في مجال تخصصه ووفق طاقاته وقدراته وألا يكون للمحسوبية والجهوية والاعتبارات الاخرى أي تأثير مما يستلزم أن يكون لمجلس النواب رأي في تعيين الامناء العامون ومدراء الدوائر في المؤسسات الحكومية أو التي تساهم فيها الحكومة .

**السيد الرئيس ...**

**حضرات الاخوة والأخوات الأكارم ...**

أما بالنسبة لمطالب محافظة معان الصمود والكبرياء الوطني فإني احددها بالآتي :

**١ ـ الشؤون الصحية :**

أ ـ اطالب الحكومة التخطيط لايجاد مستشفى عسكري في معان وآخر حكومي في ثغر الاردن في العقبة .

ب ـ تحسين مستوى الخدمات في المستشفى الحكومي القائم في مدينة معان وكذا الحال بالنسبة للمراكز الصحية في مدن وادي موسى والشوبك والقرى المحيطة بها مع السعي لتوفير سكن للأطباء والمرضين في هذه المستشفيات والمراكز . كما واطالب بزيادة عدد الاطباء والاخصائيين لتغطية كافة الحالات المرضية .

ج ـ توسيع قاعدة التأمين الصحي وشموليته

ليشمل الشرائح الاجتماعية ذات الحظ الأدنى .

٢ ـ الشؤون التربوية :

أ ـ تكريماً لذكرى مؤسس المملكة الاردنية الهاشمية الملك عبد الله بن الحسين طيب الله ثراه وتخليداً للعلاقة التاريخية التي ربطت معان بالهاشميين حين اختارها الملك الشهيد حاضرة امارته في العشرينات من هذا القرن فإنني اطالب الحكومة التخطيط بتأسيس جامعة تحمل اسم الملك المؤسس الشهيد في مدينة معان لتكون مشعلاً حضارياً وثقافياً في سماء المحافظة ولكي تساهم مع أخواتها الاخريات في إثراء الوطن برجال آمنوا بالاردن وطناً وبالحسين قائداً ومعلماً .

ب ـ مضاعفة حوافز المعلمين والمعلمات العاملين في محافظات الجنوب وتوفير السكن الوظيفي الملائم لهم بما يكفل لهم العيش الكريم ويحفزهم للبذل والعطاء في أهم وأنبل استثمار يضطلعون به ألا وهو الاستثمار التربوي .

٣ ـ الشؤون الزراعية :

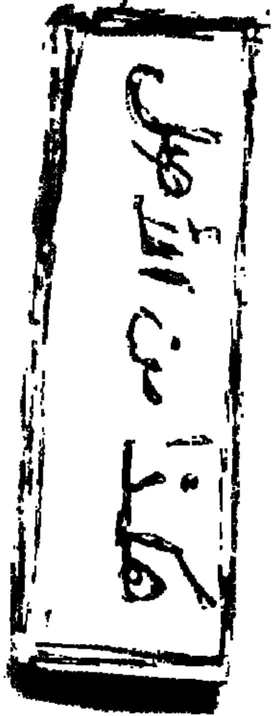
تبلغ مساحة محافظة معان حوالي ٤٣٪ من مجمل مساحة المملكة ولكن قدر المناطق الجنوبية أن تكون الأقل غناً ورعاية اسوة في المناطق الاخرى وعليه فإنني أطالب الحكومة باعادة رسم وتخطيط السياسة الزراعية في هذه المحافظة بما يكفل التوزيع العادل للأراضي القابلة للزراعة على المواطنين مع السماح لهم بحفر آبار ارتوازية اسوة بآبار حوض الديسة مع زيادة القروض الزراعية وتيسير سدادها .

٤ ـ الشؤون الصناعية :

اطالب الحكومة باعادة رسم وتخطيط السياسة الصناعية في هذه المحافظة سيما وأن الباري عز وجل هباها بمعادن ذات قيمة استراتيجية كالفوسفات وعليه فإني أطالب بخلق الحوافز الايجابية التي من شأنها تشجيع المستثمرين المحليين والعرب بتأسيس مصانع ومشاريع لهم في المحافظة وذلك من خلال الاعفاءات الجمركية والضريبية المعقولة كما واطالب الحكومة بتشجيع صغار الرأسماليين لتبني مشاريع الحرف اليدوية والتحويلية الخفيفة ، كما واطالب الحكومة بدعم مصنع الزجاج القائم في المحافظة وتطويره وتحديثه لينافس الانتاج الاجنبي من حيث الجودة والسعر ، كما واقترح على الحكومة بالزام كافة الشركات الحكومية والخاصة بأن تعطي الأولوية في التعيين في ملاك هذه الشركات لأبناء المحافظة اضافة الى قيام الحكومة باقتطاع نسبة من أرباح هذه الشركات ورصدها لصالح المشاريع التي تهدف لتطوير الخدمات في البيئة المحلية في محافظتي .

٥ ـ الشان السياحي :

اطالب الحكومة باعطاء جل اهتمامها لتطوير وتحديث المرافق والخدمات في أهم المعالم السياحية في الاردن وهما البتراء والعقبة التي أصبح لهما وضعاً عالمياً مميزاً في عالم السياحة والتي من شأنها ان تساهم في رفع اسم الاردن الوطن والشعب في رحاب الأرض ، كما واطالب الحكومة بأن تصدر





قوانين خاصة تحظر بموجبها أن تكون ملكية الشواطىء في العقبة لأشخاص وأن تئول ملكيتها جميعاً للدولة ، كما واطالب الحكومة باعادة النظر في أسعار الاقامة في الفنادق دعماً لهذه الصناعة وتشجيعاً للسياحة الداخلية والخارجية .

أشكركم جميعاً والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،

**دولة رئيس المجلس :** وعليكم السلام ، شكراً للسيد توفيق كريشان ، الكلمة الآن للسيد محمد داوديه والمتحدث الذي يليه السيد علي الشطي .

**السيد محمد داوديه :**

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيدنا محمد

وعلى آله وصحبه أجمعين

**السيد الرئيس :**

**الزملاء النواب الزميلة النائبة ،**

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،

منذ أن وضع شعبنا الطيب الكبير ثقته الغالية في اعناقنا وضمائرنا ، والحديث عن مجلسنا هذا لا ينقطع ، باعتباره المجلس المطاوع المدجن ، مجلس الاذعان والتمرير والموافقة غير المشروطة.

وقد تسربت الى الناس ، انطباعات وصور مؤذية احبطتهم الا قليلا ، في انتظار ادائنا الذي هو تحت مجهر الشعب ، يرقبه وهو يضع يده على قلبه وانفاسه تتوتر داعيا الله الا يخيب ظنه وان يكون قراره المجيد في صناديق الضمير والوجدان والمسؤولية الوطنية ، في مكانه الصحيح .

وقد بلغ الدس على مجلس النواب ، هذا ، حداً فظيعاً ، دفع كاتبا تعود على التطاول ، الى وصف المجلس بانه سيمنح الثقة للدكتور عبد السلام المجالي حتى ولو تقدم لطلب الثقة بفاتورة الطعام وبقائمة الاسعار الموجودة في استراحة الكرك ! وكان رهيبا ، وباعثا على القشعريرة ان يظن الناس بمجلس نوابهم ، معقد املهم ورجائهم ، وضميرهم الذي انابونا في التعبير عنه ، انه مجلس على النحو الذي حاولت القوى المضادة للديمقراطية ان تشوهه .

ومجلس النواب ، مجلس الشعب ، كما هو وكما تعرفون هو حاضنة الديمقراطية وملاذ المظلومين والمقهورين وغدة الرقابة البرلمانية الجسورة التي لا تهاب ولا تساوم بثقة الشعب شيئا ، ولا تبيع ولا تتاجر بالأمانة الشعبية الكبرى .

ومجلس النواب هذا ، الذي توقع له عميد آل البيت ودرّة الزعماء العرب في هذا القرن ان يكون مجلس خيرة الخيرة ، وان يكون المجلس الذي يعين «سيدنا» ويعين نفسه فلا يخذل ولا يزاود ولا تشغله ظاهرة الاستيزار أو خطوط الباصات أو التنفيعات او الاعطيات عن اداء واجبه الوطني الجليل .

وكان ، لا بد ان نحافظ على صورة البرلمان الاردني ، زاهية نقية ، وذلك بان نكون جسراً للاردن وللأردنيين ليعبر عليه بلدنا ويجتاز البرازخ نحو مجده وكرامته وحقوق إنسانه وحريته . لا ان يكون الاردن

جسراً للمطامع و«اللذات» الصغيرة والمنافع التي تحقق النجاة الفردية على حساب النجاة العامة الوطنية .

وأخطر ما في الأمر ان لا يظل مجلس النواب ضميراً للشعب وان يفقد الناس آمالهم فيه وهم الذين تدافعوا الى صناديق الخير من أجل اختيار من لا يخذلونهم . وان تحدث الصدمة المتمثلة في خيبة امال اهلنا وشعبنا فينا.

وبات على سلم الأولويات ، على خلفية ما جرى من تشويه ومن الصاق أوصاف بمجلسنا ان نحافظ على صورة مجلس النواب وان لا نمزق هذه الصورة الزاهية بأنفسنا ، فنخسر وشعبنا خسرانا فادحاً .

**سيدي الرئيس ، حضرات الزملاء ،**

وللحفاظ على هذا المنجز الوطني الكبير ، لا بد ان يحافظ مجلس النواب على دوره الوطني المسؤول المتمثل في ان يظل مخلصاً للتقاليد البرلمانية الأردنية العريقة بأن يشكل كابحاً وطنياً مسؤولاً لأي خروج على الثوابت الاردنية السياسية والاقتصادية والبرلمانية كذلك .

وان مجلس النواب الذي يخلو من المعارضة الوطنية الرشيدة ، غير المرتبطة بالخارج ، والمرتبطة فحسب ، بتراب الاردن وبنظامه السياسي الفذ وبقيادته الهاشمية المجيدة ، هو مجلس سيخذل الخيار الديمقراطي وسيخذل الاردن ، بان يدفع اعداءه الى التطاول على مقدراته ومنجزاته وحقوقه تحت عنوان «مجلس النواب في الجيبة» ومجلس النواب «مطخوخ من الداخل» ومطاوع .

ان تكاليف المعارضة الوطنية ، باهظة كما سنرى . لكن من يضع مصلحة الاردن بين عينية ينبغي ان يكون مؤهلاً لتقديم الفدية ولدفع الثمن وكلما كان الثمن باهظاً ، كانت التضحية لعيني الاردن جليلة .

ولا ادعو المعارضة من أجل المعارضة . بل انني سأشيد بالاداء الحكومي المصيب حتى يبح صوتي ، في نفس اللحظة التي سأواجه الاداء الحكومي الذي يجانب المصلحة الوطنية العليا ، حتى يبح صوتي .

فماذا اذا اشاح الناس بوجوههم عن البرلمان واصابهم القنوط من ادائه ؟ أن يفرخ هذا الواقع حالات موازية تتهدد الامن وتلجأ للأنفاق كما هي حال كل مجتمع لا يجد الوسائل الدستورية للتعبير عن ضميره ووجدانه .

وبعد كل ما تقدم فلا شك لدي أبداً ، بان الدكتور الجليل عبد السلام المجالي ، قد اسهم اسهاماً مباشراً ، في خدش صورة مجلس النواب ، عندما لم يجر اية مشاورات مع الكتل البرلمانية التي يتشكل منها هذا المجلس . «فالقعدات» التي تمت مع الكتل النيابية ، تناولت على مدى ساعات ، كل ما يخطر على البال ، الا الموضوع الاساسي ، موضوع التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية .

وأزيد فاوضح أن مجلس النواب قد فتح كفه ومد يديه الاثنتين للسيد الرئيس ، الذي اشاح بوجهه عن المجلس وما كلف نفسه ان يبدي أية إشارة للتعاون ، لا بل انه كان ينفي انه مكلف بالتعديل ، حتى تم بغتنا بالتعديل!



وزاد السيد الرئيس ايذاء صورة مجلس النواب ، عندما قفز عن كل التقاليد والأعراف البرلمانية ، فلم يزر رئيس مجلسنا في مكتبه كما فعل كل رؤساء الوزارات السابقون.

وزاد في ايذاء صورة مجلس النواب ايضا عندما سمع أو قرأ اعضاء المجلس الزملاء اخبار واسماء السادة الوزراء الذين شملهم التعديل في وسائل الاعلام ، شأنهم شأن أي مواطن لا صلة له بالثقة او شأن أي أجنبي مقيم في الاردن !

لم يكن لمجلس النواب رأي في التعديل الحكومي الذي تم . وكأن مجلس النواب محلول! ولم تراع القعدات التي تمت أبسط القواعد البرلمانية التي ينبغي مراعاتها .

وحدث انني كنت في جلسة مع عدد من اخوانكم ابناء الطفيلة عندما صدر التعديل الحكومي ، فسألوني عن بعض الاسماء المحترمه فقلت لهم انني لا اعرفها ، فكان ردهم : وهل ستعطيهم الثقة ؟

انه سؤال يلخص كل ما تم : هل سأعطي الثقة نيابة عن الشعب لمن لا أعرفهم؟ وانا الذي ازعم انني اعرف اكثر رجالات الاردن بحكم عملي الطويل في الصحافة ؟ فاذا كان هذا هو حالي ، فكيف سيكون حال زملائي النواب الاقل اختلاطاً مني برجالات السياسة والاقتصاد والثقافة والفكر .

ان ما جرى هو تجاهل تام للبرلمان ، تجاهل غير مسبوق ، تجاهل غير مبرر ، تجاهل مهين متعمد . فلماذا تم ما تم ؟

انه سؤال لا أجد له جواباً سوى الاطمئنان الى ان مجلس النواب مطاوع وفي الجيبة وان الثقة حاصلة حتى لو قدم دولة الرئيس قائمة الاسعار في استراحة الكرك للحصول عليها .

ويعرف مجلس النواب ان الرئيس المكلف بالثقة من جلالة سيدنا وقرة عيننا لا يكلف بتجاهل مجلس النواب ولا يكلف بالاشاحة عن رغبته الصادقة بالتعاون مع الحكومة ولا يكلف بأيذاء وخدش صورة مجلس النواب وتوجيه الرسائل والاشارات المباشرة التي يقصد منها الاضرار به او الايحاء بانه لا يستحق المشاورة .

ولا يكلف الرئيس كذلك الا بانجاز مهمته وبالاخلاص لها خير انجاز واخلاص . فهل من تمام الاخلاص للتكليف الملكي السامي ان لا تعترف السلطة التنفيذية بندية السلطة التشريعية؟

ان ما تم هو تعبير عن نهج واضح ، له جذوره وتطبيعاته المعروفة لدى ابناء شعبنا . انه نهج معاداة الديمقراطية وعدم الاعتراف بأن شعبنا قد رشد وانه اختار ابناء راشدين ينبغي الجلوس معهم ومشاورتهم في الامر .

واذا كان الأقرار بالديمقراطية سبيل حياة للاردن ومخرجاً لأزماته واستجابة ابداعية لحقائق العصر ، فان ذلك يعني ان لاعودة عن الديمقراطية ولا سبيل أمام الذين لا يقرون بها ، سوى ركوب موجتها . فبعد ان تعذر مواجهتها من الخارج ، صار لا مجال

سوى الدخول اليها وتوجيهها من الداخل وتفريغها من مضمونها الاجتماعي والسياسي وتحويلها الى ديكور ومقارفة ما كانت تتم مقارفته خلال الحقبة العرفية الماضية تحت يافطتها .

وقد اذهلنا ان يبلغ الاستخفاف بمجلس النواب الاردني ، ممثل الشعب الاردني ، حداً دفع السيد رئيس الوزراء الى تكييفه تحت ذريعة ان على الرئيس ان يكون في اليابان خلال فترة وجيزة لأمر له صلة بمصالح الاردن ، في حين ان هذا الأمر هو غير ذلك ـ ولعلني اكون ظالما ـ الا وهو عضوية السيد الرئيس الشخصية القديمة في مجلس امناء احدى الجامعات اليابانية !!

واذا كان الأمر كذلك ، فان من حقنا ان نطالب السيد الرئيس بالاعتذار لمجلس النواب واذا كان الأمر على غير ما ذكرت فاعتذاري الصميمي الكامل للسيد رئيس الوزراء .

انني اقدر تمام التقدير الدكتور عبد السلام المجالي الذي تصدى لمهمة وطنية كبرى هي رئاسة الوفد الاردني الفلسطيني المشترك ثم الوفد الاردني لمفاوضات السلام كما اقدر تمام التقدير عدداً من السادة الوزراء الذين دخلوا في التعديل الحكومي الاخير والذين لم يشملهم التعديل الحكومي .

وأرجو ان اشير الى ان أداءهم شابته شوائب تقتضي المصلحة الوطنية الاردنية ان لا نغفلها او نمر عنها دون ان نبينها .

فقد تميزت الحكومة بأنها ذات لون سياسي حزبي واحد ، مما يمكن معه وصفها بأنها حكومة «عهدية» نسبة الى حزب العهد الاردني علاوة على انها حكومة «وفدية» نسبة الى الوفد الاردني المفاوض . وانها كانت حكومة موظفين ولم تكن حكومة سياسيين .

واثمرت الحكومة تعيينات لاحظنا انها كرست لخدمة الانتخابات ولاجتذاب انصار ومؤيدين لمرشحين بهدف انجاحهم في الانتخابات ! فهل يسمى هذا تدخل في الانتخابات ، وهل يخدم هذا التعددية السياسية التي تراضى مجتمعنا على وجودها؟

وهل تدخل عدد من السادة الوزراء في الانتخابات النيابية من نزاهة الحكم ؟ وهل التعيينات التي تمت ـ وتلك قصة اخرى سنثيرها لاحقاً ـ تسهم في تشكل مراكز قوى لحزب معين وسيطرته لاحقاً على مقدرات البلاد ، أم ان هذه التعيينات في الاعلام والداخلية والخارجية وغيرها لم تكن جوائز ترضية بهدف دعم مرشحين محددين ؟

ويقال ان الحكومة تعمل على فصل السلطتين التنفيذية عن التشريعية للحد من ظاهرة النواب المستوزرين ! حسنا ، فماذا عن الحد من ظاهرة الوزراء المستنوبين الذين يعملون وزراء ثم يترشحون للانتخابات النيابية ويندر أن لا ينجحوا كلهم ؟

وبعد ، فهل كان التعديل عادلاً عندما خرج به عدد من أكفأ ابناء الاردن كالدكتور بسام الساكت لتحل محله سيدة محترمة لا تشكل نداً له بعد عشرين سنة ؟

**السيد الرئيس**

**الزملاء النواب ،**

ينبغي ان نكون على حذر شديد من



مخرجات واثار العملية السلمية على مجتمعنا العربي عامة وعلى مجتمعنا الاردني بصورة خاصة . وذلك ان من استحقاقات هذه العملية اضعاف المجتمع العربي باضعاف الجيوش العربية من حيث العدد والعدة لتأمين وضمان أمن الكيان الصهيوني .

والخطورة الثانية هي بعد اضعاف المجتمع العربي من الداخل ، قطراً فقطراً . وقد تمثل ذلك ، هنا في الاردن ، في تطبيق اللامركزية الادارية التي تعني اضعاف روابط المجتمع الاردني وضرب نسيجه الاجتماعي وتحويل كل محافظة الى وحدة مستقلة والى ولاية منفصلة على الولايات الاخرى وذلك بتخصيص موازنة خاصة بها وحكومة محلية تدير شؤونها! ونعرف ان هذا التطبيق يؤخذ به حالياً في المملكة العربية السعودية ! فهل هو صدفة ! أم شرط امريكي مستتر ؟ وقد ترافق مع هذا التطبيق/ اللامركزية الأدارية/ التي تذكرنا بالأمارات العربية القديمة ، ما نجم عن اقرار الصوت الواحد من آثار جانبية جعلت كل دائرة انتخابية مجموعة من الوحدات او التجمعات المتقابلة المتواجهة .

فقد تحولت محافظة البلقاء الى فرق : الاغوار وحدة والسلط وحدة والشفا وحدة والفحيص وحدة والبقعة وحدة . . . وتمزقت روابط محافظة الطفيلة الى خمس وحدات فاصبحت الطفيلة : جوابرة وتوابيه وسعوديين وعطا عطه وحمايده وهكذا هو الحال في كل المحافظات .

ان شعاري الوحدة الوطنية وتماسك الجبهة الداخلية قد تعرضا للاذى بسبب علنية عملية الاقتراع واللامركزية الادارية . فهل ستمضي الحكومة في تطبيقهما رغم ما ينطويان عليه من اضرار ومخاطر جسيمة على تماسك الاردن ومستقبلنا عليه ؟

**السيد الرئيس ، الزملاء النواب ،**

ان كيان الحرب الصهيوني ، كيان يقوم على جدليتي التوسع والاستيطان ، التجمع والاقتحام ونرى كيف ان آليات ومفاعيل الشق الاول من هذه الجدلية اي (التجمع/ والهجرة) تعمل باقصى طاقتها . وان تفاقم الهجرة سيقود لاحقاً الى التهجير والازاحة . . فاذا كانت الازاحة متعذرة عسكريا وبالمذبحة ، فان للتهجير الى الاردن ألف ممر وطريقة . فمن سيحمي الاردن من المخاطر المرعبة التي يراها الاردنيون رؤية العين . وهل تشمل وستشمل حوارات ومفاوضات السلام ، وقف هجرة اليهود من كل حدب وصوب الى فلسطين المحتلة ؟

هل نطمئن الى ان الحكومة تأخذ هذا بعين الاعتبار وهل نطمئن الى انها قادرة على حمايتنا من مخاطره المرعبة ؟

هل ستحمي الاردن حكومة لا ترى مجلس النواب ولا تقيم اعتباراً لممثلي الشعب الاردني المجيد ؟

أم ستحمي الاردن الحكومة التي كادت ان تزيف التاريخ العربي الاسلامي المجيد عندما اوشكت على انشاء «بانوراما معركة مؤتة» في شيحان الكرك قبالة الياروث بالضبط وليس في سهل مؤتة ؟

أم ستحمي الاردن حكومة تمضي قدما نحو

تسخير مقدرات البلاد لأبراز مركز قوي لا ندري كيف سيتعامل ـ الاردنيون معه بعدما يصبح مارداً منفلتا من القمقم ؟

وهل ستحمي الاردن حكومة تطلق دعاتها في كبار موظفي الدولة لتبلغهم ان عليهم شعبا وتقارير وان حصانتهم لا تتحقق الا اذا ادوا فروض الولاء والطاعة ؟

عندما تكون الديمقراطية في خطر فأن الاردن في خطر . وعندما تتشكل مراكز قوى سياسية واقتصادية فأن الاردن في خطر .

وعندما يكون مصير الأردن معلقا في الهواء وفي المجهول بسبب غموض مخرجات «اتفاقية غزة ـ اريحا أولاً» اقتصاديا وسياسيا فان ذلك يحتاج الى حكومة اردنية ، ابرز مؤهلات اعضائها أنهم من الذين يمدون جسومهم ليعبر عليها الاردن وليس العكس .

**السيد الرئيس**

**السادة الزملاء ،**

النيابة موقع لدفع الثمن لا لقبضه !

وحماية مصالح الاردن العليا لا توضع مقابلها المصالح الفردية الصغيرة . فاذا كان الاردن في خطر ، تصبح الاشياء طلاء على جدار آيل للسقوط لا قيمة لها .

ان مستقبلنا كلنا هو مستقبل الاردن ، الاردن بفقرائه وكادحيه ، بنسائه واطفاله . الاردن الذي سيبقى مملكة للديموقراطية والحرية وحقوق الانسان . وسيصبح كما اراده الحسين المفدى ، نموذجاً يحتذى ، ولن يكون ذلك الا بالتضحيات على كل المستويات ومن كل الاردنيين المخلصين المنتمين الصادقين .

غفر الله لنا وسامحنا ان نسينا او أخطأنا أو قصرنا في قول الحق لأنه لا خير فينا ان لم نقلها

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

**دولة رئيس المجلس :** وعليكم السلام ، شكراً للسيد محمد داوديه ، الكلمة الآن للسيد علي الشطي والمتحدث الذي يليه السيد منير صوبر .

**السيد علي الشطي :**

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين وأفضل الصلاة وأتم التسليم على سيدنا محمد خاتم الانبياء والمرسلين ﴿يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولاً سديدا يصلح لكم اعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزا عظيما﴾

صدق الله العظيم

**دولة الرئيس**

**الاخوة الزملاء الكرام :**

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،

أجد لزاما يلح علي بعد ان من الله علي بالوصول الى سدة برلمان بلدي الحبيب أن أشيد بالتجربة الديمقراطية التي نتفيأ ظلالها والتي كان من نتاجها هذه الصفوة من خيرة الخيره من ابناء هذا البلد الصابر والذين يشكلون اسرة واحدة متألفه تحت رعاية قائد رمز ملهم عرف دائما كيف يسير بهذا البلد وبأبنائه الغر الميامين من ذرى المجد الى ذرى الكرامة والسؤدد . . . فحق علينا جميعا ان



نذكر بالخير له هذه المآثر الطيبه والاعمال والمواقف الجليله والتي ليست بغريبه عمن ينتسب الى آل البيت الهاشمي .

كما يحملني الواجب ان اقف احتراماً وتقديرا لأحيي تلك الأيادي البيضاء التي حملتني من كافة مناطق البلقاء الابية لتوصلني الى هذا المكان الذي أسأل الله ان يكون منطلقي لخدمة الاهل والاحبة في كل موقع من مواقع الخدمة في الاغوار وفي البلقاء وفي كل بقعة من بقاع هذا الثرى الطهور .

**دولة الرئيس ،**

**حضرات النواب المحترمين :**

أما وقد تم اعتماد خطاب العرش السامي الذي القاه جلالة القائد كبيان لهذه الحكومة لنيل ثقة نواب الشعب على اساسه أود ان اتقدم بعرض بعض الملاحظات والمطالب التي آمل كل الأمل ان لا تكتفي الحكومة بتدوينها من خلال الساده الوزراء وتبقى اسيرة هذا التدوين لتضل المعاناه بأشكالها المختلفة أسيرة النفوس لفئة أعتقد جازما أنه آن الأوان لهذه الحكومة ان تنصفها وترفع من سويتها اسوة بباقي مناطق المملكة وأعني بها فئة المواطنين في مناطق الاغوار التي رضيت صامته صابره ان تعطي وتعطي من الوان الانتماء والعطاء والانتاج دون أن يلتفت أحد الى مطالبها واحتياجاتها الخاصة وربما لن يذهب بي الشطط بعيدا لو قلت ان مواصلة السكوت عن تنفيذ هذه المطالب وتحقيق الاماني لها سيؤدي الى تعميق شعور اهلها بأنهم قوم منسيون لأنهم يعيشون تحت مستوى سطح البحر ومثل هذا الشعور الذي آمل ان لا يصل عند هذا الحد لا اعتقد بأن دولة رئيس الحكومة ولا أعضاء حكومته يرضون بذلك .

واستهل حديثي بالمسألة الزراعية لأقول للحكومة أنه ومنذ الموسم الزراعي عام ١٩٨٣ والمواسم تتدهور ومنتوجها يتناقص والخسائر تتلاحق والهموم (وأي هموم) تتواصل وأتساءل أين السياسة الزراعية التي يضيق المجال عن ذكرها لكثرة عددها ، أين الجميع من الديون التي تراكم والتي أطالب بشطبها عن المزارعين الحقيقيين فورا لأن ديون هذه الفئه لا تشكل ألا نسبة منخفضة من حجم الدين الزراعي ، وأن هؤلاء المزارعين يظلمون عندما يحشرون مع كبار المزارعين المدينين وان قرارا جريئا مثل هذا القرار سيعطي الأمل لهذه الفئة من المزارعين ليواصلوا العطاء والانتاج وليثبتوا على أرضهم ومزارعهم التي لا معيل لهم بعد الله سواها .

وأتساءل ما هي سياسة الحكومه من تدهور اسعار المنتوجات الزراعيه والتي تصل كل عام الى مستويات سعرية مخجله لا نقبلها لبلد زراعي حباه الله بميزات مناخيه وانتاجيه لو استغلت لكانت مكسباً لاهماً كما هو الواقع الآن ، لأنني أقولها علنا إن كل السياسات الزراعيه التي اتخذت حتى الآن اثبت الواقع فشلها وعقمها والتي لا يدفع سوى المزارع فقط تبعاتها ونتائجها لأنها سياسات مسلوقه أتخذت بعيدا وبدون مشاورة أهل مكه الذين هم ادرى بشعابها .

لقد آن الآوان والآن ان يصار الى اشراك المزارعين في رسم أي توجه مهما كان حجمه يتعلق بالمسأله الزراعيه اذا ما أريد فعلا

بالوصول (ولو تدريجيا على الاقل) الى حلول هذه المعضله التي لا يسلم من أرقها المزعج مزارع حقيقي واحد على طول امتداد الوادي.

كما آن الآوان ان تقوم وزارة الزراعة ومن يدور في فلكها من المؤسسات الى النهوض بأعباء هذا القطاع الانتاجي الهام الذي يستحوذ ويستحوذ على السواد الاعظم من ابناء هذا البلد لأنني أرى أن كثرة الانتاج ومضاعفته هو مظهر حضاري يعكس مدى ما وصل اليه مزارعنا من تطور . لكن المظهر غير الحضاري في هذا الجانب هو عجز هذا الكم الهائل من مؤسساتنا عن تصريف وتسويق هذا الانتاج بما يعود بالخير على المزارع والوطن سواء بسواء . وبناء عليه فأنني أضع المطالب والحلول التالية بين يدي الحكومة للحد من هذه المعضلة وللتخفيف من معاناة المزارعين .

١ ـ مطالبة الحكومة بتشديد الرقابه على اسعار مستلزمات الانتاج وتوفيرها للمزارعين في الوقت والسعر المناسبين وبالنوعيه الجيده .

٢ ـ المطالبة بتطبيق قانون اتحاد المزارعين وتفعيله .

٣ ـ توحيد الجهات المقرضة لتسهيل عملية السداد على المزارعين .

٤ ـ ضرورة العمل على ايجاد اسواق خارجية لتصدير المنتوجات الزراعيه .

٥ ـ العمل على انشاء مصانع لتصنيع الفائض من الانتاج الزراعي مثل تعليب الخضراوات وعمل عصير لثمار الحمضيات .

٦ ـ تنظيم عملية الانتاج بحيث تكون الزراعة مبنية على دراسات علميه أو على أسس نظام النمط الزراعي مع الأخذ بعين الاعتبار تجاوز سلبياته التي ظهرت من خلال تطبيقه في الاعوام السابقة .

٧ ـ أيجاد حل مناسب وسريع لمنع تسرب الثروه الحيوانيه (اللحوم الحمراء) الى خارج البلاد .

٨ ـ زيادة رقعة المحميات الرعوية في المملكه .

٩ ـ الدعوة لأنشاء صندوق لدعم المزارعين في اوقات الكوارث الطبيعية .

دولة الرئيس ،

**حضرات النواب المحترمين :**

أما بالنسبة لسلطة وادي الاردن هذه الجهه الحكوميه المعنيه أكثر من غيرها بتطوير الوادي وتحقيق التنميه الاقتصادية والاجتماعية فيه وتقديم الخدمات لأبنائه فإنه انسجاما مع قانون تطوير وادي الاردن والذي أسست هذه السلطة بموجبه .

١ ـ فأنني أطالب الحكومة بتنفيذ النص القانون الذي يجعل من وادي الاردن مركزا رئيسيا للسلطة ، وأما مركزها في عمان فهو مركز فرعي وليس العكس كما هو الآن . وذلك تخفيضا على المواطنين من ابناء الوادي الذين يكابدون في قطع المسافات من اجل انجاز المعاملات التي لا يملك مدراء المراكز في الوادي صلاحيات البت فيها ، مما يكلفهم جهداً وتعباً وتعطيلاً عن اعمالهم ومزارعهم ومصاريفاً اضافية فوق مصاريفهم الضائعة على الزراعه .

٢ ـ اعادة النظر في قانون تطوير وادي الاردن للحد من التجاوزات والمزاجيه في الادارة وتوزيع المياه والاراضي .

٣ ـ وضع انظمة للري بموجب قانون تطوير وادي الاردن لتنظيم توزيع المياه والانماط الزراعية بديلاً عن الانظمة القائمة والتي لا تحقق العدالة بين مزارعي الوادي .

٤ ـ اعادة النظر في مشروع ري الاغوار الوسطى في مناطق لواء دير علا والذي كثرت شكاوى المزارعين عليه بسبب ارتفاع تكلفة اثمان المياه التي يدفعها المزارعون لتضاف الى التكاليف الباهظة التي يتحملونها للحصول على مستلزمات الانتاج .

٥ ـ أما فيما يتعلق بالسياسه المائيه والمسؤول عنها هذه السلطة فأن تذبذب كميات الامطار التي تهطل سنويا على المملكه يؤثر سلبا على كميات مياه الري المتوفره وهذا يؤثر بدوره على نجاح العملية الزراعية وكمية الانتاج . كما ان نوعية مياه الري يجب ان تكون جيده وأن تكون ضمن المواصفات المطلوب توفرها في مياه الري وضمن النسب التي يتحملها النبات من الملوحه والقلويه والعناصر الاخرى السامه للنبات .

وعليه فأنني اقترح أقامة سدود جديدة في المواقع الصالحه لأقامة مثل هذه السدود كما اقترح انشاء محطات تنقيه حديثه وفاعله لتنقية مياه الري .



٦ ـ تزويد المجلس بالبيانات التفصيلية حول مشروع سد الكرامه المنوي اقامته وبكل ما يتعلق بالمحاذير الجيولوجيه التي نبهت الدراسات العلميه المتخصصه الى خطورة تلك المحاذير من حيث توقع ـ وبعضها يؤكد ـ حدوث هزات زلزالية مختلفة الدرجات نتيجة انشاء هذا السد الامر الذي يضع المنطقة في دائرة الخطر الزلزالي المدمر (ودرهم وقاية خير من قنطار علاج) .

**دولة الرئيس ، الزملاء النواب :**

وما دمنا بصدد الحديث عن سلطة وادي الاردن فأني اتساءل عن مصير الملكيات الزراعية في مناطق الوادي فنحن نعلم ان الارض في كل دول العالم لمن يزرعها ويقف على خدمتها ، أما في الاغوار فأن الكثير من الوحدات الزراعيه تعود ملكيتها لأناس لا يعرفون من الزراعة الا إسمها ومن الارض ألا رسمها ويقطنون خارج حدود الاغوار ولا يعرفون عن هذه الوحدات سوى اجرتها السنوية التي يكابد مزارعنا الحزين كي لا يتأخر عن سدادها للسيد المالك ، والذي أشهد الله ان بعضهم لا يعرفون موقع أرضه في الاغوار ، على الرغم من تخصيصها له منذ سنوات عديدة لأن القانون منحها له بينما المزارع الحقيقي الذي يزرع هو مزارع بالأجره.

فهل هذا هو العدل الذي نحرص جميعا على تحقيقه ؟

وأطالب الحكومة كذلك بأعادة النظر في تخصيص الوحدات السكنيه التي خُصصت من

قبل السلطة لغير ابناء الوادي لتغدو هذه الوحدات اماكن لقضاء ايام الجمع مع العلم أن العديد من شباب الوادي لا زال بدون أراضٍ يبنون عليها بيوتاً لهم .

كما أطالب سلطة وادي الاردن برفع سوية الخدمات للمناطق المحرومة في الوادي كونها مناطق مأهولة بالسكان وكذلك انجاز المخططات التنظيمية للمناطق التي لا زالت محرومة من الخدمات وخاصة التيار الكهربائي والتي ما زال مصيرها ومصير اهلها مرتبطاً بأنجاز هذه المخططات التنظيميه

كما اتمنى على الحكومة ان تبادر الى التعاون مع المؤسسات الدولية ذات العلاقة لأنشاء مستشفى متكامل يخدم منطقة البقعه لوجود زخم سكاني كبير في هذه المنطقة يزيد عن (١٥٠) ألف نسمة وتذليل كل الصعوبات والعقبات التي قد تحول دون ذلك .

وكذلك العمل على رفع مستوى الخدمات الصحية والاجتماعية داخل المخيم لأن مثل هذه الخدمات تتصف بصفة الانسانية التي لا أعتقد أن الظروف السياسية المحيطه تحذر توفيرها لأن الأوضاع الحياتيه داخل هذا المخيم باتت لا تطاق .

كما أطالب وزارة الشؤون البلديه والقرويه زيادة مخصصات البلديات والمجالس القروية في وادي الاردن وفي مناطق المحافظة الاخرى لتتمكن من تحقيق اهدافها بشكل فعال .

كما لا ننسى بأن الكثير من الوعود قد قطعت لإنشاء مستشفى في لواء دير علا ألا أن هذه الوعود لا زالت تراوح مكانها وأنه قد آن الأوان لأنشاء هذا المستشفى العتيد خدمة لأبناء هذا اللواء الذين هم بأمس الحاجة الى انشاءه ، متمنياً على الحكومة ان اسمع منها وعداً محددا بالنسبة لأنشاء هذا المستشفى .

كما أطالب الحكومة بأنشاء كلية مجتمع مهنية زراعية توفر أيدي عاملة ماهرة ومدربه لأن المنطقة تعاني من قلة أو ندرة الخبرات العملية الوسيطه وهي التي تقع بين المهندس المختص وبين العامل العادي .

كذلك العمل على رفع مستوى المعاهد وكليات المجتمع لتصبح قادرة على الوفاء بما تتطلبه خطط التنميه ومطالب المجتمع من الفنيين والتوسع في اتاحة فرصة التعليم الجامعي داخل الاردن ، والعمل على انشاء جامعة في محافظة البلقاء اسوة ببقية محافظات المملكه .

كما نطالب الحكومة أنصاف موظفي المؤسسات الذين تم تحويلهم من نظام الضمان الاجتماعي الى نظام الخدمه المدنيه فيما يتعلق بصندوق التقاعد المدني وتعديل الفقرة المتعلقه بذلك ، فيما يتعلق بمستحقاتهم الماليه التي كثر الحديث بشأنها .

إن زيادة متطلبات الحياة المعاصره والزيادة المطَّردة في اسعار هذه المتطلبات اضافة الى تفاقم مشاكل الانتاج والتسويق وتدهور اسعار المنتوجات الزراعية وعدم استقرارها ، كل ذلك أدى الى زيادة عدد الفقراء في اوساط المزارعين .

وفي الوقت الذي كان من المفروض فيه ان يعيش المزارع في مستوى مقبول ومستور الحال



قادر على تلبية متطلبات اسرته المعيشية ومتطلبات مزرعته راحت اوضاعه تتدهور وراح ينزلق بصورة مستمرة ليجد نفسه مثقلا بالديون عاجزاً لا عن تسديدها بل عن توفير مستلزمات معيشة اسرته اليومية .

ازاء هذه الحقيقة لا بد ان تنهض الحكومة بدورها القيادي بوضع الحلول السلميه والجذريه لأن المشكلة تجاوزت المزارع وقدراته لتصبح مشكلة وطنية يتوجب التصدي لها بالحل والعلاج .

فما هي تصورات الحكومة وخطواتها بصدد هذه المشكلة ؟

وما هي حلولها ؟ وما هي خطتها ؟

هذه بعض من مطالبي واقتراحاتي والتي أرجو ان توليها الحكومة جل العناية والأهتمام أما بقية مطالب دائرتي الانتخابية فسيتم التطرق اليها في مناقشة قانون الموازنة العامة للدولة .

وهنا لا يفوتني ان اتوجه بالشكر الى صحافتنا الاردنية على اهتمامها الملحوظ في متابعة قضايا المناطق المحرومه والفقيره .

**دولة الرئيس ،**

**الزملاء النواب المحترمين :**

أما في المجال الاقتصادي : فانني اطالب بما يلي :

١ ـ المطالبة بإعادة تقييم السياسات النقدية والمالية الحالية ، حيث أن بعض الاجراءات التي اتخذت بموجب هذه السياسات منذ العام ١٩٨٨ ، والتي تم بموجبها تخفيض سعر الدينار الاردني مقابل اسعار العملات الاخرى وزيادة الضرائب الجمركية المفروضه على العديد من السلع المستورده والتي كانت تهدف الى خفض العجز في الميزان التجاري ، فأن جميع هذه الاجراءات لم تؤد الى خفض العجز ولا حتى ثباته بل استمر هذا العجز بالزيادة المطّردة . كما تدل على ذلك نشرات البنك المركزي حيث ان معدل العجز في الميزان التجاري من العام ١٩٨٦ ولغاية ١٩٨٩ بلغ (٦٠٤) مليون دينار بينما بلغ معدل هذا العجز من العام ١٩٩٠ ـ ١٩٩٢ (١١٥٤) مليون دينار ، فنكون في هذه الحالة لا نحن حافظنا على القوه الشرائية للدينار الاردني كما كانت سابقا ولا حققنا الفائد المرجوه من وراء هذا التخفيض ، وهي تقليص الهوة بين حجم الصادرات وحجم الواردات لصالح المملكه ، علما بأن تركيزنا على خفض العجز في الموازنه العامه للدوله أمر جيد وضروري لكنه لا يكفي وحده لبث روح العافيه في الاقتصاد الوطني .

لذا يجب مواجهة مشكلة العجز في الميزان التجاري لأنه أصبح مشكلة مزمنه يجب معالجتها وذلك لأن سياسة المؤسسات الدوليه مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي غير كافية لحل هذه الأزمات طويلة الاجل كهذه الازمه . فقد بات من الضروري ايجاد السياسات المالية والنقديه المناسبه لزيادة الصادرات الوطنية وخفض الاستيراد ضمن سياسة التجارة الدوليه الحره .

٢ ـ أعادة تقييم عمل المؤسسات الوطنية الاستراتيجية ومن اهما مؤسسة الضمان الاجتماعي ، حيث ان الظروف الحاليه والمستقبليه تتطلب منا ويكل الحاح تقييم عمل هذه المؤسسه وذلك لضمان استمرارها في ادائها لعملها في خدمة المجتمع .

ان عمل هذه المؤسسه والذي يقوم على اقتطاع جزء من رواتب المستخدمين وبعض الموظفين شهريا ورصده ليصار الى دفعه كرواتب تقاعد وتعويضات مختلفة لهؤلاء الاشخاص عند انهائهم لأعمالهم او فقدانها لأي سبب كان . وبما ان هذه المؤسسة ما زالت حديثة العهد فأن المعدل العمري للمشتركين فيها ما زال منخفضا لكن هذا المعدل مستمر في الزيادة والارتفاع حتى يصبح المعدل العمري لهؤلاء الاشخاص مرتفعا وعندها تفاجأ هذه المؤسسة بأن نسبة كبيرة من ارصدتها سيتم استنفاده لتدفعه كرواتب ومخصصات للأشخاص المستفيدين والذين احيلوا على التقاعد مما يعني تعرض هذه المؤسسة لهزة مالية قوية لا قبل لها بها وقد لا تصمد امامها ولذلك فأن هذه المؤسسة مطالبه بأن تسعى وبشكل حثيث الى استثمار موجوداتها من الارصدة النقديه في مشاريع استثمارية تستفيد منها المؤسسه في تنميه ارصدتها وتساعد كذلك في دفع عجلة التنمية في هذا البلد وتوفير فرص العمل لأبنائه .

٣ ـ يعتبر القطاع الزراعي من القطاعات المهمة في كل الاقتصاديات الحديثة ومع أن هذا القطاع يعاني من مشاكل كثيرة وفي كل دول العالم الا أنه لم تتمكن أية دولة سواء كانت نامية أم متقدمة صناعيا من معالجة مشاكل هذا القطاع الخاص بتقلبات الاسعار وتذبذب دخل المزارعين دون تدخل الحكومه .

وذلك لأن التدخل الحكومي وفي الوقت المناسب ضمن اسس مدروسه لضمان ثبات او زيادة دخل المزارعين الحقيقي آخذين بعين الاعتبار قطاع صغار المزارعين .

ويتم ذلك من خلال تدخل الحكومه في التحكم في عرض المنتوجات الزراعيه ، حيث ان زيادة الكميه المعروضه من أية سلعة تؤدي الى نقصان سعرها ، فعلى الحكومة هنا التدخل لتحديد الحد الأدنى للأسعار الذي يضمن للمزارع تحقيق ربح معقول ومن ثم فأنه على الحكومة ايضا اذا ما زاد الفائض الانتاجي لدى المزارعين ان تتدخل لشراء هذا الفائض من السوق وتصريفه بالطريقة التي تراها مناسبة أما بالتصدير او التصنيع او التخزين او غيره .

المهم ان تضمن الحكومة دخلا معقولا للمزارع حتى يستمر في العمل في مزرعته بكل دافعية وحماس ويزداد التصاقه بأرضه ، علما بأن سياسة دعم القطاع الزراعي مطبقة في معظم الدول وخاصة الدول الاوروبية والولايات المتحدة الاميريكيه .

٤ ـ أعادة تقييم ادارة القطاع المالي والمصرفي خلال الفترة الاخيرة واقتراح التعديلات اللازمة لمواجهة استحقاقات الفترة القادمة والتي ستمر بها المنطقة ، حيث ان متطلبات هذه المرحله مختلفه وتتطلب



رفع كفاءة هذا القطاع الاقتصادي الحيوي

وهذا يتطلب الرقابة على اداء هذا القطاع من خلال تشكيل لجنة وطنية من الخبراء والمختصين في هذا المجال ، وذلك لتقييم النظام المالي والمصرفي وأداء هذين القطاعين واقتراح التعديلات المناسبة لتتلائم هذه التعديلات مع مستجدات المرحلة القادمة حتى يكون لدينا قطاع مالي ومصرفي كفؤ وقوي وقادر على الثبات والمنافسة والتحدي .

كما يستوجب منا في الوقت نفسه تقييم كفاءة سوق عمان المالي وقدرته على استقطاب رؤوس الأموال الاجنبية وكفاءته في توزيع الموارد النقديه على الشركات ذات الانتاجيه العاليه والمردود الاقتصادي الجيد .

ـ العمل على استمرار دعم المواد الاساسية ، على ان يكون هذا الدعم موجها الى المواطنين المستحقين فعلا والذين لا يستطيعون الشراء بأسعار السوق الحر .

ـ وللحد من مشكلة البطالة التي يعاني منها المجتمع اقترح تسهيل وتشجيع الاستثمار من خلال : ـ

١ ـ الحد من البيروقراطيه والروتين في الاجراءات الخاصه بعمليات الاستثمار الجديده .

٢ ـ توفير الحمايه الاغلاقيه للمنتوجات المحليه

٣ ـ توجيه التعليم المهني نحو المهن التي يحتاج اليها سوق العمل مع التركيز على الجوده في التدريب .

٤ ـ فتح المجال امام المبادرات الفرديه في مجال الاستثمارات المختلفة .

٥ ـ فتح المجال امام الخريجين وذلك عن طريق تسهيل حصولهم على استثمارات شرط توفر الجدوى الاقتصاديه لهذه الاستثمارات .

**دولة الرئيس ، السادة أعضاء المجلس الكرام :**

أما فيما يتعلق بالسياسه الخارجيه الاردنيه فنحن نعلم جميعا ان الاردن الحديث قام منذ نشأته على سواء الطريق الوحدوي الجامع لشمل ابنائه جميعا في دولة آمنت منذ تأسيسها انها نواة وحدة العرب الكبرى في بلاد الشام كلها .

وفي هذا الاتجاه الوحدوي عملت القياده الهاشميه العربيه ومن حولها شعبنا الاردني الذي انطوت صدور ابنائه على حب امتهم العربية وشوقهم الدائم للتعامل مع اشقائهم العرب في شكل من اشكال الوحده ايمانا بحقيقة ان الوحدة هي الضمانه الاكيده لوجود الجميع وكرامتهم وسلامة حاضرهم ومستقبلهم ، فكما هي كذلك على المستوى الداخلي في اطار الوحده الوطنيه فهي كذلك على المستوى العربي في اطار الوحده والتضامن .

وفي هذا الاتجاه ايضا كانت القيادة الهاشمية وفية للآمال التي حملتها وبشرت بها منذ بزوغ حركة النهضة العربية الحديثه فكانت المبادره دائما لجمع الكلمه وتوحيد الصف والتقت دائما مع كل دعوة لتضامن العرب ووحدة صفهم .

اننا جزء من أمة حاقت وما زالت تحيق بها

المخاطر من كل الاتجاهات حتى آل بنا الحال الى ما نحن عليه اليوم من اوضاع سكنت فيها رياح العرب وخمدت جذوة الروح وها هي أمة العرب بمختلف اقطارها سفينة تتقاذفها اطماع الطامعين وتتجاذبها سياسات القوى والعدوان سراً وعلانية تتحكم بحاضرها وترسم مستقبلها بما يتفق من اهواء الطامعين وسياسات الاقوياء .

وأذا بلغ بنا العجز عن ان نفعل ما يجب علينا من مقاومة قوى الشر والعدوان فلا أقل من ان نعترف جميعا بما وصلت اليه الحال عسى ان يكون ذلك حافزا يحفز الجميع للتحرك لاستنقاذ مستقبل ابنائهم واطفالهم واوطانهم من الوقوع في أسوأ مما نحن فيه .

وفيما يتعلق بما يجري بالنسبة للمسيره السلميه فأن الحكومة الموقره مطالبة بأن تبين للمجلس الكريم اين صار مركزنا التفاوضي لتحقيق السلام .

نحن طلاب سلام والسلام اصل من اصول عقيدتنا السمحه وهو من اسماء الله الحسنى والسلام المنشود هو السلام الذي يزيل أسباب الصراع والحرب من جذورها وذلك يعني عودة واستعادة جميع الحقوق المغتصبة الى اصحابها الشرعيين .

ومن جهتنا نحن ـ من جهة دولتنا الاردنية فأن أي اتفاقية سلام يجب ان تعقب عودة تلك الحقوق الى اهلها أو ان تتوازى معها ، هذا من جهة ومن جهة أخرى يجب ان لا يترتب علينا أية التزامات اقتصادية أو ماليه على شكل اتفاقات وملاحق لأن مثل هذا السلام يعني تفريطا في سيادتنا وسيادة من يأتي بعدنا وانتقاصا من حرية اختيارنا وقيودا على حركتنا المستقبليه في صياغة حياتنا وفقا لأرداتنا الحرة المستقله ، ولما يتلائم مع ظروف ابنائنا ومصالحهم من بعدنا .

**دولة الرئيس ، السادة اعضاء المجلس الكرام :**

إن منحي للثقة أو حجبها أمر يتوقف على ما سيأتي من رد الحكومة على ما قد ابديت من ملاحظات وتساؤلات ومطالب وعلى ما سوف يتضمنه هذا الرد من بيان لسياستها الواضحة ومن التزامها بأتخاذ اجراءات عملية لتنفيذ هذه السياسه حتى يكون موقفي موضوعيا واقعيا يبتعد بي وبالأمانه التي احملها عن أية ابعاد أو مؤثرات شخصيه .

﴿أما الزبد فيذهب جفاء وأما ما ينفع الناس فيمكث في الارض﴾

صدق الله العظيم

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

**دولة رئيس المجلس :** وعليكم السلام ، شكراً للسيد علي الشطي ، المتحدث الأخير في هذا الوقت هو السيد منير صوبر .

**السيد منير صوبر :**

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيدنا محمد

وعلى آله وصحبه وسلم

**دولة الرئيس ... حضرات النواب الكرام السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .**

لقد تجسدت إرادة الشعب الأردني في ان نمثله فيما يطمح اليه من تحقيق لاهدافه وأمانيه وسنكون بإذنه تعالى على قدر من حسن ثقته للوصول الى ما ينشده شعبنا من طمأنينه ورخاء . . . فقد حملنا هذا الشعب مسؤوليته في أن نعمل سويا يداً بيد ، سواء كنا سلطة تشريعية أو سلطة تنفيذية ، للارتقاء بأمانيه وتطلعاته وديمقراطيته المأموله .



واود هنا ان اتطرق الى بعض الأمور التي اراها ضرورية وسأقوم بتقديم تفاصيل أوفى للحكومة فيما بعد :

١ ـ في الحادي والثلاثين من شهر كانون الاول من عام ١٩٨٦ استصدرت الحكومة في حينه من مجلس النواب الموقر الاسبق قانوناً بحل مجلس امانة العاصمة والمجالس البلدية والقروية المحيطة بعمان ، وانشاء (ادارة بلدية) تحت إسم أمانة عمان الكبرى . وقد نص القانون على أن مدة المجلس الجديد لأمانة عمان الكبرى هي اربع سنوات ، ويجوز تمديد مدته لاربع سنوات اخرى وبعد انتهاء المدة الأولى جرى تجديد صلاحيات المجلس لمدة سنتين تنتهي في ١٩٩٢/١٢/٣١
وبتاريخ ١٩٩٢/٢/٨ تم تمديد صلاحيات مجلس امانة عمان الكبرى لمدة سنتين اخرتين بكتاب رئيس الوزراء رقم (١٥٠١٨/٢/١١/٦٤) تاريخ ١٩٩٢/١٢/٨ والذي نص على أن هذا التمديد للمرة الاخيرة (حيث ان القانون لا يسمح بالتمديد اكثر من ذلك) بمعنى أنه يجب العودة الى الوضع الصحيح السابق لنظام امانة العاصمة والمجالس البلدية والقروية التي شكلت منها أمانة عمان الكبرى الحالية . ولم نر اي ذكر لأي اجراءات في استصدار قانون لمعالجة ذلك في البيان الوزاري .

**دولة الرئيس ،**

**حضرات النواب الكرام :**

تعتبر تجربة أمانة عمان الكبرى اعتداءً صارخاً على الديمقراطية منذ تأسيسها ، إذ اخذت بمبدأ التعيين لرئيس واعضاء مجلس الامانة بدلا من انتخابهم بطريقة ديمقراطية . وهي بذلك تعتبر (تجربةً) متخلفة عن تجربة البلديات المنتخبة حسب قانون البلديات والذي يسمح بانتخاب اعضاء المجالس البلدية

وشعر أهل عمان الكبرى أن التجربة دعوة للمركزية ، أي تركيز السلطة في المركز ، وهذا يؤدي الى الروتين والبيروقراطية والتخلف الحضاري وعدم مسايرة الركب . الأمر الذي يدعو الى ضرورة مواكبة التطور الذي يمر به العالم من تفجر معرفي هائلة في الاساليب الادارية الناجعة .

وحسب المادة (١٢١) من الدستور الاردني فإن تجربة امانة عمان الكبرى قد حرمتهم من انتخاب ممثليهم للخدمة البلدية ، ذلك الحق الذي ظل يتمتع به أهالي باقي مدن وقرى المملكة . . . هذا الحق الذي ضمنته لهم المادة ١/٦ من الدستور الأردني التي نصت على أن (الاردنيين امام القانون سواسية لا تمييز بينهم في الحقوق والواجبات ، وإن اختلفوا في العرق أو اللغة او الدين) .

وفي ضوء ذلك تصبح عملية انهاء تجربة

امانة عمان الكبرى تصحيحا للاعتداء على الحقوق الدستورية للمواطنين ، ويصبح إلغاء هذه التجربة وسيلة لمشاركة جماهيرية واسعة ، لحوالي مليون ونصف المليون مواطن في عمان الكبرى ، في ترسيخ مبادىء الديمقراطية والمطالبة بالحقوق المدنية التي كفلها الدستور ، وحيث أن البيان الوزاري لم يتطرق لموضوع امانة عمان الكبرى بالرغم من أن الحكومة هي التي مددت وللمرة الاخيرة لامانة عمان الكبرى فانني أرى ما يلي:

١ ـ اجراء الانتخابات البلدية في جميع أحياء عمان المدينة ، علماً بأنه لم يسبق أن جرى الانتخاب لمجلسها منذ تأسيس المملكة .

٢ ـ انهاء ضم البلديات والمجالس القروية الـ ١٤ المحيطة بعمان واعادتها الى استقلاليتها السابقة ، واجراء انتخابات ديمقراطية حرة .

٣ ـ رفض كل المحاولات للانتقاص من الحق الديمقراطي في الانتخاب لمجالس البلديات في عمان الكبرى ، مثل تعيين اعضاء في هذه المجالس من جانب الحكومة ، او تعيين رئيس البلدية ، أو حل المجالس البلدية قبل انتهاء مدتها القانونية .

٤ ـ النظر إلى بلديات عمان كمثيلاتها من بلديات باقي مدن وقرى المملكة .

٥ ـ اعادة النظر بقانون البلديات (رقم ٢٩ سنة ٥٥) وتخليصه من الاحكام العرفية .

٢ ـ أما على صعيد التعليم الجامعي فانني أرى وجوب مبدأ تكافؤ الفرص للجميع ، للقبول في الجامعات الاردنية ، واتباع التنافس الاكاديمي أساسا لذلك .

٣ ـ وبالنسبة للعاملين في القطاع العام ، فأطالب بتحسين أوضاعهم بما يتلاءم والظروف الاقتصادية الملحة ، ومبدأ تكافؤ الفرص في التعيين والترفيع واعطاء الحوافز التشجيعية للمبدعين ، وتوفير المناخ الملائم لهم ، وتطبيق مبدأ التنظيم الاداري السليم ، بوضع الرجل المناسب في المكان المناسب ، وربط الامور مع بعضها بتناغم لتكوين وحدة ادارية واحدة ، لتحقيق الهدف المطلوب . إن عدم تطبيق ذلك يعني التخبط ، وهذا ما لم تقم به الحكومة السابقة ، بالاضافة الى الممارسات غير المقنعة والتي لم تكن وفق النهج الديمقراطي ، والتي نرى أن على الحكومة التأكيد على النهج الديمقراطي فيه وكذلك اعادة النظر في قوانين التقاعد والضمان الاجتماعي وخاصة ما يتعلق بالمرأة .

٤ ـ أما قطاع الشباب والرياضة ، فقد حدثت نقلة نوعية في الادارة الرياضية وذلك باعتماد مبدأ الديمقراطية والانتخابات في تشكيل الاتحادات الرياضية ، ومن خلال العمل بموجب هذا الاسلوب ظهرت ثغرات واضحة يجب معالجتها وتنمية وتطوير الانظمة والقوانين المتعلقة بها ، لاستقطاب كافة الكفاءات الرياضية والاستفادة منها في تطوير الحركة الرياضية الاردنية ، ووضع الاسس والمواصفات المحددة لعضوية هذه



الاتحادات . كما وأود ان اؤكد ضرورة وضع سياسة رياضية ثابتة ، تحكم التوجهات الصحيحة في الرياضة الاردنية لتكون قاعدة لجميع الحكومات المتعاقبة .

٥ ـ وأدعو الحكومة الى زيادة الدعم المالي للحركة الرياضية ، واقامة المنشآت الرياضية الحديثة في مختلف المناطق ، واود ان أُعلم الحكومة بأن المنطقة الممتدة من شفا بدران شمالا الى ام البساتين جنوباً مروراً بالجبيهة وصويلح ووادي السير ومرج الحمام ، وناعور ، تفتقر الى ابسط المنشآت والمراكز الرياضية .

**دولة الرئيس ، حضرات النواب الكرام :**

٦ ـ انني أؤمن كل الايمان بأن السلام العادل والشامل لن يتحقق ويكتمل إلا بعودة القدس مدينة للسلام وعاصمة للدولة الفلسطينية . وبعودة الحقوق الشرعية لإصحابها وعيش جميع دول المنطقة في طمأنينة وأمن واستقرار . كما يجب علينا في الاردن تقديم الدعم اللازم للشعب الفلسطيني ، وعدم بدء الجانب الاردني في التوقيع النهائي للسلام او التطبيع قبل حل المشكلة الفلسطينية بشكل يرضي الشعب الفلسطيني . حيث أن توقيع الجانب الفلسطيني لاية اتفاقيات مرحلية لا يكون مبررا كافياً للجانب الاردني للمباشرة بالتطبيع . واتمنى ان أسمع من الحكومة توضحياً لذلك .

٧ ـ وعلى الصعيد العربي فإنه يجب العمل على إعادة وحدة الصف العربي واللحمة العربية دون المساس بحقوقنا ومبادئنا وكرامتنا والتزامنا بالدفاع عن الحقوق العربية ، ورفع الظلم والحصار الجائر ، الذي يتعرض له ليبيا والعراق الشقيقان وتمتين العلاقات مع الدول الاسلامية والصديقة ، والتعامل مع كافة الدول بمبدأ المعاملة بالمثل .

وأخيراً ، وحيث انني لا اريد الاطالة وتكرار ما قيل وما سيقال ، فانني ومن خلال ردود الحكومة المفصله الواضحة حول سياسة المالية والتربية والتعليم والقضايا الزراعية والصناعية والصحية والضمان الاجتماعي والصحي والفقر والبطالة وغيرها . . . وما تم طرحه في كلمتي وخاصة فيما يتعلق بأمانة عمان الكبرى ورأي التجمع الذي انتمي اليه ، سوف احدد موقفي .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

**دولة رئيس المجلس :** وعليكم السلام ، شكراً للسيد منير صوبر ، اول المتحدثين في جلسة بعد الظهر سيكون الدكتور عبد الرزاق طبيشات .

ارفع الجلسة الآن لنستأنفها بعد ساعه ونصف انشاء الله ، وأظن الأمانة العامه لديها شيء حول الغداء .

**السيد الأمين العام :** شكراً دولة الرئيس هناك بأذن الله غداء عمل جيد نسبياً ويسرنا ان ندعو هيئة الوزارة الجليله وكبار الموظفين المرافقين لها السادة الأعيان والنواب والهيئة الأعلامية من صحافة وتلفزيون وكما ان هناك دعوه خاصه من دولة الرئيس على الكنافة النابلسيه .

**دولة رئيس المجلس : ترفع الجلسه .**

*** وهنا رفعت الجلسة لمدة ساعه ونصف لتناول وجبة الغداء وبعدها عاد المجلس للانعقاد ***

**دولة رئيس المجلس :**

بسم الله الرحمن الرحيم

نستأنف هذه الجلسة والكلمة الآن للدكتور عبد الرزاق طبيشات والمتحدث الذي يليه هو السيد مفلح اللوزي .

**الدكتور عبد الرزاق طبيشات :**

بسم الله الرحمن الرحيم

**دولة رئيس مجلس النواب ،**

**حضرات الزملاء والزميلة المحترمين :**

أحييكم بتحية الإسلام الخالدة

فالسلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد :

اهنئكم جميعاً بثقة أبناء هذا الوطن الذين قرروا أنكم خيرة الخيرة من بين أبنائه فاختاروكم لتحمل المسؤولية نيابة عنهم في هذه المرحلة الدقيقة من عمر هذا البلد الغالي أردننا العزيز .

وأرجو ان تسمحوا لي منذ البداية ان ارفع الى مقام حضرة صاحب الجلالة الملك الحسين المعظم راعي مسيرة الأردن المظفرة أسمى آيات الولاء والإخلاص والمحبة داعياً الله العلي القدير أن يغدق عليه الصحة والعافية وان يحقق على يديه الكريمتين كل ما نصبو إليه من عزة الأردن ومجده وتوحيد كلمة العرب والمسلمين . . .

وإذا ما عدنا لمناقشة بيان هذه الحكومة وطلبها ثقة هذا المجلس الكريم فأرجو أن أسجل بدايةً بعض المعاني التي أومن بها وهي:

١ ـ إن النائب هو ضمير الأمة ويجب عليه نقل نبض الشارع العام في دائرته الإنتخابية فهو لا ينطق بأسمه الشخصي وخاصةً في مثل هذا المقام ولكنه نائب عن مجموعة من المواطنين أوكلوا اليه مهمة تمثيلهم في مجلس الأمة وواجب الأمانة يقتضي ان يمثل رأيهم وينقل آمالهم وهمومهم وتطلعاتهم .

٢ ـ إن الثقة بالحكومة أو حجب الثقة عنها لا تعني شخص رئيسها أو أياً من اعضائها وانما تعني الرأي المسؤول بسياسة هذه الحكومة ونهجها في الحكم وأدائها على أرض الواقع خدمة للمواطنين وأداءً للأمانة التي حملهم إياها جلالة الملك المعظم .

وإسمحوا لي أن أسجل في هذا المقام احترامي وتقديري لشخص دولة رئيس الوزراء وللسادة الوزراء الذين تربطني ببعضهم علاقات شخصية خاصة تصل في بعض الأحيان الى درجة الأخوة .

ونعود إلى هذه الحكومة لننظر الى النهج الذي سارت عليه منذ أن عهد اليها سيد البلاد بإدارة شؤون الحكم في هذه المملكة الغالية على أرض الواقع لا على البيان أو التنظيرات .

فقد كنا نتمنى أن تكون حكومة محايدة



بوزرائها وبآدائها . . . ولكن الحقيقة تقول أن كثيراً من اعضائها ينتمون الى حزب واحد وان الممارسة لهذه الحكومة ولبعض وزرائها كانت تهدف لخدمة هذا الحزب . . . وتنقلات الموظفين الكبار وتعيينات الأمناء العامين والمحافظين خير شاهد على ذلك .

ولقد كنا نظن ان الواجب الأساس لهذه الحكومة هو الإشراف وتنفيذ الانتخابات النيابية . . . فاذا ما حصرنا التفكير بهذا الأمر نرى ان هذه الحكومة قامت بسلسلة من الاجراءات اربكت فيها الرأي العام ونشرت البلبلة والذعر والخوف بين جميع أفراد هذا الشعب . فقد أثارت منذ البداية موضوع قانون الانتخابات وكان المفروض عليها أن تدعو مجلس النواب الممثل الشرعي لأبناء هذا الوطن لجلسة طارئة وتطلب منهم إتخاذ القرار الذي يمثل ضمير هذه الأمة ورأيها المشروع ولكنها وبدلاً عن ذلك لجأت إلى حل هذا المجلس بدون أي مبرر مقنع ، وبأسلوب مفاجيء يدل على عدم احترام شرعية هذا المجلس الذي جاء بانتخابات حرة نزيهة شهد لها القاصي والداني .

حتى ان رئيس المجلس لم يعلم بهذا الأمر إلا عن طريق نشرة الأخبار من الإذاعة وهو يداوم في مكتبه مما إضطره الى ركوب سيارة أجرة ومغادرة مجلس الأمة . . .

وأعتقد ان هذه الإهانة الموجهة لرئيس مجلس النواب الأردني كفيلة لوحدها بدفعي الى حجب الثقة عن هذه الحكومة .

ثم دخلنا الى دوامة تعديل قانون الانتخابات . . . فطلب جلالة الملك المعظم من الحكومة أن تدير وتشرف على عملية نقاش عام يشترك فيه جميع ابناء هذا الوطن . ولسوء الحظ فقد كانت هذه الحكومة عاجزة عن أن تكون محايدة أو قادرة على إدارة مثل هذا النقاش العام . . . وإذا إستثنينا اللقاءات الموفقة لجلالة الملك المعظم مع بعض الأعيان وغيرهم والتي كانت بمجملها تهدف الى تغطية العجز عن هذه الحكومة وتوضيح الصورة التي ينبغي على هذه الحكومة السير عليها لما وجدنا شيئاً جوهرياً قامت به هذه الحكومة .

وجاء القانون المؤقت الذي جرت الانتخابات الأخيرة على أساسه لنكتشف معاً على أرض الواقع سلبيات لا حد لها أثرت سلباً على وحدتنا الوطنية التي نعتبرها جميعاً أسمى أهدافنا التي نسعى اليها .

وهنا لا بد لي من تسجيل عظيم الشكر والعرفان بالجميل لجلالة الملك المعظم الذي تعهد منذ البداية ان تكون هذه الانتخابات الأكثر نزاهة وقد كانت بفضل رعايته وإهتمامه ومتابعته لسير هذه العملية الديمقراطية الفريدة.

وجاء هذا المجلس الكريم ليواجه حكومة تنظر إليه باستخفاف تام . . .

فقد جاءت هذه الحكومة لمهمة محدودة وهي الإشراف على الإنتخابات . . . وقد جرت العادة ان تقدم مثل هذه الحكومة إستقالتها بعد ذلك لتفسح المجال إلى حكومة تناسب المرحلة الراهنة . . . ولكن دولة رئيسها بادر فوراً الى التأكيد ان هذه الحكومة هي حكومة أبدية أزلية . . . لا يقبل بأي

حـال ان يُنظر اليهـا أنها حكومـة مؤقتة . . . وبتوجيـه مـن هـذه الحكومـة أو من بعض أفـرادها بدأت بعض الصحف بنشر المقـالات والتعليقات التي تسيء الى مكانة هذا المجلس الكريم وتصفـه بالبصمجية وأنه مجلس مدجن لخدمـة هذه الحكومـة وتلبيـة رغبـاتها وتنفيذ أوامرها .

وجـاء دولة رئيس الوزراء الى الكتل النيـابيـة ليجتـمع معها كتلة كتلة . . . هم يظنون أنها مشـاورات لتعديل الحكومة أو إعادة تشكيلها وإذا بـدولتـه يحاضر في هـذه الـلقـاءات عن سيـاسـة هذه الحكومة وأدائها المتميز !! وطبعاً حـدثـت مشـاروات ولـكن مع معظم الناس باستثناء النواب فهذا الأمر لا يعنيهم بشيء .

ولأول مـرة في تـاريـخ المـمـلـكـة الأردنـيـة الهاشـمـيـة يُستبعـد النواب من المشـاركـة في هذه الحكومـة لإفسـاح المجـال أمام مشاريع النواب للاشتراك فيها . . .

ولست أدري مـا هي القـواعـد الديمقراطية في أي بلد في العالم التي تمارس مثل هذا النهج . ومـا هي الحكمـة من إستبعاد النائب الذي يمـثل ضمير هذه الأمة وإشراك مشروع النائب أو العين مثلاً . . .

إنه نهج يدل على النظرة الإستـخفافية التي يمارسـهـا دولـة رئيـس الـوزراء لهـذا المـجـلس الكريم . . .

لما سبق وذكـرته ولأسبـاب كثيرة سأذكرها عند مناقشـة الموازنة العـامـة في الأيام القـادمة والـتي تدل على أن مـا تقـوله هذه الحكومـة في بيـانـاتها تختلف تماماً عما تمارسه على أرض الواقع فانني سأنظر بأمر الثقة بها ، شكراً لكم دولة الرئيس .

**دولـة رئيس المجلس :** شكراً دكتور عبد الرزاق طبيـشـات ، الكلمة الآن للسيد مفلح اللوزي والمتـحـدث الذي يليـه هو السـيد بدر الرياطي .

**السيد مفلح اللوزي :**

بسم الله الرحمن الرحيم

والصـلاة والسـلام على رسوله الأمين

والسـلام عليكم ورحمة الله وبركاته أجمعين

**دولة الرئيس ،**

لقـد استمعت مع زملائي النواب الكرام ، بإهتمام شديد الى خطاب العرش ، الذي أعتبر بيـاناً وزارياً للحكومة .

وإني اعـبر عـن تـقـديـري الكبير لما ورد في هذا البيـان من تبيان لملامح مسيرة الحكومة في المرحلتين السـابقة واللاحقة ، وما عبر عنه من توجـهـات تستهدف تعزيز مسيرة الديمقراطية وتأمين منعـة بلدنا العـزيز واستقراره وتقدمه .

ويهمني أن أشير هنا الى مـا ورد في البيـان مـن أن جـهـود هـذه الحكومـة هي استـمـرار لجـهـود الحكومات المتعاقبة التي أسهمت جميعا بقـدر اجتـهـاد كل منهـا ، وبفـضـل جـهـود المخلصين من ابناء بلدنا ، في الوصـول الى مـا نحن فـيـه من تقـدم واستقرار ، يندر ان ينعم بهما بلد آخـر في مـثل ظروفنا ، فـقـد استطعنا بفـضل الله تعـالى ، وبحكمـة القيادة الهاشمية الفـذه ، أن نتـغلب على الصعـاب والمعوقات وأن نـرسـخ قـيم الديمـقـراطيـة والمشـاركـة ،



والـشـورى ، وأن نـعـزز الـدسـتـور وسـيـادة القـانون ، وأن نتـوجه الى تعزيز كرامة المواطن وصون حرياته .

وقـد كـانـت الانتـخـابات النيـابيـة الأخيرة انجـازاً جـديداً يضـاف الى انجـازات الوطن ، ويـكـسـبـه مـزيـداً مـن الأحترام الدولي ، وان تـأكـيـد الـبـيـان على حـرية المواطن ، واحترام حـقـوق الانسان ، والأصرار على احترام الرأي الآخـر ، والـتأكـيد على دور الكلمـة الطيبـة والمـوقـف الـشريـف مـن الـقـضـايا الداخلية والخـارجيـة ، هـي أمـور جـديرة بالأعـتـبـار والتـقـدير أيضـا . وغني عن البيان القول بأن ذلك لم يكن ليـتم لولا وجـود القـيادة الحكيمة الـواعـيـة لجـلالة الحـسين ، راعي المسيرة ورائد التقدم .

وفـيما يتـعلق بالجـهود المبذولة في سبيل ايجاد حل مشرف للقـضـيـة الفلسطينيـة وسلام دائم ترضى عنه الأجـيـال القـادمـة وتدافع عنه ومع التـمـسك بالثـوابت الوطنيـة والقـومـية ، فاننا نـؤيـد ذلـك كـل التأيـيـد ، كما نقـدر الدعـوة المخلصـة التي وجهها جلالة القائد : في أن لا سيـادة لا حد على المقدسات الاسلامية الا لله تعـالى ، والى انشـاء هيئة عـربية اسلامية توكل اليـهـا شـؤون المقدسات الأسلامية والدعوة الى توحـيد صفوف العرب والمسلمين .

* ونـؤيـد كـذلـك كل مـا ورد في البـيـان من اشـادة بـدور الـقـوات المـسلـحـة البـاسلة والأجـهـزة الأمنيـة كـافـة باعـتـبارها حامية لـلوطن ولاسـتـقـراره وازدهاره ، وندعـو الى المزيد من تعـزيز امكاناتها . . . كفاءةً وعدةً واعداداً .

* ونؤيد بقـوة الدعـوة الى تعـزيز العلاقات مع الـدول العـربيـة كـافـة ، واعـادة الصـفـاء والتـضـامن الى الصف العربي ، وندعو الى تسريع هذه الجهود وتكثيفها .

* كما أنـنـي ، أشـارك اخـوتي المواطـنين ارتيـاحـهم ، لمجـمـوعة الأجراءات المتخذة أو التي سـتـتـخـذ على صـعيد ادارة أجهزة الـدولة ، الراميـة الى تحسين أداء جـهـاز الدولة وتطوير مـفـهـوم الخدمة العامة ، بما يحـقـق أفـضـل خـدمـة لـلـمـواطن ويؤمن المسـاواة وتحقيق العدالة وتكافؤ الفرص .

* وفـيما يتـعلق بتـحـديث التشريعات والجهاز القـضـائي التي اشـار اليـهـا البيان ، فاننا نؤكـد على ضرورة اتخاذ الأجـراءات العملية لتـحـقـيق هذه الغـاية ، كما أدعو الى ايلاء الجـهـاز القـضـائي أهميـة خاصة ، وأولوية مـتـقـدمـة ، ليـتـمكن من آداء دوره الذي يزداد أهميـة ويتعاظم في ظل الديمقراطية ، بما يـضـمن تحـقـيق العـدالة بيسر وكـفـاءة وسرعـة ونـزاهـة وأشـدد عـلى ضرورة تزويد الجـهـاز الـقـضـائي بكل ما يلزمه ، ويدعم أداء دوره الـكـبـير ، وذلك ضـمن مشروع مـتكامل لتطوير هذا الجـهـاز ورفع مستوى أدائه ، لـيـظـل مـنـارةً مـشرفـة نـعـتـز بها ونفخـر.

* كما أؤيد ضرورة تطبـيق اللامـركزية الأدارية نـصـاً وروحـاً ، والعـمل على الوصـول الى المواطـنين في أمـاكـن وجـودهـم ، وحـل مـشكلاتهم وقـضـاياهم بيسر دون تعـقـيـد وتبـسـيط المعـامـلات الأدارية على اختلاف أنواعها .

* وأطالب الحكومة أن تراعي لدى اعادتها النظر في التشريعات الضريبية ، أوضاع المواطنين وان لا يكون هدف التشريعات الجديدة هو الجباية فقط ، وأدعو الى أن لا يجري اقرار أي ضريبة أو فرض أي رسم جديد ، الا بعد دراسة مستفيضة من جميع المهتمين والمعنيين ، وأن تكون الغاية التخفيف من حجم العبء الضريبي الكبير الذي أصبح المواطن غير قادر على تحمل المزيد منه .

* وأطالب بتكثيف الجهود المبذولة في القضاء على مشكلة البطالة ، وعلى جيوب الفقر التي تزايدت بشكل يدعو الى القلق ويستوجب المعالجة السريعة ، وادعو الى مساعدة الشرائح الفقيرة في المجتمع بوسائل دعم مدروسة ، وأحذر من اتخاذ اجراءات لرفع الدعم الحكومي ، ما لم يكن هدف هذه الأجراءات مزيداً من التخفيف عن المواطنين وما لم يكن هدفها تحقيق العدالة بمعناها الشامل .

* وانني اذ أُثمن جهود الحكومة في تأمين الدواء والعلاج للمواطنين ، فانني ادعو الى اتخاذ الاجراءات الكفيلة بالحد من ارتفاع أسعار الدواء غير المبرره وتخفيضها وتخفيض نفقات العلاج وإسراع الخطى في استكمال بناء المستشفيات والمراكز الصحية والحكومية وتجهيز هذه المرافق بالاجهزه اللازمة والكوادر المؤهله .

**سيدي الرئيس ،**

لا بد لنا من أن ندعو الى ايجاد حلول جذرية ونهائية لبعض المشاكل التي أصبحت مستعصية على العلاج وفشلت الدعوات المتكررة الى حلها واصبحت مصدر تهديد للاستقرار الأجتماعي وأخص منها ما يلي :

١ ـ مشكلة الاعتداء على اراضي الدولة والبناء فيها : لقد آن الأوان لإنهاء هذه المشكلة المزمنة ويجب ايجاد حل عادل وسريع لها، ومثل هذا الحل ليس امراً معجزاً حتى تفشل الحكومات المتعاقبة في الوصول اليه، انه ببساطة ، تمليك المواطنين الذين اقاموا أبنية لهم على أرض الدولة لهذه الأراضي بأسعار معقولة وليس بالسعر الرائج الآن ، لقد آن الأوان لحل هذه المشكلة التي يعاني منها عشرات الألوف من المواطنين الذين يعانون من مجموعة متشابكة من القضايا والتعقيدات الناجمة عن هذا الوضع ويفتقدون الاستقرار والأمن لهذا السبب ، إننا لا ندري سبباً واحداً معقولاً يبرر ابقاء هذه المشكلة طيلة الفترة السابقة ، وابقاءها مصدر توتر وقلق وتهديد .

٢ ـ لقد تحدث البيان عن اللامركزية الأدارية ونحن نؤيده ونضيف ، أن اللامركزية الأدارية يجب أن تتحقق ، أيضاً في مناطق عمان الواسعة نفسها ، عن طريق استحداث وحدات إدارية في بعض مناطق العاصمة البعيدة في غرب عمان وشرقها علماً بأن جميع الدوائر الحكومية متوفرة ما عدا هذه الوحدات ، ليتمكن المواطنون من قضاء أمورهم في تلك الوحدات الإدارية دون الاضطرار الى مراجعة مركز المحافظة أو وزارة



الداخلية .

٣ ـ السماح للموظفين الذين يحملون شهادة التوجيهي بالدراسة الجامعية في الجامعات الخاصة ، في أوقات فراغهم وذلك لتحسين الأداء الوظيفي لهم واتاحة الفرصة لتحسين مستواهم الأجتماعي والثقافي واجراء ما يلزم من تعديلات على شروط القبول لهذه الغاية .

كما انني أرى من واجبي هنا ، أن أذكر وزارة الاوقاف الموقره ، بضرورة حل مشكلة الأرض المملوكة للأوقاف والمجاورة لمقبرة صويلح ، وذلك بهدف ضم هذه القطعة الى أرض المقبرة التي اكتظت ولم يعد فيها مكان للمزيد ، وبخاصة ان المقابر جميعها بالنتيجة هي مسؤوليات وزارة الاوقاف وتعود اليها .

**سيدي الرئيس ، اخواني الزملاء**

ان الحديث عن قانون الانتخاب وتعديله ونظام الصوت الواحد ، يوجب بالضرورة العمل على اعادة تقسيم الدوائر الانتخابية الشاسعة الى (دائرة انتخابية لكل مقعد نيابي) فلم يعد مقبولاً ان تكون دائرةً انتخابيةً واحدة تشمل منطقة شاسعة مثل الدائرة الخامسة مثلاً ولا بد من اعادة تقسيمها الى دوائر بعدد المقاعد وبذلك وحده يتحقق هدف العدالة عن طريق اقرار مبدأ الصوت الواحد لكل مواطن وهو المساواة وتكافؤ الفرص .

**سيدي الرئيس ،**

ان طبيعة الموقف الذي أملاه اعتبار خطاب العرش بياناً وزارياً ، والرغبة في توفير الوقت لغيري من الأخوة النواب ، تجعلني أختصر واختتم كلمتي هذه بما يلي :

. . . ان الثقة التي اولاها جلالة الملك الحسين للحكومة هي ثقة نقدرها كل التقدير ونحن نقدر التوجهات التي تضمنها الخطاب وندعو الحكومة الى التقيد بها نصاً وروحاً ، ومن منطلق ثقتنا المطلقة بقرارات القائد الحكيمة ، وثقتنا بشخص رئيس الحكومة وفريقه الوزاري ، وتقديراً منا للظروف التي تمر بها امتنا ووطننا والتي تستلزم تكاتف الجهود وإعمال مبدأ حسن النية ، والبعد عن الحسابات الصغيرة وتغليب الصالح العام لوطننا العزيز ، ويقيننا من أن هذه الحكومة لن تخذل القائد ولن تخذل الشعب وإنها سوف تتمسك بالثوابت الوطنية والقومية وبالقيم العليا التي تسود وطننا ونعتز بها ، كل ذلك يجعلنا لا نتردد في منحها الثقة آملين أن تكون ثقة المجلس بها حافزاً لها على مزيد من العطاء والابداع والانصراف التام لخدمة قضايا المواطن وقضايا الوطن تحت الراية الهاشمية .

والله الموفق

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام ، شكراً للسيد مفلح اللوزي ، الكلمة الآن للسيد بدر الرياطي ، والمتحدث الذي يليه السيد فواز الزعبي .

**السيد بدر الرياطي :**

بسم الله الرحمن الرحيم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين سيدنا محمد وعلى

آله وصحبه أجمعين .

**دولة الرئيس ـ حضرات الاخوة النواب**

يقول الله تبارك وتعالى في كتابه الكريم ﴿وقل الحق من ربكم فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر﴾ .

ويقول أيضا ﴿ولا تلبسوا الحق بالباطل وتكتموا الحق وانتم تعلمون﴾ .

أقف اليوم أمامكم وانا على يقين اني مسؤول عن كل كلمة أقولها أمام الله تبارك وتعالى أولا ثم أمام الشعب الكريم الذي منحنا ثقته ووكلنا عنه في أخطر قضاياه التي تتعلق بدينه ووطنه وأمته .

وهذا يوجب أن نكون أمناء أوفياء صادقين نقول الحق لا نخشى في الله لومة لائم .

**دولة الرئيس ، الاخوة الزملاء :**

لقد أراد الحسين أن تكون الانتخابات حرة نزيهة ، لكن الممارسات التي سبقت الانتخابات ورافقتها شككت في هذه النزاهة وهذا ما يجعلنا نتخوف على مصير ومستقبل المسيرة الديمقراطية الشورية في بلدنا . ومن هذه الممارسات :

* حل مجلس النواب السابق قبل انتهاء مدته الدستورية .
* اقرار قانون الصوت الواحد بعد تغييب السلطة التشريعية والذي مهد له بحل البرلمان السابق رغم معارضة الكثير من قطاعات الشعب ومن رجال السياسة والثقافة والفكر والصحافة ومعظم الوان الطيف السياسي والحزبي من أبناء هذا الوطن العزيز . وقد كان لهذا القانون أثره اواضح في النيل من وحدتنا الوطنية وتعميق الطائفية والاقليمية واثارة العصبية القبلية التي يقول عنها رسولنا الكريم ﷺ «ليس منا من دعا الى عصبية ليس منا من قاتل على عصبية ليس منا من مات على عصبية دعوها فأنها منتنة» .
* أما حيادية الحكومة ونزاهة الانتخابات فانني أتحدث عن بعض الممارسات في دائرتي الانتخابية حيث علق الكثيرون «بأن نزيهة ماتت وتبعتها ابنة عمها شريفة» .

لقد كان للحكومة ممارسات وتدخلات شككت في حياديتها ونزاهة العملية الانتخابية ومنها :

١ ـ نقل بعض الموظفين دون غيرهم في الوقت الذي كان فيه كبار المسؤولين يضغطون ويمارسون الارهاب على بعض الرموز ليقفوا مع زيد دون عمرو بحجة أن زيداً يعمل لمصلحة البلد وعمرواً ضد مصلحة البلد (ان كان ذلك صحيحا فلماذا تم الموافقة على ترشيح عمرو !) .

٢ ـ استدعاء بعض المرشحين واعتقال بعض انصارهم .

٣ ـ فتح كل الابواب امام بعض المرشحين وتقديم كل التسهيلات اللازمة ليبدو أمام الناخبين بأنه واصل ابن الحكومة يأمر فيطاع ولا يستعصي عليه أمر يعالج المريض ويفرج عن السجين ويعد بحل كل عقدة مستعصية .

٤ ـ النشرات الكيدية التي تم توزيعها على



نطاق واسع في جنح الليل البهيم على ابواب المؤسسات والمساجد والمتاجر والبيوت والسيارات بكميات كبيرة ترى أين كانت العيون الساهرة وقتها وماذا يحدث لا سمح الله لو كانت هذه متفجرات أو مخدرات .

ومن هنا لا بد من اعادة النظر في الاجراءات الادارية والقانونية من حيث التسجيل والاقتراع والفرز وآلية العملية الانتخابية وأقترح ان تتولى السلطة القضائية العملية الانتخابية كونها جهة حيادية حفاظا على مسيرتنا الشورية وتمكينا لها .

ولا يفوتني في هذا المقام أن أتوجه بالشكر الجزيل لقواتنا المسلحة والاستخبارات العسكرية لموقفهم الحيادي في منطقتنا الانتخابية .

**دولة الرئيس ،**

**حضرات النواب المحترمين**

ـ إن مسيرة التسوية والتي سميت زورا وبهتانا بالمسيرة السلمية . ما هي الا رضوخ منا لجشع المعتدي واطماعه واقرار منا لشرعية عدوانه واحتلاله لا قدس مقدساتنا بعد مكه والمدينة وتمكينه بعد ذلك من اقتصادنا وثرواتنا ومياهنا ومقدراتنا وتحقيق حلمه القديم الجديد بأقامة دولة اسرائيل الكبرى من الفرات الى النيل والتي ان لم تتحقق على الارض فقد بدت طلائعها تتحقق في واقع سيطرته على المال والاقتصاد وقيادته للإعلام وتخطيطه الماكر للسيطرة على منابع المياه واقتسام الثروات البترولية بجرها الى موانئه فكيف يستقيم للتاجر حال ان وجه اليهود المال وماذا سيحل بأهل الصناعة ان غزت صناعتهم عقر دارنا وماذا سيفعل المزارع المسكين أمام الأمراض التي ستتسرب الى مزارعنا بحجة التحسين والتطوير والنتيجة الحتمية تدمير وتخريب وتبعية ذليلة في لقمة العيش كما هو الحال في ارض الكنانة .

ـ إن السلام في الاسلام لا يكون مع ضياع الارض واحتلالها «إذا احتل شبر من ارض مسلمة أصبح الجهاد فرض عين على كل مسلم ومسلمة» فالمسيرة ينبغي أن تكون جهادية لا سلمية ثم إن السلم لم يذكر في القرآن الا بعد ذكر الأعداد للجهاد والانفاق ﴿واعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم وآخرين من دونه لا تعلمونهم الله يعلمهم وما تنفقوا من شيء في سبيل الله يوف إليكم وانتم لا تظلمون ، وان جنحوا للسلم فأجنح لها وتوكل على الله انه هو السميع العليم﴾ .

**دولة الرئيس الاخوة الاكارم**

إن العدو الذي نفاوض هو يهود من بلوناهم وخبرناهم عبر العصور لا يستقيمون على عهد ولا ميثاق قتلوا أنبياءهم وكذبوا رسلهم وحرفوا كتبهم انهم احفاد القردة والخنازير ليس على وجه الارض اشد منهم لنا عداوة «لتجدن أشد الناس عداوة للذين آمنوا اليهود والذين أشركوا» نهانا الله تبارك وتعالى أن نتخذهم أولياء ومعهم الصليبية الغربية الطامعة وبين الله تبارك وتعالى لنا بأنهم لا يراعون فينا عهدا ولا قرابة ﴿لا يرقبون فيكم الا ولا ذمة﴾ ثم إن كان لهم شيء من السلطان والغلبة فلن يعطونا شيئا ولن يتنازلوا

لنا عن شبر من الارض وصدق الله القائل ﴿أم لهم نصيب من الملك فإذا لا يؤتون الناس نقيرا﴾ وكلنا يعرف ما هو النقر الندبة الصغيرة على نواة التمرة عودوا الى السيرة واقرأوا عن عبد الله بن سلام زعيم من زعماء يهود بني قينقاع عندما جاء إلى الرسول ﷺ فأمن به وأخبره بأنه من زعماء اليهود ومن علمائهم ولئن سألهم عنه فسيخبروه بأنه كذلك . فلما دعاهم الرسول ﷺ ولم يخبرهم باسلام عبد الله قال لهم أما آن لكم أن تتقوا الله وتشهدوا اني رسول الله الذي تجدونه مكتوب عندكم في التورات قالوا لا نشهد ولا نجد ذلك في كتبنا. فكرر عليهم ذلك ثلاثاً وهم ينكرون . فقال لهم الرسول ﷺ ما تقولون في عبد الله بن سلام قالوا هو سيدنا وابن سيدنا وعالمنا وابن عالمنا قال أفرأيتم إن شهد أني رسول الله وتبعني أفتفعلون ذلك قالوا نعم وأخذ عليهم العهود والمواثيق فلما خرج عليهم عبد الله بن سلام وشهد أمامهم بأن هذا هو الرسول الذي يجدونه مكتوبا عندهم في التوراه . قالوا في عبد الله هو شرنا وابن شرنا وقالوا فيه قولا منكرا وتنكروا لعهدهم الذي قطعوه لرسول الله ﷺ وعندها قال عبد الله ألم أقل لك يا رسول الله إنهم قوم بهت لا يستقيمون على عهد ولا ميثاق .

ولا أظن أني بحاجة لأذكر نقضهم لعهودهم مع رسول الله ﷺ بعد بدر وفي غزوة الخندق . وعدواتهم لنا على مر العصور

أمام كل الذي ذكرت من أيات أقول لكم أني مع القرآن ولست مع توجه الحكومة وصدق رسول الله ﷺ القائل «إلا أن السلطان والقرآن سيفترقان فدورا مع القرآن حيث دار» .

**دولة الرئيس الاخوة ،**

**اعضاء المجلس الكرام ،**

أما فلسطين فهي الارض المقدسة التي ذكرها الله تبارك وتعالى في أكثر من أية في القرآن الكريم ربط الله تبارك وتعالى بينها وبين ارض الجزيرة العربية وبين المسجد الاقصى فيها والمسجد الحرام في مكة فقال عز من قائل ﴿سبحان الذي أسرى بعبده ليلا من المسجد الحرام الى المسجد الاقصى الذي باركنا حوله لنريه من آياتنا إنه هو السميع البصير﴾ فهي جزء من عقيدتنا من فرط فيها كان كمن فرط في مكه أو المدينه . وهي وقف إسلامي للاجيال جميعاً لا يجوز التفريط بها ولا بجزء منها ولا يحق لأحد أيا كان (ان يتنازل أو يساوم أو يبيع شيئا منها) . وكما أن تحميل المنظمة وزر التسوية لا يعفينا من إثم المشاركة والمباركة لهذه التسوية لأنها ليست للمنظمة ولا للفلسطينيين وحدهم بل وليست للعرب وحدهم انما هي للمسلمين جميعا . وفلسطين التي أعني كل فلسطين من البحر الى النهر ما أحتل منها عام ١٩٤٨ وما تبع ذلك عام ١٩٦٧ . ولا ينبغي بحال من الاحوال أن نقبل بالحل الذليل فنرضى بـ ١,٥٪ من فلسطين حالنا حال من يسطو على بيته لص فيسلب ويسرق كل محتوياته ثم يعرض عليه بعد ذلك أن يعيد له اللص كرسيا مقابل أن يتنازل عن البيت بكل محتوياته .

من منكم يرضى أن يسرق بيته ويتم



التعويض عليه بكرسي أو لحاف . لا أعتقد ان أحدا يرضى بذلك . فكيف نرضاه لفلسطين الارض لفلسطين المجد لفلسطين العقيدة لفلسطين الحضارة لفلسطين التاريخ .

هذا مع ادراكنا لخطورة التطبيع ونتائج التسوية من هيمنة اقتصادية وفكرية وفساد للاخلاق وانتشار للمخدرات وشيوع للفاحشة.

**دولة الرئيس ،**

**حضرات النواب المحترمين**

أما السياسة الاعلامية للحكومة فالمتابع والملاحق لها يرى توجه الاعلام الى التطبيع مع العدو سواء أكان ذلك باجراء المقابلات الاعلامية أو المواضيع والبرامج التي تطرح أو تجاهل تفاعلات الانتفاضة المباركة وأخبار المبعدين في مرج الزهور . ناهيك عن تجاهل كثير من قيمنا ومبادئنا وديننا عبر البرامج والمسلسلات . الامر الذي يوجب اعادة النظر في السياسة الاعلامية لتلتزم بعقيدتنا وثقافتنا وعاداتنا وتقاليدنا .

**دولة الرئيس الأخوة النواب**

ان خلو البيان الوزاري من أي اشارة الى توجه الحكومة الى تطبيق شرع الله القائل في كتابه ﴿ان الحكم الا لله أمر الاّ تعبدوا إلا إياه ذلك الدين القيم﴾ وكذلك عدم الاشارة الى سن القوانين والتشريعات يجعلنا نتسائل عن جدية الحكومة في الالتزام بالدستور وتطبيق المادة الثانية منه والتي تنص على أن دين الدولة الاسلام ويجعلنا نتسائل بشدة أين نحن من قول الله تعالى ﴿ومن يبتغ غير الاسلام دينا فلن يقبل منه وهو في الآخرة من الخاسرين﴾ وكما تعلمون فان كلمة الدين هنا لا تعني النحلة او المذهب وانما المنهاج والطريقة والنظام الذي يتبع وما يترتب على ذلك من قوانين وحدود وثواب وعقاب وصدق الله القائل ﴿فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما﴾ .

وأخيرا فأنا مع ثوابت الامة المستمدة من كتاب ربنا ومن تراثنا وعاداتنا لا مع الشرعية الدولية ذات القطب الاحادي التي تحتكم الى امريكا انا مع القرآن أدور مع القرآن حيث دار.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

**دولة الرئيس المجلس :** وعليكم السلام، شكراً للسيد بدر الرياطي . الكلمة الآن للسيد فواز الزعبي والمتحدث الذي يليه الدكتور عبد المجيد عزام .

**السيد فواز الزعبي :**

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين

**دولة الرئيس ،**

**حضرات الزملاء النواب المحترمين**

في هذه اللحظات التي نناقش فيها البيان الوزاري يحدونا الامل ان نرتفع جميعا الى مستوى المسؤولية ونضع مصلحة الوطن فوق مصالحنا الذاتية .

وعندما استمعنا واطلعنا على خطاب العرش الذي اعتبرته الحكومة بيانها الوزاري

وجدنا انه يشكل بداية حقيقية وجدية لسلوك سياسي مسؤول وكل ما نتمناه ان تلتزم الحكومة بتنفيذ وعودها لكننا ننصح الحكومة في هذه الظروف الصعبة والحرجة التي يمر بها اردننا والمتغيرات الدولية السريعة في ظل النظام العالمي الجديد ان تقلل من الكلام وتكثر من الاعمال والانجازات لان صوت العمل اقوى واجدى نفعا من صوت الكلام .

وانطلاقا من ذلك اقول :

ان ارتفاع الاسعار الجنوني لا يزال على حاله بل وزاد حدة يوما بعد يوم ولا يزال الجشع والطمع والاحتكار سمة واضحة هذه الايام ومع تقديرنا للحكومة ودعمها للمواد الاساسية من قوت شعبنا الا اننا نسمع بين الحين والاخر ان الحكومة بصدد رفع الدعم عن هذه المواد في العام المقبل لذا نطالب الحكومة بأبقاء الدعم القائم على هذه المواد واعادة النظر في اسعار المحروقات وخاصة مادتي الكاز والسولار . وما دام انخفاض مستوى المعيشة قد اصاب فئات ذوي الدخل المحدود والموظفين المتقاعدين العسكريين والمدنيين فقد اصبحت الحاجة ملحة ان تبادر الحكومة الى زيادة رواتبهم لتوفير الامن الاجتماعي والعيش الكريم لهم في هذه الظروف الصعبة .

ان امن الوطن واستقراره وحماية مكتسباته ومنجزاته وحرية المواطن وصون كرامته وامنه الشخصي والعام . والحفاظ على السلام الوطني يتوجب على الحكومة ان تعيد النظر في رواتب افراد القوات المسلحة واجهزة الامن العام والدفاع المدني لكي تضمن الرعاية الكاملة ومواكبة الحياة اليومية وتأمين العيش الكريم لهم لتواصل اداء دورها الوطني المتميز في الذود عن حمى الوطن وأمن المواطن والقيام بمهامها الانسانية والأمنية على أكمل وجه .

ان حماية البيئة وتوفير الصحة والسلامة العامة للمواطنين واجب وطني كفله الدستور والاردن ملتزم بالمواثيق والاعراف الدولية بهذا الخصوص وفي هذا السياق . فان مدينة الرمثا اصبحت الان شبه جزيرة عائمة اذ لا يعقل ان تكون محطة تنقية من الجهة الغربية الشمالية ومحطة اخرى في الجهة الجنوبية ومكب للمياه العادمة في الاكيدر من الجهة الشرقية والطريف في الامر ان الحكومة تفكر بعد بانشاء محطة كبرى في منطقة وادي الشلالة الامر الذي يلوث المياه الجوفية في تلك المنطقة .

لذا نطالب الحكومة بالغاء فكرة انشاء المحطة الجديدة وان تجد حلا سريعا لمحطة تنقية الرمثا حيث اصبح الوضع الصحي لا يطاق في مدينة الرمثا والقرى المجاورة للمحطة. ومعالجة مكب نفايات الاميدر واستعمال طريقة الطمر الصحي للنفايات وزيادة الاهتمام بامور الصحة العامة في المناطق المجاوره له . وتغيير شبكة مياه الرمثا القديمة التي اصبحت تشكل خطرا بالغا على المنازل في المدينة وضياعا للثروة المائية .

إن مدينة الرمثا هي بوابة الاردن الشمالية منفذه على العالم من خلال مركز الحدود الذي يشكل العمود الفقري لاقتصاد لواء الرمثا ويعمل فيه اكثر من (٣٠٠٠) عامل وموظف ونسمع من حين الى آخر ان الحكومة تفكر



باغلاقه ونقله الى منطقة جابر الامر الذي يشل الحركة الاقتصادية في اللواء لذا نطالب الحكومة بأبقاء المركز على حاله كما وعد صاحب السمو الملكي الى معالي وزير التخطيط البديل قبل الرحيل ، ودعوة المستثمرين الى اقامة المشاريع الكبرى لتشغيل ابناء الرمثا وحل مشكلة البطالة .

إن منطقة وادي الشلالة في لواء الرمثا ومنطقة أم قيس وحمامات الحمة في لواء بني كنانة من المناطق السياحية التي لم تأخذ حقها في الاستثمار لذا نطالب الحكومة بتشجيع المستثمرين من القطاعين العام والخاص لاستثمار هذه المنطقة التي لو استثمرت بشكل جيد لاصبحت معالم سياحية اردنية يشار اليها بالبنان .

ان الحاجة باتت ملحة لاقامة مستشفى جديد لخدمة قرى لواء بني كنانة وتوسعة مستشفى الرمثا الحكومي الذي يواجه ضغطا كبيرا من قبل المراجعين كذلك نطالب الحكومة بتوسيع مظلة التأمين الصحي ليشمل كافة المواطنين وخاصة ذوي الدخل المتدني والعمل على زيادة الاهتمام بالمراكز الصحية في قرى بني كنانة والرمثا .

التعليم : ان اوضاع بعض المدارس في لواءي الرمثا وبني كنانة لا يطاق وبحاجة الى صيانة كاملة وتوسيع تلك المدارس لتوفير الراحة والجو الدراسي لابناء الريف واعطاء الاولوية في تعيين المعلمين لابناء المنطقة والسعي لتنفيذ توصيات المؤتمر التربوي والعمل على الاستغناء عن المباني المدرسية المستأجره .

أما التعليم العالي ، فان توفير فرص التعليم العالي واجب وطني نطالب الحكومة التوسع بقبول الطلبة واتاحة الفرص للجميع والربط بين احتياجات المجتمع ومتطلبات سوق العمل واعادة النظر في الرسوم الجامعية ومساواتها مع دول المنطقة المجاورة

**دولة الرئيس :**

لم يتعرض البيان الوزاري للحل الجذري لمشكلة البطالة فقد مر عليها مرور الكرام وكأن هذه الظاهرة لا تهدد امن الوطن واستقراره . ان سوق العمالة المحلية بحاجة الى تنظيم على حساب سوق العمالة الوافدة واذا لم تبدأ الحكومة بوضع حلول جذرية لهذه المشكلة التي اصبحت تنعكس سلبيا على السلوك الاجتماعي والنفسي والانتماء الوطني لذلك على الحكومة ان تطرح برنامجا مقنعا حول كيفية التصدي لهذه المشكلة .

نطالب الحكومة بوضع حد للمزاجية في سياسات الوزارات التي تنبثق عادة من مزاجية الوزير والتركيز على سياسة المؤسسات بدلا من سياسة الافراد .

كما نطالب الحكومة بقطع دابر المحسوبية التي اصبحت متفشية في المؤسسات والدوائر الحكومية وان يعامل جميع ابناء الوطن على اساس الكفاءة والخبرة . عند التعيين .

نطالب الحككومة بأعادة الاراضي التي استولت عليها سلطة وادي الاردن لاصحابها المزارعيم في منطقة المخيبة منذ عام ١٩٦٧ من أجل اقامة سد خالد بن الوليد والاراضي التي استولت عليها القوات المسلحة في منطقة ام

قيس لاصحابها او تعويضهم .

الاتصالات : ان الاتصالات وخدمة الهاتف في قرى الرمثا وبني كنانة بدائية ومعدومة في بعضها لذلك نطالب الحكومة بتوسيع خدمة الهاتف وزيادة المقاسم في هذه القرى بارقام جديدة وتطوير القديم منها .

الزراعة : ان اوضاع المزارعين في جميع انحاء المملكة لا تخفى على احد وان مشكلة تسويق منتوجات المزارعين ما زالت قائمة بين المورّد والوسيط والبائع لذا نطالب الحكومة بحماية المزارعين من وسطاء السوق والتذبذب في الاسعار ودعم مربي الثروة الحيوانية بزيادة دعم الاعلاف وفتح طرق زراعية ليتمكنوا من الوصول الى مزارعهم بكل سهولة .

الشباب : ان القطاع الشبابي يشكل نصف المجتمع الاردني ومن المؤسف ان نرى اهتمام الحكومة بهذا القطاع هو اهتمام ثانوي وينعكس هذا من خلال ضعف الميزانية المخصصة لوزارة الشباب وافتقارها للكفاءات والاجهزة المتخصصة وبما ان الشباب هم عماد المستقبل فان اهتمام الحكومة بهذه الوزارة يعكس اهتمامها بالمستقبل لذا نطالب الحكومة بزيادة دعم الاندية الشبابية والحركة الرياضية لتتمكن من اخذ دورها في المجتمع .

أما القضية الفلسطينية فهي الالم الذي يعصر في قلوبنا ، فالشعب الفلسطيني ما زال يعاني من نير الاحتلال ، والذي لم ولن يتوانى من النيل من هذا الشعب الصابر المناضل ، هذا الشعب المكافح في سبيل حقه في العودة الى ارضه واقامة دولته على تراب وطنه ، ونيل حقوقه المشروعة فنحن مع هذا الشعب في كل ما يختاره وبالطريقة التي يراها مثنيا على دور الاردن وموقفه في احترام استقلالية القرار الفلسطيني وتأمين المظلة التي من خلالها استطاع المفاوض الفلسطيني من اخذ دوره في عملية السلام أما موضوع السلام : فنحن مع السلام العادل الشامل المشرف ، والذي يحفظ للعرب كرامتهم وحقوقهم ، وللاجيال القادمة ، الاستقرار ، وهذا لا يتأتى الا اذا آمنا بالسلام الحقيقي ، المبني على قاعدة اعادة الحقوق الكاملة من خلال التعاون والتنسيق مع الدول العربية المعنية ، بحيث تدرك الدول الكبرى المشرفة على عملية السلام ان هناك موقفاً عربياً واحداً اساسه اعادة الحقوق الوطنية كاملة بعيدين عن الحلول المنفردة أو الجزئية .

وذلك حتى يتسنى لهذه المنطقة الملتهبة من العالم من أخذ دورها في النشاط العالمي ، وتساهم في رفد الانسانية بكل مستلزمات البقاء والتطور ، وما على الاردن الا الاستمرار في موقفه المشرف من عملية السلام.

**سيدي الرئيس ،**

**حضرات النواب المحترمين**

ان البيان الوزاري جاء شاملا وجامعا للمرتكزات الاساسية التي من شأنها أن تحقق المزيد من التقدم والرفاهية للانسان الاردني لان هذا الانسان هو محور البيان وهدفه وغايته فلنعمل سويا من أجل تطبيق كامل لكافة بنوده ففيه الضمانات التي تكفل حرية المواطن وامنه واستقراره .



انه برنامج بناء شامل لا يتحقق الا بالمشاركة الواعية المخلصة والمشاركة الشعبية الواعية في كل مراحل التنفيذ .

ان كل ما جاء في البيان هو حلم المواطن ولكي يصبح الحلم حقيقة قائمة نعيشها جميعا نشد على يد الحكومة في طروحاتها ونسأل الله لها السداد في تحقيق الاهداف والغايات .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

**دولة رئيس المجلس :** وعليكم السلام ، شكراً للسيد فواز الزعبي . الكلمة الآن للدكتور عبد المجيد عزام والمتحدث الذي يليه السيد سالم الزوايده .

**الدكتور عبد المجيد عزام :**

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيدنا محمد ﷺ وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد :

**دولة الرئيس ،**

**حضرات السادة النواب المحترمين**

ان وصولنا الى قبة البرلمان جاء نتيجة ارادة شعب كنا محط ثقته ، أحسن الظن بنا ، فأفرزنا ، وهنا لا بد أن نكون عند حسن ظنهم وثقتهم وهذا يتطلب منا العمل معاً لخدمة هذا الشعب ، بروح الفريق الواحد ، مبتعدين عن المهاترات وفتل العضلات وعن كل ما من شأنه توسيع المسافات بيننا . فلنكن امناء على ما حملنا . ولنؤدي باخلاص الرسالة التي كلفنا .

**دولة الرئيس حضرات السادة النواب**

لقد جاء خطاب العرش السامي في افتتاح مجلس الامة الثاني عشر والذي يعتبر بيانا وزاريا تمنح الحكومة الثقة على أساسه شاملاً ووافياً ورسم الخطوط العريضة الواضحة للسياسة الخارجية والداخلية ، آملا ومتمنيا على الحكومة بدورها أن تفعل كل ما جاء في خطاب العرش السامي وانني على ثقة أنها ستلتزم بتنفيذ ما جاء فيه . وليس من باب المزايدات فكلنا الأوفياء للحسين ولهذا الوطن، وان ارتياحي واعتزازي يدفعني لأن أورد بعض الملاحظات والمطالب .

فعلى صعيد السياسة الخارجية كلنا متفقون على حكمة ودراية جلالة الحسين وتبوؤه المكانة العظمى بين زعماء العالم اذ أصبح محط أنظار الجميع بفضل خبرته وحنكته السياسية ، وارتفع الاردن شأنا وحافظ على علاقات مميزة مع معظم أقطار العالم . ولتوثيق أواصر المحبة واعادة اللحمة العربية الى ما كانت عليه ما زال الحسين يعمل جاهدا في ازالة ما بقي من الشوائب التي خلفتها بعض الازمات التي مرت بها منطقتنا .

**دولة الرئيس ، حضرات السادة النواب**

أما على الصعيد الداخلي فانني أطالب بما يلي :

**أولا :** على الحكومة العمل الجاد في التخفيف من وطأة حدة مشكلة الفقر والبطالة التي تعاني منها شرائح كبيرة من المجتمع وذلك بما يلي :

١ ـ تفعيل دور صندوق الزكاة ولجانه .

٢ ـ تفعيل دور صندوق التنمية والتشغيل والمعونة الوطنية بآلية تضمن عدالة توزيع

الدعم والمعونة والقروض لتشمل كافة الشرائح الفقيرة في المناطق الجغرافية المختلفة دون تمييز .

٣ - زيادة عدد المشاريع التنمويه في مختلف مناطق المملكة على أساس العدالة والمساواة بما يتناسب والكثافات السكانية.

٤ - توفير الضمان الاجتماعي لكافة شرائح المجتمع .

**ثانيا :**

أ - رفع رواتب منتسبي القوات المسلحة وموظفي الدولة والمتقاعدين لتتناسب وغلاء المعيشة لضمان حياة كريمة لهم ولتمكنهم القيام بالمسؤوليات المترتبة عليهم .

ب - رعاية الجهاز القضائي رعاية تكفل له الاستقلالية والنزاهة .

ج - رفع مستوى الرعاية لجهاز التربية والتعليم ورفع المستوى المعيشي والاجتماعي والمعنوي للمعلمين وتمكينهم من تأسيس نقابة لهم . وكذلك اعادة النظر في المناهج المدرسية واضافة بعض المواد التدريسية كالتربية القانونية والسياسية .

د - كما اتمنى على الحكومة توفير مكاتب لكل نواب المحافظات في محافظاتهم لتخفيف عبء السفر على المواطنين .

هـ - كما اطالب الحكومة برعاية حقوق المرأة بشكل عام والمرأة العاملة بشكل خاص وإعادة النظر في قانون التقاعد ونظام التأمين الصحي بما يضمن لها المساواة والتي نص عليها الدستور .

**ثالثا :** وفي مجال التعيينات في الوظائف الحكومية فانني اطالب الحكومة بالتزام الاحقية في التعيين بناء على أسس تكافؤ الفرص والعدل والمساواة .

أما بالنسبة للمناصب الادارية فانني اطالب الحكومة الأخذ بعين الاعتبار التوزيع الجغرافي والكثافة السكانية ، كأحد معايير التعيين الهامة.

**رابعا :**

أ - على الحكومة أن تنهج سياسة العدل والمساواة بين محافظات المملكة في توزيع المشاريع التنموية لتتلائم وكثافة السكان والايدي العاملة والموارد الطبيعية المتوفرة كما اتمنى على الحكومة توجية الشركات الانتاجية وأصحاب رؤوس الاموال للاستثمار في المحافظات الأقل شأنا من العاصمه وذلك من خلال توفير التسهيلات اللازمة لهم .

ب - استمرار دعم المواد التموينيه الأساسية وضبط الاسعار وتخفيض الضرائب عن كاهل المواطن وخاصة الشرائح ذات الدخل المحدود .

ج - التركيز على التصنيع الزراعي وذلك لتوفير مدخلات هذه العملية سواء أكان الانتاج الزراعي أو الأيدي العاملة مما يمكن الاردن الدخول بالمنافسة القوية مع الدول الاخرى . .

د - أما فيما يتعلق بسياسة اللامركزية في المحافظات فأنني اباركها لأنها إحدى المدخلات الجيدة لتحقيق عدالة توزيع الخدمات والمرافق الحيوية .



**خامسا :** التزام الحكومة بتوفير التأمين الصحي لجميع شرائح المجتمع وخاصة الفقيرة منها . ورفع مستوى الخدمات الصحية الوقائية والعلاجية وذلك من خلال تحديث الاجهزة المستخدمة في مستشفيات المملكة وزيادة عدد الكوادر الطبية والتمريضيه بناء على ما جاء في خطاب العرش السامي .

**سادسا :** التزام الحكومة بدعم المزارع وحمايته بسبب ما يتعرض له سنويا من تدن في سعر منتوجاته ومشاكل تسويقية وزيادة اسعار مستلزمات الانتاج كما واطالب الحكومة بتوسيع شبكة الطرق الزراعية .

**سابعا :** وانني لأثمن ما جاء في خطاب العرش السامي فيما يتعلق باهتمام الحكومة بالمواقع الاثرية والسياحية لاعتبارها ثروة قومية وتراثا ثقافيا نعتز به وانني لأتمنى على الحكومة أن تأخذ بعين الاعتبار المناطق الاثرية والسياحية في أم قيس والحمة الاردنية وحمامات الاغوار الشمالية حتى تكون رافدا اقتصاديا لهذه المناطق وتمكن من توفير فرص عمل لابناءها العاطلين عن العمل .

**ثامنا :** توسيع قاعدة القبولات في الجامعات الاردنية وعلى أساس مبدأ التنافس الحر ، وتخفيض رسوم الجامعات الاهلية واعادة النظر في سياساتها بحيث لا يكون هدفها الرئيسي الربح بل الخدمات غير الربحية Non profit organization .

**دولة الرئيس ، حضرات السادة النواب**

أما على صعيد دائرتي الانتخابية فإنني ارى أن مستوى الخدمات فيها ما زال متدنيا ولم يرق الى المستوى المأمول لهذا فأنني اطالب بما يلي :

أ - رفع مستوى الخدمات الصحية في مستشفى الاميرة بسمة كونه يخدم تجمعات سكانية هائلة وذلك من خلال :

١ - زيادة عدد الاسره .

٢ - زيادة الكوادر الطبيه المتخصصه .

٣ - توفير جهاز معالجة الامراض الخبيثة بالاشعة "Radiotheropy" وذلك نظرا للنسبة المرتفعة للاصابات .

٤ - توفير جهاز تفتيت الحصى بالاشعة

٥ - زيادة عدد اجهزة غسل الكلى لعدم كفايتها .

٦ - تحديث اجهزة المختبر الطبي في المستشفى .

٧ - تحديث اجهزة العمليات في المستشفى حيث عفى عليها الدهر وتصلح لتكون قطعاً أثرية في متحف طبي ، أما فيما يتعلق بمشروع مستشفى الملك عبد الله فنأمل أن يزود بأحدث الاجهزة والمعدات الطبية

ليتلائم مع أهداف بناءه .

ب ـ أما فيما يتعلق بطريق إربد ـ جرش ـ عمان فانني اتسائل الى اين وصل العمل بهذا الطريق حيث أنها أصبحت حلم المواطنين في العديد من المحافظات وخاصة محافظة اربد .

**دولة الرئيس ، حضرات النواب الأكارم**

نظرا لوجود تجمع سكاني كبير في ناحية الوسطية وقضاء الطيبه يتجاوز عدد الـ (٧٠) الف نسمه واسوةً بتجمعات سكانية مماثلة واقل تعدادا في المملكة ، ونزولا عند الرغبة الشديده لابناء هذا التجمع فانني اطالب بما يلي :

١ ـ ترفيع قضاء الطيبه وناحية الوسطيه الى لواء .

٢ ـ الاسراع بتوسيع الشبكه الهاتفية الآلية المباشرة واستبدال المقاسم النصف آلية الى خطوط آلية مباشرة للقرى التالية : قميم حوفا ، قم ، كفر أسد ، الخراج ، صيدور .

٣ ـ توسيع شبكة الطرق الزراعية في المنطقة واستكمال الطريق الزراعي بين دوقرا وكفر أسد والطريق بين صما ومندح والطريق بين جحجين وحور ، وبين حوفا وصما .

٤ ـ انشاء محاكم صلح في كل من قضاء الطيبة وناحية الوسطية .

٥ ـ انشاء مستشفى صحي يخدم هذا التجمع السكاني الكبير .

**دولة الرئيس ، حضرات النواب**

اثقل عليكم هذا النائب القروي المنتمي للحسين والعائلة الهاشمية بمطالب لشعب كريم يستحق ان تعالج همومه وتحل مشاكله من حكومة توجب المصلحة العامة أن نكون وإياها شركاء الهدف ، وفي ذات المركب الواحد . والله نسأل أن يوفقنا جميعا لما فيه خير الوطن والمواطن ،،،

شكرا لاصغائكم

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته . . .

**دولة رئيس المجلس :** وعليكم السلام ، شكراً للدكتور عبد المجيد عزام . الكلمة الآن للسيد عبد الهادي المجالي ، حيث ان السيد سالم الزوايده طلب تأجيل كلمته ، المتحدث الذي يليه هو السيد نواف القاضي .

**السيد عبد الهادي المجالي :**

بسم الله الرحمن الرحيم

**سيدي الرئيس ،**

**الزملاء النواب ...**

نمضي بالمسيرة الديمقراطية التي اعددنا أنفسنا لها ، وآمنا بالتغيير من أجلها لنصل الى الأردن المتقدم المتكافل المتضامن بين جميع ابنائه وقد حظينا بثقة ابناء وطننا المرهونة بأن نقدم لهم ما يبرر هذه الثقه وما يؤكدها ويحفظها ويترجم معانيها . وهي معان ابرزها تعميق المسيرة الديمقراطيه والوقوف في وجه كل أشكال الظلم والفساد والاهمال ليتسنى لكل مواطن على هذه الأرض الطيبة ان يعيش حياة أفضل واكرم .



**سيدي الرئيس ،**

**زملائي النواب ...**

لقد قطع بلدنا وشعبنا خلف الحسين وفي مسيرة الديمقراطيه شوطا لا بأس به ، وقد أصبحت هذه المسيرة حقيقة بعد أن أطلق الحسين اشارات بدئها وأنار طريقها وتعهد نموها وحرص على صعودها الى اهدافها وها نحن اليوم في ظلالها نلعب دورنا الوطني الذي يتطلب منا جميعا الالتزام بها والاخلاص لنهجها والترفع عن كل ما يعيقها او يفشلها وكل ذلك لنثبت اننا بمستوى الثقة التي منحها لنا مواطنونا وأننا لجديرون بها . وحتى نكون بالمستوى الذي يريد قائد المسيرة الحسين والذي لم نخذله ولن نخذله لتبقى رؤوسنا جميعا من ورائه مرفوعة الهامات .

**دولة الرئيس ،**

**الأخوة الزملاء ...**

بين يدي مجلسنا الأن . . . بيانا وزاريا للحكومه قرأناه جميعا وأحسسنا به وتفاعلنا معه يتناول جملة القضايا التي تهم الوطن الأردني على المستويين الداخلي والخارجي . . . وهو بيان أشهد انه جاء وافيا محيطا وملما بما استطاعت الحكومة وتمكنت من انجازه على أرض الواقع منطلقة وراء قيادة الحسين لترجمة ابرز ما فيه من دعوة مخلصة لجمع الصف ورفع بناء التعاون والتكافل وصون الوحدة الوطنيه وتصليبها في ظل هذه المسيرة الخيرة المستندة الى الدستور والقانون والميثاق الوطني والمستلهمة روح شعبنا الطيب .

واليوم بعد أن وضعت الانتخابات نتائجها وأخذ نواب الشعب مقاعدهم منطلقين للعمل ومعبرين عن ارادة ناخبيهم فانني أحسب ان الاستجابة الحقيقية للمصلحة الوطنية تستدعي منا جميع التأكيد على تعميق أسس التعاون بين السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية لنعطي لكل سلطة حقها واحترام اختصاصاتها الدستورية ، بين مجلس أمة يشرع ويراقب سياسيا وماليا وبين حكومة تنفذ ما يوكله لها الدستور ويحال اليها من قوانين وبين سلطة قضائية مناط بها حق الرقابة والتصحيح في الاداء لاي من السلطتين تماما كما هو واجبها في الحكم بالعدل والانصاف بين الناس. . .

ان فهم كل سلطة لوظائفها وترجمتنا لهذا الفهم واقعا سوف يضع حد للتجاوزات ويجعل التعامل بينا وسهلا ويمكن كل واحدة منها التفاعل بنجاح وهذا يتطلب منا جميعا وعلى اختلاف رؤانا وتصوراتنا ان نرسخ تقاليد برلمانية جديدة تستوعب تجربة الماضي وتفاصيلها ومعطيات الواقع وتحدياته لنبني من ذلك ما يطرح السلبيات ويعمق الايجابيات ويجعل من المسيرة الديمقراطيه التي نعيش بداياتها مسيرة رضية بعيدة عن الشطط والانفعال وتعميم الاحكام والتجريح والنقد واغتيال العمل ورموزه وشخوصه . . . والخروج من دائرة شخصنة المواقف للنائب وهو يمارس واجباته البرلمانية .

**دولة الرئيس ،**

**ايها الزملاء ...**

نؤمن وقد دخلنا في المسيرة الديمقراطيه من بواباتها الحقيقية أن لا برلمانية دون وجود معارضة نيابية للسلطة التنفيذية ، وهي المعارضة التي تمكن من تشخيص مواطن القصور في تطبيق القانون ومظاهر الضعف في البرامج والخطط وشد الانتباه لها ليساعد ذلك على التغير وخدمة مصالح المواطن والوطن وحل المشاكل بروح الحرص المشترك وتأمين الاحتياجات للمواطن وضمان حقوقه وحرياته الاساسية .

ان المعارضة النيابية وسيلة للرفد والتغيير لصالح البناء الوطني وهي اذ تعمل لسد الشغرات واسناد القرار الوطني بما يضمن استقرار الدولة وهيبتها وتحقيق الاهداف والمصالح العليا للوطن فأنها بذلك تضع لنفسها ما يساعد على النظر اليها بعين الضرورة .

**دولة الرئيس ،**

**ايها الزملاء ...**

ان احكام مجلسنا الموقر التي ستصدر على هذه الحكومة أو غيرها لا بد أن تكون احكام منطلقة من واقع لا معلقة من فراغ . وهي احكام اعتقد انها ستربط بما تطرح الحكومة من سياسات وبرامج على المسائل الاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها المواطن الفرد أو المجتمع بأسره ولا يغيب عن بالنا أبدا ونحن نرى ذلك ونقره أن مجلسنا الموقر مطالب في الدرجة الأولى بوضع التشريعات وتحديث القائم منها ... آخذين ايضا في مقدمة تصوراتنا ومتطلباتنا كسلطتين متعاونتين معطيات نقص الموارد المالية للدولة والعمل بنشاط وادراك لضرورة تجاوز هذه العقبه القاسية باعتبار المال عصب الحياة لا باغماض العين عنها او القفز فوقها وأنما التعامل الحثيث معها لازالتها وتطوير وتفعيل الوسائل التي تخفض من نقص الموارد المالية . وهذا يتطلب منا توفير مصادر محلية دون تحميل المواطن مزيدا من الاعباء الضريبيه وتوفير مصادر خارجية دون اضافة ارقام جديدة على المديونية . وتلك وسائل نتمكن بها من دفع بلدنا على الطريق الصحيح نحو التقدم والازدهار . . .

أننا اذ نطالب الحكومة بأن تضع نصب عيونها القيام ببرامج تنمية متوازنة وعادلة تشمل كل مناطق المملكة من اقصى جنوبها الى اقصى شمالها . وأن تعطي الاهتمام الخاص بالمناطق المحرومة أو الاقل تنمية . وان كنا نلمس مثل هذا التوجه لديها من خلال تطبيق مبدأ اللامركزية واعتماد مبدأ موازنة لكل محافظة ، فأننا لنؤكد على ضرورة توسيع هذا التوجه واعتماده كتشريعات ملزمة للمستقبل ذلك أن اللامركزية من شأنها ان تحسن من الاداء الاداري ، وتحاشي البيروقراطية المعرقله واتخاذ القرارات السريعة الميدانية من المسؤولين في المحافظات ازاء المشاكل التي تواجههم مما يوفر الجهد والوقت والعناء على المواطن والدولة معا ويرتبط بهذا الشأن ، مطالبة الحكومة بأن تولي المناطق الاقل حظا بتخصيص نسب محددة من ارباح المشروعات الصناعية الوطنية القائمة فيها بحيث ينفق في أوجه تساعد على تحسين الظروف المعيشية



لابناء هذه المناطق مثل اقامة المشاريع الصغيرة واعتماد منهج التنمية الريفية ومساعدة الجمعيات والاندية والمؤسسات الأهلية في هذه المناطق وذلك لتطوير انشطتها وفعالياتها وتقليص نسب البطالة المتزايدة بين شباب وشابات هذه المناطق ووقف نزيف الهجرة من مناطقهم الى المدن الكبرى بحثا عن فرص العمل .

وفي هذا المقام يحسن بي أن أستذكر أمام الزملاء وامام الحكومة شعار الاصلاح الاداري لسنوات طويلة مضت ، حتى فقد هذا التعبير بريقه ومعناه وأصبح في ظل الوضع الراهن للجهاز الاداري ، مطلبا عسيرا على التحقيق لارتباط ذلك بجوانب اجتماعية وانسانية ، فرضتها مشكلة البطالة المتفاقمة التي عولجت بالافراط في سياسات التعيين والاستخدام في مرافق الدولة المختلفة ، مما أدى الى تضخم هائل في الموظفين والعاملين في الاجهزة الرسمية والمؤسسات العامة .

ولما كان التطوير الاداري ، يعني بين امور علمية وموضوعية اخرى ، العمل على وضع وصف وظيفي في كل جهاز حكومي ، فان هذا يستدعي بالضرورة ، تقليص أعداد العاملين الزائدين الذين استوعبتهم المؤسسات العامة ، بسبب ضائقة البطالة ، وبات من المتعذر لأسباب اجتماعية فصلهم من أعمالهم . . . فكيف سيكون الحال في مواجهة هذه المعضلة التي تحد بشكل واقعي من تحقيق شعار التطوير الاداري ؟ ما لم تسع الدولة بكل مؤسساتها ، ومطالبة القطاع الخاص بعد توفير حواجز الاستثمار له للمساهمة في معالجة ظاهرة البطالة التي تثقل آثارها جهازنا الاداري ، وتحد من حركته ، وفي احداث التطور المنشود .

**دولة الرئيس ،**

**ايها الزملاء ...**

أننا لنسجل بكل التقدير والاحترام ، ما ورد في البيان الوزاري للحكومة ، وما تم تحقيقه على مختلف الاصعدة ، لا سيما اجراء الانتخابات العامة في موعدها ، والشروع في تطبيق اللامركزية ، وتخفيض المديونية الخارجية ، والسعي الجاد لتحقيق السلام العادل والشامل الذي يؤمن مصالح الاردن الجوهرية ، ويتكامل مع الموقف العربي ، ودعم الشعب الفلسطيني ومؤسساته في خياراته التي توصله الى حقه في تقرير المصير كما ونشير الى الخطوات الدبلوماسية التي بادرت بها الحكومة وبتوجيهات الحسين بأتخاذها لتنقية الاجواء العربية مع بعض الدول الشقيقه ، وهو ما يمكن الاردن أن يستأنف دوره بقوه وخير لدفع الامة الى الوفاق والاتفاق ، في كل المناسبات ، ومن أن يعود ليتبوأ مكانته العربية وموقعه الدولي ، اللذين استحقهما بجدارة في الحقبة الماضية .

ورغم ما تحقق وفقا لما ورد في البيان الوزاري ، من انجازات كبيرة فان طموحاتنا وآمالنا لاعلاء بناء الوطن وتعزيز قدراته ورفع مكانته انها تستدعي منا أن نوجه انظار الحكومة الى ما يلي :

١ ـ في قطاع التربية والتعليم :

ضرورة اعداد جيل يعي تراث امته الحضاري الحي وتحديات الواقع والاهتمام بالتعليم اللامنهجي الذي يكفل رعاية الطاقات الموهوبة ويصقلها ويؤهلها للتفاعل مع المحيط وهناك اشكال عديدة من التعليم اللامنهجي الذي ما زالت قطاعات واسعة من طلابنا لا تحظى به بالشكل المطلوب وخاصة في مجالات الرسم والفن والرياضة والنحت بحيث تفرز المواهب تخصصات يحتاجها المجتمع كما أن قطاع التعليم يفرض العمل على اختيار القيادات التربوية والاعتناء بها واعادة النظر في سياسات القبول في الجامعات وتطوير فكرة المعسكرات الشبابية والعمل التطوعي وتحسين الاوضاع المادية والمعنوية للمعلمين والمعلمات .

٢ ـ في قطاع الصحة :

وهنا لا بد من العناية بهذا القطاع في بعديه ، الطب الوقائي والعلاجي وان تشمل مظلة التأمين الصحي جميع المواطنين ولا سيما محدودي الدخل وضعاف الحال وغير القادرين . وتشجيع الصناعات الدوائية المحلية والاستثمار في مجالها وتعديل القوانين الطبية . وقوانين ولوائح النقابات المهنية وتجميع الجهود بين مختلف المؤسسات الطبية واعادة دراسة اقامة المؤسسة الطبية العلاجية كأسلوب لتوحيد الجهود الطبية بين مختلف القطاعات الصحية العامة .

٣ ـ في قطاع الزراعة :

ندرك حرص الحكومة كما نص بيانها على الزراعة والمزارعين والاهتمام بالمشاكل المزمنه التي يعاني منها هذا القطاع الهام لعلاقته بالأمن الغذائي وتوفير فرص العمل واستغلال الارض وفلاحتها ، ولقد عانى هذا القطاع حتى الان بما فيه الكفاية من مشكلات المديونية الزراعية والتعاونية مما يجعلنا نطالب الحكومة بصوت عال ان تحسم موقفها في حل هذه المشكلات المستعصية التي كانت الحكومات المتعاقبة تعالجها جزئيا ومع حدوث الازمات في هذا القطاع ، داعين الى وضع سياسة زراعية تعالج استعمالات الارض والتصنيع الزراعي وتوفير مستلزمات الانتاج ودعم القطاع التعاوني ودراسة اوضاع المنظمة التعاونية جديا بعد سنوات من تعثرها في العمل وخدمة القطاع التعاوني . . .

٤ ـ في التنمية الريفية :

ندعو الحكومة الى التركيز على الريف والبادية وتحسين ظروف المعيشة لساكنيها ومنح القروض الميسرة لهم لغايات الاسكان والانتاج الزراعي والحرفي والصناعات الصغيرة ومشروعات الأسر المنتجة وخلق اقاليم تنموية خاصة بالبادية التي يعاني ابناؤها من نقص المياه ومشروعات المراعي والاعلاف اللازمة لثروتهم الحيوانية . . .

٥ ـ في البيئة :

وفي هذا المجال وادراكا من جانب لما تمثله البيئة وتعنيه لنا جميعا فاننا نشكر الحكومة على ما أعلنته عن انتهائها من وضع مشروع قانون للبيئة ، واقامة مؤسسة مستقلة للبيئة تهتم بالمسائل البيئية وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للبيئة وتدعم جهود المؤسسات الشعبية في هذا المجال راجين الاستعجال في عرض مشروع قانون البيئة على البرلمان لمناقشته كي يمكن



الحفاظ على البيئة الاردنية ومواردنا الطبيعية من الاستغلال الجائر .

**دولة الرئيس ،**

**أيها الزملاء ...**

وفي النهاية فان الثقة تملؤنا بضرورة ان نعمل معا للنهوض بدورنا على اكمل وجه وفي ترجمة تطلعات مجلسنا الواسعة والطموحة وبما يعلقه على دورنا ناخبونا الذين مكنونا من ان نعمل تحت هذه القبة الجليلة لادراك الاهداف المشتركة بوعي وصبر وادراك لامكانيات وطننا وأوضاعه وموارده وتوزين كل ذلك حتى لا نخرج الى الشطط او نرهن انفسنا في دائرة الجمود . . .

واذ أحس بايمان عميق بأننا بالغون أهدافنا بعون الله فأنني اتمنى ان تتمكن السلطة التنفيذية ممثلة في الحكومة من النهوض ببرنامجها المتكامل الذي عرضته والذي تطلب عليه ثقتنا وهو برنامج لا ينفذ على اكمل وجه الا اذا تعاونت السلطات الثلاث كل في مجال اختصاصه ودوره ليكون كما يطمح قائد المسيرة وكما يتطلع كل واحد منا . . .

ان ثقتنا بأنفسنا وبمسيرتنا كبيرة وهي ثقة لا بد أن نؤكدها دائما في كل المواقع التي تحتاج الى عملنا وجهدنا ودورنا . . . فليكن الله في عون هذا الوطن الذي ننذر أنفسنا جميعا ان نكون في عونه وخدمته وأن نجعل من كل جهد سندا له لتبقى راياته تعلو كما كانت عبر مسيرته الخيرة كلها . . . وتبقى خفاقة دالة على المحبة والخير ومؤشرة لطيبة كل الأردنيين الذين بقيت انظارهم متطلعة لمزيد من الحرية والكرامة والبناء الوطني وراء الحسين القائد والملهم . . . وفقنا الله جميعا وسدد على طريق التعاون والتكافل والمحبة خطانا . . . والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

**دولة رئيس المجلس :** وعليكم السلام ، شكراً للسيد عبد الهادي المجالي ، الكلمة الآن للسيد نواف القاضي ، والمتحدث الذي يليه السيد محمد عودة انجادات .

**السيد نواف القاضي :**

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على النبي محمد الامين

**دولة الرئيس ،**

**حضرات الزملاء الكرام ...**

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

بعد مطالعتي لبيان الحكومة الجليليه .

وما تضمنه هذا البيان من انجازات خلال استلامها الحكم والخطط المستقبليه لهذه الحكومة .

وان هذه الحكومة من الشعب والى الشعب نحن منها وهي منا ولم تكن مستوردة .

وان اعضائها ذووي خبرة في مجال الحكم والمعرفه .

مباركاً لهم بثقة جلالة الملك الحسين المعظم.

اما ما تضمنه هذا البيان في الحل السلمي نحن نبارك السلام ومع السلام المبني على الحق والعدل ونؤيد الشعب الفلسطيني في حقه المشروع على ترابه الوطني وبناء دولته

الفلسطينيه المستقله وبالنسبة للشعب الفلسطيني نحن الانصار وهم المهاجرين حتى يأخذوا حقوقهم كامله غير منقوصه أما نحن الاردنيين حقنا في ارضنا وحدودنا ومياهنا ولا نفرط في ترابنا حتى آخر رمق في حياتنا .

**دولة الرئيس ،**

**ايها الاخوة الزملاء .**

لي بعض الملاحظات :

١ - ان ابناء ريفنا الاردني ومضاربنا العشائرية واخص بالذكر دائرة بدو الشمال يوجد ابناء لنا وبنات اكملوا الجامعات والمعاهد هائمون على وجوههم لا عمل لهم وهم مصدر رزق لأبائهم ، نلاحظ بأن أخوان لنا يأتون من بعض المحافظات ويستلمون الوظائف في التربية والتعليم والاجهزة الحكومية وهؤلاء متفرجون عليهم منتظرين دورهم في ديوان الخدمة المدنيه فيا حبذا ان تنظر الحكومة لهؤلاء كون اراضيهم لم تكن زراعية تعتمد على مياه المطر ولم يكن هناك مواشي يستفيدون منها وان هذه الفئة من المواطنين تعتمد على مصدر رزقها من القوات المسلحة والاجهزة الامنية نتمنى على الحكومة ان تنظر لهم نظره جاده بالتوظيف .

٢ - جامعة آل البيت هذه مكرمه من مكارم الحسين نطالب الحكومة بأن تكون الاولوية بالتوظيف لابناء محافظة المفرق وأخص بالذكر الشؤون الادارية كما الحال في جامعة مؤتة واليرموك والتكنولوجيا وهذه تخفف من معاناة البطالة لابناء هذه المحافظة .

٣ - يوجد اراضي وواجهات عشائرية واملاك دوله في صحرائنا الاردنية اتمنى على الحكومة ان تتبنى خطة لهذه الاراضي وحفر الآبار الارتوازية فيها بالتعاون مع قواتنا المسلحة وخاصه سلاح الهندسه والاشغال العامة وسلطة المياه وتجميع الحفارات الموجوده ضمن هذه الاجهزة ووضعها تحت قيادة القوات المسلحة والمباشرة بحفر الابار وتنظيم الوحدات السكانية وسن القوانين والانظمة لهذه الغاية وتوزيع الاراضي على ابنائنا بدون استثناء وزرعها بنمط زراعي خاص فيها مثل الاعلاف والحبوب المستورده من الخارج شريطة ان لا تؤجر من قبل مالكيها أو تباع أو تضمن بل يعمل فيها المالك وابنائه وترفع أثمان هذه الوحدات الزراعية الى خزينة الدوله على اقساط سنويه من محصولها . وبهذه الحاله سنخفف من البطاله أو يقضي عليها في هذا المشروع الهام .

٤ - أما بالنسبة للأمور الادارية والزراعه والصحه والتنميه والبيئه وغيرها من الامور فأتركها الى جلسة الموازنه .

وخير الكلام ما قل ودل واعطي الثقة للحكومة لأن صاحب الثقة اعطاها للحكومة .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

**دولة رئيس المجلس :** وعليكم السلام ، شكراً للسيد نواف القاضي ، الكلمة الآن للسيد محمد عودة انجادات والمتحدث الذي يليه الدكتور همام سعيد .



**السيد محمد عودة انجادات :**

بسم الله الرحمن الرحيم

**دولة الرئيس ،**

**حضرات النواب الكرام ...**

الحمد والشكر لله على ما ننعم به من واحة أمن واستقرار كما وانني ارفع جزيل الشكر والعرفان لراعي مسيرتنا الخيره جلالة الملك المعظم وولي عهده الأمين وللحكومة وكافة الاجهزة الرسمية المختلفة التي اشرفت على الانتخابات النيابيه في جو من النزاهة والحياد وشعبنا الطيب الذي حملنا امانة المسؤولية ، ويتطلع الينا ان نعمل بكل جد واهتمام لمعالجة قضاياه المحليه والخارجية ، وان لا نضيع الوقت في مناقشات هامشيه .

**السيد الرئيس ، ايها الاخوة والاخوات**

ان السياسة الحكيمة التي ينتهجها جلالة الملك المعظم ادت الى ان يكون الاردن نموذجاً للآخرين ، حيث اصبح موضع تقدير واحترام في نظر مواطنيه والعالم ، وارجو لهذه السياسه ان تثمر في جمع كلمة العرب لمواجهة التحديات المصيريه التي تواجهها .

ان الترجمة الحقيقية للبيان الوزاري لهذه الحكومة سينعكس في توجهاتها العملية من قرارات واجراءات تتخذها الحكومة ، وانني اود الاشارة الى النقاط التالية :

* البطالة والفقر : إن البطالة من أهم المشاكل التي تواجه مجتمعنا ، والجميع يعي هذه المشكلة ، ولكننا عملياً لم ننجز الا القليل لمعالجتها ، أمل من الحكومة ان تتخذ اجراءات عملية ملموسة للحد من هذه الظاهرة ، واما بالنسبة الى حالة الفقر التي يعاني منها البعض ، تتطلب من مؤسسات العون الاجتماعي في القطاعين العام والخاص ان تساهم في الحد من هذه الظاهرة ، وذلك من خلال توحيد جهودها ضمن خطة وطنية متكاملة تضمن تحقيق اهدافها .

* خطة التنمية : ان خطة التنمية للاعوام ٩٣ - ١٩٩٧ نأمل ان تأخذ بعين الاعتبار مناطق الريف والبادية ولا سيما ان هذه المناطق تشكل حوالي (٨٠٪) من مساحة المملكة ، الا انها لا تزال تفتقر الى التخطيط المدروس والذي يجعلها مناطق جذب سكاني ، ولضمان تنفيذ الخطه ، ارى تشكيل فريق لمتابعة التنفيذ .

* تطبيق اللامركزية : جاء في البيان الوزاري تأكيد على التزام الحكومة في تطبيق اللامركزية الادارية ، نبارك هذا التوجه ونأمل ان يشعر المواطنين بان هذه الاجهزة اصبحت قادرة على خدمتهم فعلياً .

* دعم قواتنا المسلحة : ان هذه القوات باجهزتها المختلفة تستحق منا كل الدعم والتقدير لتحافظ على استقلال وامن الوطن والمواطن ، وهذا لا يتم الا بالإعداد الجيد لمنتسبيه ، وتحديث وادامة معداته لتواصل دورها وواجبها الوطني ، وكذلك دورها الانساني ضمن قوات حفظ السلام الدوليه ولا يفوتني بهذه المناسبة ان انوه برفاق السلاح المتقاعدين العسكريين الذين كان

لهم شرف الدفاع عن تراب هذا الوطن ، وان نقدم الدعم الى مؤسسة المتقاعدين العسكريين حتى تتمكن من اداء دورها المناط بها خدمة لهذه الفئة الخيرة من مجتمعنا الكريم .

* قطاع المياه والزراعة : اطالب الحكومة ان تتبنى سياسة زراعية واضحة المعالم ، وان تهتم في اقامة السدود والحفاير المائيه وتحديد استعمالات الاراضي ، وتطويب الاراضي الزراعيه ، وصيانة وادامة مشاريع توطين البدو التي تمت قبل عدة سنوات وكلفت الدولة مبالغ كبيره ، والان اصبحت في وضع غير مجدي في ظل غياب الرقابه والاشراف والارشاد الزراعي ، كما انني اطالب بان تولي الحكومة اهتماماً لمنطقة وادي عربه حيث يعيش الاهالي هناك ظروف معيشيه صعبه .

* قطاع التعليم : على الرغم من وجود خطة وطنية للتطوير التربوي ، الا اننا لا نزال في مناطق البادية والريف نشعر ان هنالك نقصاً كبيراً في بعض التخصصات الرئيسيه المؤهله ، والسبب يعود الى العزوف عن العمل في المناطق النائية ، وذلك في ظل غياب الحوافز المادية والمعنوية لتشجيع اسرة التعليم على العمل في هذه المناطق ، ريثما تتوفر الخطة المناسبة لاعداد الكوادر المحلية من ابناء تلك المناطق ، وهذا يتطلب منا ضرورة ربط العمليه التعليميه بحاجات المجتمع المحلي .

* قطاع الخدمات : لا تزال بعض مناطق الباديه الجنوبيه تفتقر الى الخدمات الاساسيه مثل الرعايه الصحيه الاتصالات الهاتفيه والكهرباء ومياه الشرب ، وكذلك مراكز للشباب لتنمية قدراتهم .

**دولة الرئيس ،**

بصفتي عضواً في الجبهة الوطنية الأردنية سيكون قراري حول منح الثقة مبنياً على ضوء رد الحكومة على مطالب الجبهة والمتضمنه ما يلي :

١ ـ التشاور مع الاحزاب والكتل البرلمانية من حين لآخر في مختلف التطورات السياسية .

٢ ـ التشاور مع الاحزاب والكتل النيابية عند اجراء اي تعديل وزاري وليس كما جرى في التعديل الاخير، وذلك ترسيخا لمبادىء الديمقراطية والتعددية السياسية .

٣ ـ تحقيق العدالة في التعيينات من حيث التوزيع الجغرافي والكفاءة والترقية الطبيعية بعيدا عن الانتماء الفئوي والولاءات الشخصية والحزبية .

٤ ـ صياغة قانون انتخابات عصري يلائم المرحلة الحالية ويحقق العدالة الدستورية ويتجنب السلبيات في القانون الحالي .

٥ ـ اعادة النظر في التشريعات الاقتصادية والضريبية بما يضمن دعم الصناعة المحلية والزراعة والسياحة وتشجيع الصادرات الوطنية بما يلائم المرحلة المقبلة وحماية الاقتصاد الوطني .

٦ ـ تحسين اوضاع الموظفين المدنيين والعسكريين العاملين والمتقاعدين اسوة بالزيادة التي احدثت للقيادات العليا مؤخرا ، وتوسيع مظلة الضمان الاجتماعي والتأمين الصحي .

٧ ـ وضع خطة وطنية شاملة لمعالجة قضايا البطالة ، الفقر ، ارتفاع الاسعار ، وذلك بالاستعانة من ذوي الاختصاصات الوطنية .



وفي الختام اسأل الله ان يوفق الجميع لخدمة الوطن والمواطنين في ظل قائد مسيرتنا الحسين العظيم ، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

**دولة رئيس المجلس :** وعليكم السلام ، شكراً للسيد محمد عودة انجادات ، الكلمة الآن للدكتور همام سعيد ، والمتحدث الذي يليه الدكتور نادر ابو الشعر .

**الدكتور همام سعيد :**

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله واصحابه اجمعين

**دولة الرئيس ،**

**الزملاء النواب الكرام ...**

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد :

فقد كان على الحكومة ان تنفذ المادة (٥٤) الفقرة (٣) من الدستور بأن تتقدم ببيانها الوزاري وان لا تختبىء وراء خطاب العرش ، لأن الدستور اعتبر خطاب العرش بيانا وزاريا اذا كان المجلس غير منعقد او منحلاً ، ومجلسنا هذا لا تنطبق عليه احدى الصورتين فليس في حالة عدم انعقاد وليس منحلاً .

لقد كان معلوماً أن هذه الحكومة جاء تأليفها لغرضين : الاول إجراء الانتخابات ، والثاني السير في المفاوضات مع العدو اليهودي. ومثل هذين الغرضين يجعلانها حكومة مؤقتة انتقالية . وقد جرت الاعراف على أن الحكومة التي تجري الانتخابات لا تستمر بعد ذلك . كما جرى العرف على اقالة او استقالة كل حكومة تقوم بحل المجلس النيابي ، لان المجلس النيابي أقوى من الحكومة وهو الذي يعطيها وجودها أو يقرر اسقاطها ، ولكننا رأينا حكومة اعتدت بشكل صريح ومباشر على هذا الشعب يوم اجترأت على حل مجلسه لتتغول ببرامجها وسياساتها واجراءاتها مع الشعب وسلطته .

لقد قامت هذه الحكومة بحل مجلس النواب ، الذي قل مثيله في جميع منطقتنا العربية ، والشعب كله يشهد لذلك المجلس بما كان عليه من أداء متميز من جميع أعضائه ، اسلاميين وقوميين ، يساريين ويمينيين . وهو المجلس الذي أعطى المؤسسة البرلمانية هيبتها ومصداقيتها ، وهو المجلس الذي حذر الرئيس الامريكي من ديمقرطيته عند تقبله لأوراق السفير الأردني في واشنطن . فجاءت هذه الحكومة لتغتال إرادة الشعب الحرة النزيهة بأرادتها غير الحرة وغير النزيهة . ومتى كان لإرادة الشعب مقياس اذا وافق ارادة السلطة التنفيذية قبلت به ورضيته ، واذا خالف ارادتها كسرته وعطلته ؟ سيبقى في ذاكرة الشعب وفي ذاكرة كل مراقب جناية هذه الحكومة على المجلس النيابي الحادي عشر .

أما السبب العجيب الذي ادعت به الحكومة عندما حلت مجلس النواب فهو أنه لا

يجوز بقاء المجلس قائماً خلال الحملة الانتخابية ليتساوى المرشحون جميعاً ، وقال وزير الاعلام يومها كلاماً يفيد أن حل المجلس هو الامر الطبيعي قبل اجراء الانتخابات . وبناء على فعل هذه الحكومة السابق فقد تحل هذا المجلس قبل سنة او سنتين من اكمال مدته حتى لا يستفيد النائب من منصبه في الانتخابات القادمة !!!

**أيها الزملاء الكرام**

إن الاعتداء على المجلس الحادي عشر هو اعتداء على المجلس الثاني عشر ونواب الشعب هم نواب الشعب في كل حين . ومن حق النواب السابقين علينا ان ندافع عنهم كما أن من حقنا ان يدافع عنا من يأتي بعدنا . لأن الدفاع عن نواب الشعب عو دفاع عن الشعب نفسه .

لقد قامت الحكومة بحل المجلس الحادي عشر لتسلبه حقه التشريعي فتصدر القانون المؤقت المعدل لقانون الانتخابات الذي لم يعد خافياً على أحد الدور الامريكي في الدعوة اليه كما جاء على لسان جورجيان مساعد وزير الخارجية الامريكي وروس الوسيط الامريكي في المفاوضات .

لقد قامت الحكومة بحل المجلس الحادي عشر لانها لم تكن قادرة على هضم معارضته ومواقفه الجريئه ولم يعد يخفى على أحد أن اللعبة الديمقراطية في دول العالم الثالث لا تناسبها الجرعات الكبيرة ولا الارادة الحرة النزيهة .

**دولة الرئيس ، الزملاء النواب الكرام**

ان هذه الحكومة تطلب الثقة مكافأة لها على جهودها في العمليات التفاوضية مع العدو اليهودي ، وقد ذكر الخطاب هذا الموضع بالنص التالي : «تأتي انطلاقة مجلسكم الكريم هذا في مرحلة سياسية واقتصادية واستراتيجية دولية تفاعلت فيها عبر السنوات القليلة الماضية تغيرات متسارعة ، أحدثت موجة من التحديات الكبيرة عربياً وأقليمياً ودولياً ، وقد استطاع بلدنا الصمود في وجه التحديات وواصل مسيرته بكل عزم وثقة وثبات ، وقد دخلت قضية السلام مرحلة جديدة ، تحتاج منا إلى موقف قوي نابع من وحدتنا الوطنية وثوابتنا المستندة الى الشرعية الدولية ، وتصميمنا الأكيد على تحقيق سلام عادل دائم ومشرف ترضى عنه الاجيال القادمة وتصونه». انتهى الاقتباس .

وتعقيباً على هذا النص أقول : لقد جاءت المفاوضات مع العدو اليهودي ثمرة من ثمار حرب الخليج وتبين لنا أن حرب الخليج كانت خطوة من خطوات التسوية . فانه لا يخفى على أحد ان اليهود في ظل ادارة «بوش» بدأوا يعدون العدة لاستقطاب ملايين اليهود من دول الكتلة الشرقية ومن الحبشة ، حتى اطلق «بوش» على عملية الهجرة اليهودية من الاتحاد السوفياتي اسم «الخروج الكبير» مقارنة بخروج اليهود من مصر في زمن موسى عليه السلام . وبدأ الجسر الجوي يقذف بمئات الآلاف من اليهود الى فلسطين وكان لا بد من تهيئة المنطقة عسكرياً وسياسياً واقتصادياً ، فبدأت الخطوة العسكرية بتدمير العراق وجيشه وسلاحه واحتلال المنطقة براً وجواً



وبحراً ، لتمكين الكيان اليهودي من التفرد بالقوة العسكرية ، ثم كانت الخطوة السياسية بأعلان الشروع في مفاوضات مع العدو اليهودي لا دور فيها للأرادة العربية ولا للارداة الفلسطينية الرسمية . بل كانت المرحلة السياسية مرحلة اذلال وتبعية وعقدت في هذه المرحلة جولات من المفاوضات انتهت بما يسمى بأتفاقية غزة اريحا وبما يسمى بجدول الاعمال الأردني الاسرائيلي .

أن هذه الاتفاقيات وما سيعقبها أصطلح على تسميتها بالسلام العادل الدائم المشرف الذي ترضى عنه الاجيال ، وتولت هذه الحكومة ادارته سواء عندما كان رئيسها رئيس الوفد المفاوض أو عندما أصبح رئيساً لحكومة المفاوضات .

إن هذه المفاوضات لا تجعل اعداء الأمس اصدقاء اليوم فحسب ، بل تتنازل عن الحقوق التاريخية المقدسة في فلسطين أرض الاسراء والمعراج ، وتجعل من فلسطين قاعدة شر وعدوان ينطلق منها اليهود لاتمام مشاريع التوسع على حساب البقية الباقية من بلادنا وأمتنا ، ولا يجوز التعامل مع فلسطين من خلال معاهدة سايكس بيكو التي مزقت وحدة بلادنا ، وقطعتها الى دويلات عاجزة عن الدفاع عن أرضها ، فهيأت هذه المؤامرة لاحتلال فلسطين وإقامة وطن لليهود عليها ، وان كل مؤمن مخلص يرفض أن يتعامل مع فلسطين بأعتبارها اقليماً آخر أو قطراً غير قطره ، ففلسطين ملك للأمة الاسلامية جميعها ، والأمة صاحبة السيادة عليها ، وهي وقف اسلامي لا يجوز بيعه ولا التفريط فيه ، ولها

هذا الحكم منذ أن فتحها المسلمون في زمن عمر بن الخطاب رضي الله عنه الى قيام الساعة. فالصحابة الكرام عندما افتتحوها لم يقسموها بينهم كما تقسم الغنائم ، وتركوها وقفاً . قال ابو يوسف الأمام الحنفي الكبير في كتاب الخراج صفحة (٢٤) :

وشاورهم ـ أي عمر ـ في قسمة الارضين التي أفاء الله على المسلمين من أرض العراق والشام ، فتكلم قوم فيها وارادوا ان يقسم لهم حقوقهم وما فتحوا . فقال عمر : فكيف بمن يأتي من المسلمين فيجدون الارض قد اقتسمت وورثت عن الآباء ، وحيزت . ما هذا برأي . فقال له عبد الرحمن بن عوف : فما الرأي ؟ ما الارض إلا مما أفاء الله عليهم، فقال عمر : اذا قسمت ارض العراق وأرض الشام بما فيها فلسطين فما يسد به الثغور ، وما يكون للذرية والارامل بهذا البلد وبغيره . فأكثروا على عمر رضي الله عنه وقالوا : اتقف ما افاء الله علينا بأسيافنا على قوم لم يحضروا ولم يشهدوا ولابناء القوم ولابناء ابنائهم ولم يحضروا ، فاستشار عمر رضي الله عنه الصحابة من المهاجرين والانصار فوافقوه على ترك العراق والشام ومنها فلسطين وقفاً لا يوزع على الفاتحين . قال ابو يوسف : «والذي رأى عمر رضي الله عنه من الامتناع عن قسمة الارضين بين من افتتحها عندما عرفه الله ما كان في كتابه من بيان ذلك توفيقاً من الله كان له فيما صنع ، وفيه كانت الخيرة لجميع المسلمين ، وفيما رآه من جمع خراج ذلك وقسمته بين المسلمين عموم النفع لجماعتهم ؛ لأن هذا لو لم يكن

موقوفاً على الناس في الأعطيات والارزاق لم تشحن الثغور ، ولم تقو الجيوش على السير في الجهاد» . انتهى كلام ابو يوسف .

وقد استمد عمر رضي الله عنه هذا الحكم من قول الله تعالى : ﴿والذين جاءوا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالإيمان ولا تجعل في قلوبنا غلاً للذين آمنوا ربنا انك رؤوف رحيم﴾ . وقد جاءت هذه الآية في معرض قسمة الفيء ـ الغنائم ـ فجعلت للأجيال القادمة حقاً فيها فجعل الصحابة فلسطين حق للأجيال الى قيام الساعة لا يجوز بالتفريط في شبر واحد منها ولا في ذرة تراب منها والذي يتنازل عن الارض الموقوفة كالمساجد وغيرها فأنه لا يملك التنازل وليس هذا من الأفعال التي تغفرها الأمة لمن يتنازلون عن أوقافها في الارض والمعابد والمساجد وغير ذلك .

**دولة الرئيس ، حضرات النواب الكرام**

لقد كان جزء من فلسطين يكون شطر المملكة الاردنية الهاشمية وهو جزء لا يتجزأ منها ، ولا يجوز التنازل عن هذا الجزء حسب نص الدستور الذي يقول في مادته الاولى : «المملكة الاردنية الهاشمية دولة عربية مستقلة ذات سيادة ملكها لا يتجزأ ، ولا ينزل عن شيء منه» .

وعندما تمت الوحدة بين الشطرين والشعبين تكون منهما بلد واحد وشعب واحد والشعب كله يتحمل المسؤولية التاريخية والدينية والسياسية عن كل جزء من ارض المملكة يقع تحت الاحتلال ، ويبقى واجب تحرير الارض واعادة السيادة عليها قائماً ، ولا يجوز التنازل عن هذه السيادة لأحد . ولكن هذه الحكومة تنازلت عن هذه السيادة من خلال جدول الاعمال الذي وقعت عليه يوم ٩٣/٩/١٤ الذي اعتبر الحدود بين الاردن وما يسمى باسرائيل الحدود التي كانت قائمة ايام الانتداب البريطاني ، اي نهر الاردن . كما ان توقيع الاتفاق يعتبر اعتداء على سيادة الشعب على أرضه وتسليم هذه الارض لليهود الذين اعترف بهم هذا الاتفاق ، وحول اغتصابهم للارض الى أمر قانوني مشروع .

وأما القدس فقد جاء في الخطاب ذكر المقدسات فيها والدعوة الى تشكيل هيئة عربية اسلامية غير سياسية ممثلة للمذاهب الاسلامية السبعة توكل إليها رعاية شئون المقدسات الاسلامية . ويأتي هذا المشروع في الوقت الذي حكمت فيه المحكمة اليهودية بأعتبار المسجد الاقصى والصخرة جزءاً من أرض اسرائيل . ولا ندري كيف ستتكون تلك الهيئة الدينية ؟ ومن سيمثل المذاهب الاسلامية فيها؟ وكيف ستصل الى القدس في ظل الهيمنة العسكرية اليهودية ؟ في الوقت الذي يغيب فيه صوت القوة ؟ واننا لنتساءل عن هذا الفصل بين القدس المدينة العربية الاسلامية الكاملة التي أصبحت مساحتها تزيد على ٦٠٠ كم٢ ، وتشكل اكثر من ١/٥ مساحة فلسطين وبين المقدسات التي لا تعد والمسجد الاقصى وما حوله من المساجد وأماكن العبادة ، فانه لا يجوز الفصل بين القدس والمقدسات ولا بين القدس وفلسطين .

ان الوثيقة العمرية تمنع اليهود من سكنى القدس ، وعلى المسلمين جميعاً ان يتحملوا



مسؤولياتهم التاريخية ، والدعوة الى تحرير القدس من رجس اليهود ، وتحرير فلسطين كلها باعتبارها داخلة في قوله سبحانه وتعالى : ﴿سبحان الذي اسرى بعبده ليلاً من المسجد الحرام الى المسجد الأقصى الذي باركنا حوله﴾ .

ان الشعوب الحية ترفض سياسة الأمر الواقع ، لما يلزم من القبول بالأمر الواقع ، عن التفريط بحقوق الامة . والتنازل عن فلسطين سابقة خطيرة تجعل التنازل عن غيرها تابعاً لها فان حدث لا سمح الله توسع يهودي على حساب الاردن او غيره فسوف يأتي من يقول لقد سبق أن تم التنازل عن القدس وعن الخليل فكيف لا نتنازل عن أية ارض أخرى ؟

* وهنا أنصت الجميع للأستماع لأذان المغرب *

**الدكتور همام سعيد :**

**دولة الرئيس ، الزملاء النواب الكرام**

لم تلتزم الحكومة بالحياد والنزاهة في اجراء الانتخابات النيابية ، وارتكبت الكثير من المخالفات من بداية العملية الانتخابية حتى نهايتها .

لقد كانت أجهزتها عاجزة عن تنظيم التسجيل ولم تكن دقيقة فيه حتى جاءت الألوف المؤلفة من الاسماء المكررة ، وهذا عيب يقدح في مبدأ المساواة التي زعمت الحكومة انها جاءت بالصوت الواحد لتحقيقه ولقد مارس اصحاب الاسماء المكررة التصويت اكثر من مرة ، وهذا لم يعد خافياً على أحد .

لقد تسترت الحكومة على الحملات التي قامت بها بعض الجهات لتشويه صورة بعض المرشحين من بعض الاتجاهات وكانت المنشورات توزع تحت سمع الاجهزة الأمنية وبصرها بل وبمساعدة بعض الموظفين الرسميين وكان يتم التبليغ عن سيارات معينة دون ان تقوم الجهات الامنية بواجبها في المتابعة والملاحقة .

لقد نقضت الحكومة ما التزمت به ان تكون النتائج مذاعة على الملأ أولا فأول وتركت ابناء هذا الشعب يحدقون في شاشات التلفاز من الساعة الثانية عشرة حتى الساعة السابعة دون تنفيذ بهذا الالتزام . ولا يعني هذا عدم وجود المعلومات ولكن يعني ان المعلومات لا تقبل العلنية ولا يسمح بأطلاع الشعب عليها .

لقد وقفت الحكومة أمام حق الكثير من المرشحين ومندوبيهم في بسط رقابتهم على العملية الانتخابية ، ولا ندري كيف يمنع المحافظ في بعض الدوائر المرشحين من دخول قائمة الفرز النهائي . ولا ندري كيف يجرؤ رئيس الدائرة الانتخابية على اعلان نتائج الانتخابات اعتماداً على الحاسوب وقبل اعلانها من قبل اللجان المركزية المكلفة بأعداد ضبوط توقع عليها اللجان مع بعض المندوبين

فخالفت هذه اللجان المادة (٥٦) من قانون الانتخابات ، ولم يجري رصد الاصوات بطريقة علنية وبالكيفية التي نص عليها القانون في أكثر من دائرة ولا ندري كيف تعتمد على ذمة أو أمانة الموظف الذي غذى الكمبيوتر بالمعلومات .

إن هذا الإجراء وحده كفيل بأن يطعن في نزاهة الانتخابات وحيادها ، وقد أصبح هذا الأمر معلوما من جماهير شعبنا ، وكان تحت نظر وسائل الاعلام وسمعها .

لقد جرى التدخل الرسمي في اقناع بعض المرشحين بخوض غمار المعركة الانتخابية وكان الموظف الكبير الكبير يأتي ليقنع الشيخ الفلاني او الوجيه الفلاني بضرورة خوضه لهذه الانتخابات وفي الوقت نفسه ينقل المعلم من مدرسته اذا كان ينتسب لجبهة العمل الاسلامي بحجة الدعاية الانتخابية .

**دولة الرئيس**

**الزملاء النواب الكرام**

وانني أمام هذه الاجراءات والسياسات والمخالفات ولأن الحكومة :

١ ـ لا تتجه الى الاسلام في مجالات الحكم .

٢ ـ فرطت في حق الامة التاريخي المقدس في فلسطين .

٣ ـ حلت مجلس النواب حلاً تعسفياً .

٤ ـ لم تكن نزيهة في العملية الانتخابية ، وخالفت مواد صريحة في قانون الانتخاب.

٥ ـ اصدرت القانون المؤقت للصوت الواحد

لهذا كله فانني احجب الثقة عن هذه الحكومة واطالب الزملاء النواب بحجب الثقة عنها . والحمد لله رب العالمين وشكراً لكم جميعاً .

**دولة رئيس المجلس** : شكراً دكتور همام سعيد ، اعطي الكلمة الآن للدكتور نادر ابو الشعر والمتحدث الذي يليه السيد محمد الدويب .

**الدكتور نادر ابو الشعر :**

بسم الله الرحمن الرحيم

**سيدي الرئيس ،**

**حضرات النواب المحترمين ...**

وفقنا الله جميعا لخدمة هذا البلد في ظل صاحب الجلالة الحسين المفدى راعي وباني مسيره أمتنا .

لقد جاء هذا المجلس الموقر نتاجاً مباركاً وثمرة طيبة أفرزتها الممارسة الديمقراطية والتعددية السياسية والتي أتاحت للمواطن الحرية المطلقة بالترشيح والانتخاب ـ مما أتاح للمواطن حرية الإختيار في أجواء سادتها الحرية المسؤولة والعداله . ونحن بدورنا نبارك هذا النهج الديمقراطي السليم وندعو الى ترسيخه وتدعيمه وتفعيله من قبل جميع المؤسسات الرسمية والشعبية .

**سيدي الرئيس ،**

**حضرات النواب المحترمين**

إن التغيرات السريعة التي حدثت في هذا العالم خلال السنوات القليلة الماضية والتي كان من أبرزها التراجع والتفكك المذهل للمعسكر الاشتراكي والتي أدت الى قيام ما يسمى «بالنظام العالمي الجديد» ـ محدثة خللاً واضحاً في توازن القوى العالميه ـ وضعنا أمام تحديات ومسؤوليات هائلة لم نستطع إتخاذ موقف واستراتيجية عربية موحدة تجاهها ـ وإذا كان لا بد من السلام والاستقرار في المنطقة فلا بد



ان يكون سلاماً شاملاً وعادلاً ومشرفاً ومبنياً على قرارات مجلس الأمن حيث تصان الشرعية الدولية ، ويترتب عليه الحصول على جميع الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني والماثلة في قيام دولته المستقلة على ترابه الوطني وعودة القدس الشريف عربية ـ كما كانت دائماً ـ مهداً للديانات السماوية السمحة اولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين ومهد عيسى عليه السلام .

«وفي سبيل أن تستعيد الأمة العربية مكانتها التي تليق بتاريخها ورسالتها العظيمة» فإننا ندعو الحكومة بالأستمرار ببذل كل جهد من شأنه أن يوحد الأمة ويزيل الفرقة والخلاف بين الأشقاء لتحقيق أكبر قدر من التعاون والتنسيق تمهيداً لتحقيق مشروعها القومي الوحدوي في النهوض والتحرر .

ولا بد لي هنا من أن اعبر عن مطلب جماهيري وهو إدانة واستنكار الحصار الظالم الجائر الذي لا يزال مفروضاً على شعب العراق الشقيق من قبل دول التحالف ـ والذي لا يستهدف سوى النيل من كرامته وتجويعه وحرمانه من الغذاء والدواء والحليب لأطفاله والذي يتنافى مع كل الاعراف الدولية والقيم الانسانية .

**سيدي الرئيس ،**

**حضرات النواب المحترمين**

لقد شرعت الحكومة في تطبيق اللامركزية الإدارية من منطلق خدمة المواطنين وإشراكهم في ادارة شؤونهم المحلية والتخفيف من معاناتهم بتوفير الجهد والوقت والمال عند مراجعة دوائر الحكومة المختلفة ـ وهذا التوجه لا بد ان يكون مصحوباً بإصلاح جذري وفعال بتطوير الأجهزة الأدارية وتفعيل دور ديوان الرقابة والتفتيش الاداري وإعطاء ديوان المحاسبة صلاحيات أوسع وأشمل في مجال الرقابة الماليه وزيادة عدد العاملين فيهما ـ .

ومن أهم المشاكل الاجتماعية والتي بدأت تأخذ أبعاداً خطيرة في السنوات الأخيرة مشكلة البطالة حيث وصلت الى نسب عاليه تصل الى حوالي ٢٠٪ من القوى العاملة ـ وبدأت بوادر الأنحراف وخصوصاً عند الشباب العاطل عن العمل تبرز واضة ـ مما يتطلب السرعة في البحث عن الحلول المناسبة ـ والحكومة بهذا الخصوص مطالبة بالتصدي لهذه الظاهرة بكل ما لديها من إمكانات وبالتعاون مع القطاعات الأخرى للحد منها وتحجيمها الى نسب لا تتعدى (٦ ـ ٨٪) وهي النسب المقبولة عالميا . وقد يكون الحد من العمالة الوافدة ـ ومن التشريعات المناسبة لتشجيع الأستثمار وتسهيله والتوسع الأفقي في إنشاء المشاريع الأنمائية الكبرى حلولاً مساعدة لهذه الغايه .

وكما أن للبطالة أبعادها الخطيرة على مجتمعنا ـ كذلك فإن لتدني المستوى المعيشي ـ في تباينه ـ أبعاداً لا تقل خطورة عنها ـ إذ أن دخل الفرد القومي ـ لا يتعدى بكثير الألف دولار سنوياً ـ وهو رقم متدنٍ إذا ما قورن بدخل غيره في بعض دول المنطقة حيث يصل الى عشرة أضعاف هذا الرقم وإنني اعتقد ان أحد الحلول يكمن بمراجعة كاملة ومدروسة للنظام الضريبي الساري حالياً ـ لتحقيق اكبر قسط

من العدالة حسب تركيبتنا الاجتماعية .

وانني هنا أطالب الحكومة بعدم التوجه لرفع الدعم عن السلع الأساسية والتي تشكل القوت الرئيسي لقطاع كبير من المواطنين .

**سيدي الرئيس**

**حضرات النواب المحترمين**

وبما أن هناك مؤشرات ايجابية بأن برنامج التصحيح الأقتصادي قد حقق نتائج معقولة - حيث انخفضت المديونية الخارجية من ٨,٥ الى ٦ مليارات - وأصبحت الايرادات المحلية تغطي وتزيد عن النفقات بالاضافة الى جزء كبير من الاستثمارية منها وحيث ان إمكانية تحسين وتسهيل تحصيل الأموال المترتبة لخزينة الدولة أمر وارد والتي تقدر بحجم الموازنه بمجملها - فإنني أدعو الحكومة إلى دراسة امكانية زيادة رواتب الموظفين بجميع فئاتهم من مدنيين وعسكريين ومتقاعدين بنسبة لا تقل عن نسب التضخم السنويه وغلاء المعيشه .

وللزراعة هموم كثيرة وملحة . إذ أنها تشكل عصب الأقتصاد ومصدر الانتاج الرئيس في بلدنا - ونحث الحكومة ان تكثف الدعم للمزارعين وأن تولي اهتماماً خاصاً لتوفير البذار المحسن والأعلاف وأن تنظر بكثير من العطف والاستجابة الى مطالب المزارعيم المقترضين بإعادة جدولة ديونهم وإعفائهم من الفوائد المترتبة عليها .

وفي مجال الصحة فإننا مع توجه الحكومة بتوسيع مظلة التأمين الصحي ونأمل بالإسراع بإصدار التشريع اللازم ليشمل كل أبناء الوطن - والاستمرار بانشاء المستشفيات وتحديثها وتجهيزها وعلى صعيد التعليم الجامعي - فإننا نطالب الحكومة بتوسيع قاعدة القبول في جامعاتنا الوطنية والأهلية وتخفيض رسوم الدراسة فيها - وذلك لاستيعاب اكبر عدد من أبنائنا للحيلولة دون اغترابهم وتوفير العملة الصعبة التي تتسرب للخارج .

وهنا ومن مبدأ تجسيد الديمقراطيه أتوجه بالطلب من الحكومة بالموافقة للمعلمين بتأسيس نقابتهم أسوة بغيرهم من العاملين في مختلف القطاعات .

وان خير الكلام ما قل ودل . آملين من الحكومة الاستجابه لهذه المطالب والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

**دولة رئيس المجلس :** وعليكم السلام ، شكراً دكتور نادر ابو الشعر ، تفضل .

**السيد عبد الكريم الدغمي :** شكراً دولة الرئيس ، المادة (٥٤) من النظام تقول يؤذن دائما في الكلام اذا كان إحد يرغب بابداء الدفع بعدم المناقشة او طلب التأجيل وانا اقترح على دولتك وعلى المجلس الكريم ان نؤجل المناقشة الى يوم غد في الساعة العاشرة صباحاً اذا سمحتم واذا رغب المجلس الكريم بذلك .

**دولة رئيس المجلس :** لا إذا سمحتم هذه ليست مناقشة هذه طرح الثقة وليست بالمعنى المنصوص عليه لكن بقي متحدثين وسوف نهي بعد ذلك بخلال اقل من نصف ساعة انشاء الله ، السيد محمد الذويب .

**السيد عبد الكريم الدغمي :** من الذي يليه.



**دولة رئيس المجلس :** السيد عبد موسى النهار وهو آخر المتحدثين .

**السيد محمد الذويب :**

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على اشرف المرسلين

وبعد . . .

**دولة الرئيس ،**

**الزملاء النواب الافاضل ...**

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،

يأتي اختيار الشعب الاردني الواحد ، لنوابه الكرام ، في فترة تعتبر من أدق وأخطر مراحل الصراع السياسي والاقتصادي . في عالمنا المعاصر ، ويأتي استكمال التجربة الديمقراطية الاردنية للتحول الى مناهج وقناعات راسخة ، ليتزامن هذا الاثراء . مع المستجدات الدولية ، مما يفرض ترسيخ القواعد الديمقراطية ، وترشيد القرارات ، وحشد الطاقات للبناء ، والحفاظ على الانجاز ودفع المسيرة واحاطتها بالرأي الصادق المستنير .

**دولة الرئيس ،**

**الاخوة النواب**

لا بد للدور السياسي الذي تميز به الاردن وحافظ عليه . من أن يكبر ويتسع ليشمل المنطقة العربية ، باعتباره دوراً نابعاً من ثوابت أساسية ترسخت عبر المسيرة الطويلة للقيادة الهاشمية التاريخية ، وتحولت الى قواعد ثابتة في سلوكيات صانعي القرار ، وتجسدت في الألتزام المطلق بالحقوق العربية ودعم كل مبادرة بناءة للمشروع العربي الوحدوي ، وتشجيع كل بادرة ايجابية لاعلاء شأن الأمة ، ودينها ، وقيمها واخلاقها .

من هنا لم يكن الأردن يوماً في مواقع المتفرجين على الصراع ، ولم يكن الأردن قيادة وشعباً في زمن ما ، في صفوف الصامتين على ما يجري ويرسم لمستقبل هذه الأمة واجيالها . كان الأردن وسيبقى بإذن الله المبادر والسباق والمضحي ، لكل دعوات لم الشمل ، وتوحيد الصف ، وبناء القدرة الذاتية لهذه الأمة .

**دولة الرئيس ،**

**الاخوة النواب**

أننا حين نبحث في أزماتنا الداخلية ، وما يواجهه هذا البلد الصابر المرابط من ضغوط وارباكات في مجالات الأقتصاد والأنتاج والبطالة ، والاسعار ، والدخول والرواتب ، وغيرها من معوقات النمو الشامل ، نردها الى أسبابها ، ونتعرف على نتائجها ، ونتحاور سوية في سلبياتها على مجتمعنا . وعلى الأهل الذين نتشرف بتمثيلهم في هذا المجلس الكريم.

فأزمة البطالة التي تتصاعد وتنتشر ، واصبحت خارج القدرة الذاتية للوطن ، صارت أصعب من أن تجد لها حلولاً جذرية والاسعار التي لا تعرف الاستقرار ، وضآلة الدخول والرواتب للعاملين والمتقاعدين ، تجعل منا أكثر الناس تلمساً للصعاب ، وتجعل من صانع القرار والمخطط للتنمية . غير قادر على وضع الحلول ، فأجيال هذا الوطن ، اعدت للبناء هنا ، وللاعمار والتطوير في دُنيا

العرب ، ومن الأولى ان ينظر الاشقاء الآن بعقلانية وبأخوة وبصفاء للمتغيرات المحلية والدولية ، وأن يرتقي الأداء العربي ، الى مستوى دعم الأردن ومساعدته على معالجة أزماته الأقتصادية . التي تنسحب على امننا الاجتماعي واستقرارنا . ومناخات الهدوء والطمأنينة التي أوجدناها هنا لنا ولأجيالنا ولأشقائنا ، ونعتبرها مصدر اعتزازنا الوطني والقومي .

**دولة الرئيس**

**الاخوة النواب**

انني اطلب ضرورة البحث في الأزمة الأقتصادية ومخراجاتها كالبطالة ، وارتفاع الاسعار ، وقضايا الرواتب والأجور ، والتقاعد ، وما يرتبط بكل هذا ومواجهتها بشجاعة وقرارات عقلانية ، تدرك أهمية العيش الكريم . لمواطن كريم في وطن ارادته القيادة الهاشمية كبيراً بأبنائه شامخاً بعطائهم ، وما أتقدم به الآن ، سيكون مثار نقاش وحوار وآراء . في مناقشة موازنة الدولة ، والوقوف على أساليب الحلول المقترحة جزئياً وكلياً .

**دولة الرئيس**

**الاخوة النواب الكرام**

ان المتتبع للخريطة الأنتخابية في الأردن ، يصل الى قناعات علمية راسخة ، وهي ضرورة تقسيم المملكة الى دوائر انتخابية جديدة . وفق أسس واضحة تتفق والسكان ومن يمثلهم في مجلس النواب ، احتراماً لعدالة التمثيل ، وتقديراً لحقوق المواطنين التي كفلها واحترامها الدستور .

**دولة الرئيس**

**الزملاء النواب الأكارم**

ونحن على مشارف المرحلة الجديدة ، الحاسمة والخطيرة والتي نشهد بعض معالمها ويغيب عنا الكثير الكثير ، يقع على مجلسنا دور قيادي وريادي ، في الوقوف على مجريات الأحداث ومتابعتها ، والاطلاع على ما يرسم ويدور للمنطقة . التي نحن فيها بموضع القلب ، ونحن في هذا البلد لسنا بعيدين عن نتائجها ايجابية أو سلبية ، بل نحن اكثر ابناء العروبة التحاماً بما يجري ، واكثر ابناء العروبة تأثراً بما سيجري ويرسم ويخطط .

اننا ايها الاخوة مدعوون للالتزام بالنهج القومي . والمواقف المبدئية التي نعتز بأننا وبفضل قيادتنا الهاشمية ، ما حدنا عنها يوماً ، ولا قبلنا مساومة أو مجانبة عنها . ولقد وفرت لنا قيادتنا كل الاحترام والتقدير والاعتزاز ، وبأذنه تعالى سنكون كما أرادنا شعبنا الواحد ، أمناء على الرسالة ، حافظين للعهد .

﴿وقل أعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون﴾

صدق الله العظيم

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

**دولة رئيس المجلس** : وعليكم السلام ، يبدو ان السيد محمد ذويب هو آخر المتحدثين حيث ان السيد عبد موسى النهار إعتذر وطلب تأجيل كلمته الى صباح الغد ، لذلك سيكون هو اول المتحدثين غداً وأرجو من الزملاء النواب الذين سجلوا اسماءهم ان يكونوا جاهزين لألقائها غداً حسب ما سجلوا اسماءهم ، فسوف نبدأ في الساعة العاشرة صباحاً ان شاء اللّه ، وسوف يطلب من النواب إلقاء كلماتهم حسب ما هو مسجل في القائمة وشكراً لكم جميعاً .



**«رفعت الجلسة»**

| | |
|---|---|
| **أمين عام مجلس الامة** | **دولة رئيس المجلس** |
| **صالح الزعبي** | **طاهر المصري** |